برنامج الموئل
نحو مستقبل حضري أفضل

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

ALWALEED PHILANTHROPIES
الوليد للإنسانية

تقرير حالة حول تحقيق

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة

في فلسطين

"مدن ومجتمعات محلية مستدامة"

تقرير حالة حول تحقيق
الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة

”جعل المدن والمستوطنات البشرية
شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة“

تشرين الأول 2021

إخلاء مسؤولية

تم إنتاج هذا المنشور بمساعدة مؤسسة الوليد للإنسانية. إن المسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين مساحتها أو حدودها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. كما ولا يعكس تحليل واستنتاجات وتوصيات هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

شكر وعرفان

هذه المراجعة للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة عبارة عن تعاون بين وزارة الحكم المحلي، والفريق الوطني لهدف التنمية المستدامة الحادي عشر وبرنامج الموئل في فلسطين

تم جمع البيانات وصياغة التقرير من قبل برنامج الموئل في فلسطين، وتحديداً: السيدة حنين زقوت، والمهندسة منى القطب، والمهندسة ليلى أبو بكر، والمهندس محمد أبو قاعود، والسيد مروان درزي، والذي قام بدعم هذا العمل كمستشار باحث. تم عرض البينات وتصميم التقرير من قبل السيد باسل نصر و السيد محمد بشارة و السيد دينس صبح. وتم ترجمة التقرير من قبل السيد احمد عمير. تحت إشراف الدكتور توفيق البديري وكيل وزارة الحكم المحلي، والمهندسة عهود عناية، مدير عام وحدة التخطيط والسياسات – وزارة الحكم المحلي، الدكتور أحمد الأطرش، مسؤول رئيسي عن البرامج الحضرية، برنامج الموئل في فلسطين.

لم يكن لهذا المنشور أن يرى النور لولا الدعم القيّم، وتوفير البيانات والخبرات من الفريق الوطني الفلسطيني لهدف التنمية المستدامة الحادي عشر، والأفراد والمؤسسات التالية أسماؤهم:

الدكتور اسطفان سلامة والسيد محمود عطايا، من مكتب رئيس الوزراء؛ معالي الدكتور محمد زيارة، والسيدة هلا أبو شارقة، والسيد سامي قاروط، من وزارة الأشغال العامة والإسكان، وعطوفة السيد عمار ياسين من وزارة النقل والمواصلات؛ وعطوفة السيد صالح طوافشة والسيدة عزة أبو غضيب، من وزارة السياحة والآثار؛ والسيد مصطفى خواجا، والسيدة صفية إبراهيم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ والسيد محمد عودة، من المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث؛ والسيد زغلول سمحان والسيدة دالية العملة، من سلطة جودة البيئة؛ والدكتور جاد إسحاق، والسيد نادر حريمات، والسيد عيسى زبون، من مركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)؛ والسيدة لانا بندك، والسيد جورج منصور، من مؤسسة قادر؛ والسيد أحمد أبو لبن، من بلدية رام الله؛ والدكتور جلال دبيك، من نقابة المهندسين الفلسطينيين؛ والسيد ماجد أبو قبع، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد محمد أبو حماد، من اليونيسكو؛ والسيد حسام طبيل والسيد سفيان مشعشع، والسيد حسام طبيل، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني؛ والسيدة رفيف عبدالرازق والسيد كريس بابلو، من البنك الدولي؛ والسيد بشار جمعة، من اتحاد البلديات الهولندية للتعاون الدولي.

© 2021 وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فلسطين.

يرحب باستخدام المعلومات المتضمنة بهذا الاصدار لأهداف غير تجارية وتعليمية في حال تم توثيق هذا الاصدار بشكل صحيح.

HS Number: HS/033/ 21A

تقديم

ضمن إطار التزام دولة فلسطين المستمر بأهداف التنمية المستدامة، ووفقاً لتوجيهات الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، وخطط العناقيد الاقتصادية للمحافظات والاستراتيجيات القطاعية، تستمر وزارة الحكم المحلي بصياغة السياسات الوطنية وتلك المتعلقة بالقطاعات، وهي ملتزمة بالعمل على القضايا المتعلقة بالتخطيط المكاني، والحوكمة المحلية والإدارة الحضرية، مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

يبقى الوضع في فلسطين ومظاهره المتعلقة بالهدف الحادي عشر فريداً؛ حيث يفرض الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وعلى سبيل المثال، التوسع الاستيطاني غير القانوني، واقعاً مباشراً وواضحاً يحول دون جهودنا لجعل مدننا ومجتمعاتنا شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة. إضافة إلى هذه التحديات التي طال أمدها، اضطرت الحكومة الفلسطينية، كما هو الحال عالمياً، لإعادة ترتيب أولوياتها لتتمكن من مواجهة جائحة فايروس كوفيد-19. وقد كان للجائحة، ولا يزال، أثر مباشر على أبناء شعبنا في المناطق الحضرية والريفية بالإضافة إلى التأثير على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. ولا تزال الجائحة تهدد الصالح العام، والتوظيف وسبل العيش، والأمن الغذائي، واللُحمة الاجتماعية، والاستقرار المالي، والمؤسسات، ولا سيما في ضوء معدلات التحضر المتسارعة والمتزايدة في فلسطين، حيث يعيش أكثر من 77 بالمئة من السكان في المراكز الحضرية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة.

على الرغم من تلك التحديات، حافظنا على تركيزنا والتزامنا بتحسين حياة شعبنا؛ كما أننا، مصحوبين بشركائنا المحليين والدوليين، نسعى إلى تحسين ظروف مدننا لتحقيق التحضر المنسجم.

تباعاً لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية السابق المقدم عام 2018 والذي قام بتوثيق الجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتبر هذا التقرير التقرير الطوعي الأول الذي يوثق حال الهدف الحادي عشر في فلسطين. وبالقيام بذلك، فإننا نفخر بشراكاتنا الاستراتيجية مع المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والذي لعب دوراً مركزياً في دعم الحكومة والهيئات المحلية على حد سواء.

م. مجدي الصالح
وزير الحكم المحلي

جدول المحتويات

مقدمة	8
السياق الاقتصادي والجيو-سياسي	9
دولة فلسطين: حقائق رئيسية	11
الإسكان الآمن وميسور التكلفة	14
السكان الحضريين المقيمين في الأحياء الفقيرة، أو التجمعات غير الرسمية، أو المساكن غير اللائقة	14
الإسكان ميسور التكلفة	16
الوصول للخدمات	25
النقل والمواصلات المستدامين	27
امكانية وصول مريحة الى المواصلات العامة	27
القدرة على تحمل تكاليف المواصلات العامة	29
التحضر المستدام	32
مشاركة المجتمع المدني	34
فعالية استخدام الأراضي	36
التراث الثقافي والطبيعي	38
أثر الكوارث الطبيعية	43
الأثر البيئي للتحضر	47
النفايات الصلبة الحضرية التي تم جمعها	49
متوسط مستويات الجسيمات الدقيقة	53
الوصول إلى الفراغات العامة	55
متوسطة حصة الفراغات المفتوحة في المدن	56
ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي	57
التخطيط المتين للتنمية الوطنية والإقليمية	59
السياسات الخاصة بالشمول، وكفاءة الموارد وتقليل خطر الكوارث	61
عدم ترك أي شخص أو أي مكان خلف الركب	61
المراجع	63

© ميديا كلينيك (2021). رفح، قطاع غزة، فلسطين.

مقدمة

في عام 2015، تعهدت دولة فلسطين بتحقيق أجندة التنمية المستدامة بحلول عام 2030 – وهي عبارة عن خطة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل نحو تحقيق سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، وهي بمثابة دعوة عاجلة للعمل حيث ترى أن إنهاء الفقر وأشكال الحرمان الأخرى يجب أن يسير يداً بيد مع الاستراتيجيات التي تحسن الصحة والتعليم، وتقلل أشكال عدم المساواة، وتحفز النمو الاقتصادي – كل ذلك بينما يتم التعامل مع التغير المناخي والعمل من أجل الحفاظ على البيئة. والغاية من هذه المراجعة للهدف الحادي عشر هي تقديم تقرير حول التقدم في تحقيق فلسطين للهدف الحادي عشر، والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

تغطي المراجعة للهدف الحادي عشر الفترة الممتدة من عام 2015 وحتى حزيران 2021، حيث تتفاوت وفقاً للبيانات المتاحة حول كل غاية و/أو مؤشر. كما أنها تجسد الأولويات السياساتية الخاصة بالحكومة الفلسطينية وأثر فايروس كوفيد-19 على تحقيق كافة الغايات والمؤشرات ذات العلاقة. ومن شأن هذا التقرير أن يعمل بمثابة أداة للجمهور، والجهات صانعة السياسات بالإضافة إلى الجهات التنموية الفاعلة في قطاع التنمية الحضرية لمشاركة القاعدة المعرفية المشتركة ووضع خطط مشتركة نحو التقدم في تحقيق الهدف الحادي عشر من أجل دعم التحول إلى مدن شاملة وآمنة للجميع في فلسطين.

تسببت التحديات السياسية والصحية والاجتماعية الاقتصادية طويلة الأمد والأخيرة بأزمة مالية غير مسبوقة، وفي الوقت ذاته عرضت التقدم في إنجاز الهدف الحادي عشر والأهداف الأخرى للخطر. حيث أنها جعلت تحقيقها أكثر الحاحاً وضرورة للتحول من الأزمة الإنسانية نحو التنمية المستدامة مع التأكد من عدم ترك أي أحد أو أي مكان خلف الركب. أظهرت جائحة فايروس كوفيد-19 أن المدن تتصدر مكافحة الجائحة بالإضافة إلى أهميتها في التخفيف من أية مهددات مستقبلية من خلال بناء القدرة على الصمود المجتمعي والاقتصادي والبيئي في مواجهة الكوارث المتكررة، الطبيعية والبشرية. إضافة إلى ذلك، أدت التصعيدات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تدهور الاقتصاد المحلي ومعاكسة الجهود المبذولة نحو إنشاء بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين. حيث من المقدر أن التكلفة الاقتصادية لتلك التصعيدات وصلت إلى 13 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين عام 2018؛ واعتماداً على استقرار الوضع السياسي (أو عدمه)، فإنه من المتوقع أن يكون هذا الرقم أعلى بكثير في الفترات التي تتخللها تصعيدات حادة في الصراع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021). إلا أنه، وعلى الرغم من تلك التحديات، حققت دولة فلسطين خطوات ملحوظة فيما يتعلق برعاية التخطيط المرتكز على الناس والسياسات المكانية المتكاملة المحلية الإقليمية بالإضافة إلى دعم قطاع الحكم المحلي لتحسين مشاركة المواطنين وتمثيلهم.

تتوافق خطة التنمية الوطنية 2021-2023 الخاصة بالحكومة الفلسطينية وأولويتها بشكل مباشر مع الهدف الحادي عشر. كما أن أولويات خطة التنمية الوطنية معكوسة في الاستراتيجيات القطاعية للحكومة الفلسطينية الخاصة بالحكم المحلي، والإسكان والأشغال العامة، والنقل والمواصلات، والبيئة، والأراضي، والثقافة، والشباب والمساواة في النوع الاجتماعي.

تم إعداد المراجعة للهدف الحادي عشر بمشاركة من الحكومة الفلسطينية والبلديات ومختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما تم إعداد التقرير وكافة الاجتماعات والتشاورات المنعقدة تحت إشراف وزارة الحكم المحلي.

يغطي التقرير عشرة غايات وخمسة عشر مؤشراً مرتبطاً بها تقع تحت الهدف الحادي عشر؛ والتي يتم قياس غالبيتها على المستوى المحلي ويتم تقديم التقارير حول التقدم المحرز على المستوى الوطني. كما يسرد التقرير الأولويات السياساتية للحكومة الفلسطينية خلال الفترة القادمة، والمبنية على النتائج والتغير المطلوب في السياسات، والتي تعتبر أساسية للتقدم في إحراز الهدف الحادي عشر بحلول عام 2030.

السياق الاقتصادي والجيوسياسي

تعرض الشعب الفلسطيني لقرن من الاحتلال الذي تسبب في تشريده وتهجيره، بحيث أصبح غالبية السكان من اللاجئين. ووفقاً لآخر الأرقام بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2018، فإن هنالك ما يزيد عن 13.05 مليون فلسطيني في العالم، من بينهم 4.91 مليون يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة (2.95 مليون و1.96 مليون، على التوالي)؛ بالإضافة إلى 1.57 مليون فلسطيني آخرين يعيشون في إسرائيل؛ و5.85 مليون يعيشون في الدول العربية، وقرابة 717 ألف يعيشون في الدول الأخرى. تعرف الأراضي الفلسطينية المحتلة هنا على أنها الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، وهي دولة تحت الاحتلال وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 لسنة 2012 وقد حصلت على صفة مراقب دائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2011. وتتألف الأراضي الفلسطينية المحتلة من كتلتين منفصلتين جغرافياً، هما تحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة بإجمالي مساحة 5,660 كم^2 و 365 كم^2، على التوالي.

تواجه الحكومة الفلسطينية تحدياً فريداً من حيث دمج الفراغات الجغرافية التي تم فصلها قسراً. فالاحتلال الإسرائيلي أبقى على الأراضي الفلسطينية المحتلة مفصولة من الناحية الجغرافية والاجتماعية، وذلك بشكل متزايد منذ توقيع اتفاقية أوسلو وسط التسعينيات. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، فقد تم إنشاء نظام قانوني وتخطيطي جديد ومركب، واحد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة، بينما تركت مسألة السيطرة على القدس الشرقية للمفاوضات المستقبلية، مما تركها تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي من خلال السيطرة غير الشرعية عليها منذ عام 1980. تم فصل قطاع غزة جغرافياً عن الضفة الغربية، إلا أن القطاع لا يزال إلى حد كبير خاضعاً للسيطرة الإدارية والتخطيطية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن اتفاقية أوسلو شملت بنداً يتطلب وجود ممرٍ آمنٍ يصل بين قطاع غزة والضفة الغربية للسماح بالحركة بحرية بين الجانبين، إلا أن إسرائيل لم تسمح أبداً بتنفيذ ذلك. وبالتالي، بينما تملك السلطة الفلسطينية من الناحية النظرية سيطرة مدنية كاملة على قطاع غزة، إلا أنها ومنذ عام 2005، لم تتحلى بسيطرة فعالة على حدوده القطاع، أو التنمية الاقتصادية، أوتنمية البنية التحتية فيه.

في حين أن الضفة الغربية، وبموجب اتفاقية أوسلو، قد تم تقسيمها إلى ثلاثة تصنيفات جيوسياسية هي: المناطق (أ)، و(ب)، و(ج). تشكل المنطقة (أ) 17.7 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من مراكز المدن الفلسطينية (باستثناء أجزاء رئيسية من مدينة الخليل)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية؛ أما المنطقة (ب) فتشكل 18.3 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من المناطق المبنية الفلسطينية خارج المنطقة (أ)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ أما المناطق المسماة (ج) فتشكل 61 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من الأراضي الريفية والزراعية، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. تشكل منطقة المحميات الطبيعية 3 بالمئة من مساحة الضفة الغربية ولا تزال خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي ينافي الاتفاقية الانتقالية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. من المهم ملاحظة أنه لا يوجد استمرارية جغرافية لهذه التصنيفات، وبالتالي فإن مناطق (أ) و(ب) مبعثرة في كافة أنحاء الضفة الغربية. وقد كان من المفترض أن تكون تصنيفات المناطق هذه مؤقتة، مع تسليم الأراضي على مراحل إلى السيطرة الفلسطينية بحلول نهاية الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات كما نصت اتفاقية أوسلو، وكانت مصممة لتنتهي بمفاوضات الوضع النهائي عام 1999.

لم يتوقف الأمر عند عدم انعقاد مفاوضات الوضع النهائي فحسب، الأمر الذي يبقي على التصنيفات الجيوسياسية ويترك القدس الشرقية تحت السيطرة القانونية والإدارية الإسرائيلية وبدون أية سيادة للسلطة الفلسطينية والممنوعة من العمل ضمن حدودها البلدية، بل قامت السلطات الإسرائيلية بتكثيف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في أنحاء الضفة الغربية وتشريد الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين غير شرعيين.

وبالتالي تتسم فلسطين بوجود نظامي تخطيط متناقضين واللذان يهدفان إلى استغلال مواردها الطبيعية لخدمة شعبين مختلفين: الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. كما أدى انعدام السيادة على الأرض، بما في ذلك أراضي الأغوار والمساحات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية في المنطقة المسماة (ج)، إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تنظيم استخدام الأراضي، وكبح التحضر والاكتظاظ المتزايد في المنطقة المسماة (أ) و (ب)، ومن إدارة مواردهم بأنفسهم، دون تجاوز طاقتها الاستيعابية. في حين أن المخططات الشاملة للسلطات الإسرائيلية في دولة فلسطين كانت مدفوعة بفعل عوامل سياسية، تهدف إلى تغيير السمات الديموغرافية في المنطقة المسماة (ج) – حيث تم الإعلان عن مخططات ضم الأغوار والتوسع في بناء الكتل الاستيطانية، واستمرار النشاط الاستيطاني غير الشرعي بوتيرة سريعة، والسياسات والخطوات التي تعمل على خلق البيئة القسرية، والتي تتضح في مصادرة الأراضي وهدم المنشآت الفلسطينية، والتهجير الناجم

عن ذلك والتي هي في أعلى مستوياتها منذ عام 2016 (المفوض السامي لحقوق الإنسان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)، بالإضافة إلى عنف المستوطنين الممارس بشكل يومي على الفلسطينيين، بما في ذلك بنيتهم التحتية، والمحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية. تظهر آخر البيانات من عام 2019 أن هناك 661,600 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، من بينهم 220,000 في القدس الشرقية، مقارنة بما مجموعه 116,300 مستوطن عام 1993 (المفوض السامي لحقوق الإنسان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)؛ أي أن عددهم تضاعف أكثر من أربعة أضعاف في أقل من ثلاثة عقود. شهدت أعمال الهدم للمباني الفلسطينية (مثل المنازل، والأصول العامة والخاصة) ارتفاعاً كبيراً في كل من القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 19 بالمئة من أعمال الهدم كانت في المنطقة المسماة (أ) و(ب) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

بدأت إسرائيل بشكل أحادي الجانب ببناء الجدار العازل عام 2002 في الضفة الغربية. ويفصل مسار الجدار التجمعات الفلسطينية والأراضي الزراعية عن باقي الضفة الغربية ويساهم في شرذمة الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعتبر ضم المستوطنات الإسرائيلية خلف الجدار أهم عامل وراء انحراف المسار عن الخط الأخضر، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وبينت محكمة العدل الدولية في قرارها الاستشاري لعام 2004، أن أجزاء الجدار العازل التي تمر عبر الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى نظام البوابات والتصاريح المرتبط به، ينتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2013).

إضافة إلى التحديات الجيوسياسية المذكورة أعلاه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خطيرة، والتي ازدادت سوءاً مع جائحة فايروس كوفيد-19. كما تراجع الدعم الدولي لميزانية السلطة الفلسطينية بشكل كبير خلال السنوات الماضية ليصل إلى 488

خريطة الوضع الجيوسياسي

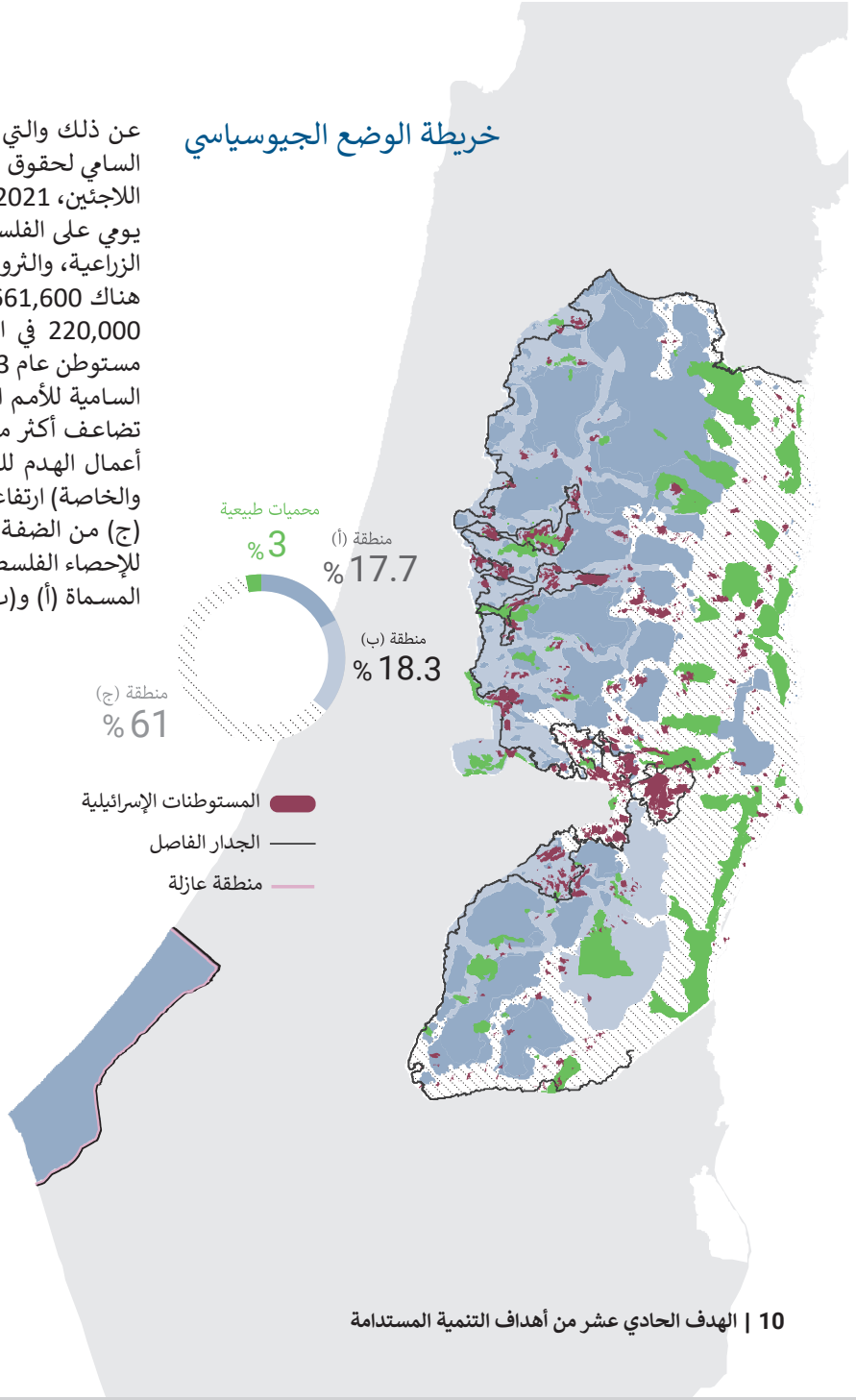

13.37 مليون
عدد الفلسطينيين، عالمياً

الأرض الفلسطينية **5.23**

3.12	2.11	1.57	5.85	0.717
الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل	الدول العربية	دول أخرى

%23	%16	%12	%45	%5

مليون دولار عام 2020، أي أقل 20 بالمئة مما كان عليه عام 2019 والأقل عبر عقد كامل (مجموعة البنك الدولي، 2021). وقد تفاقم ذلك بامتزاجه مع التدابير العقابية المفروضة من قبل الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز عائدات ضرائب المقاصة في مناسبات مختلفة. وتشكل تلك العائدات المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية الفلسطينية، بما يقارب 70 بالمئة، والتي تغطي المصروفات الحالية بما في ذلك قسيمة الرواتب والمصروفات التشغيلية الأخرى. على المستوى الكلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12 بالمئة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) نتيجة لجائحة فايروس كوفيد-19 والإغلاقات الكلية والجزئية المرتبطة بها، والتي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني.

تعتبر حقوق الإسكان، والأراضي والممتلكات القوة المحركة وراء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما في ذلك التصعيدات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والناجمة عن المعركة على فرض السيادة على مساحات استراتيجية في القدس الشرقية. وتؤدي التصعيدات الدورية إلى إرهاق الاقتصاد ومعاكسة الجهود المبذولة نحو بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين.

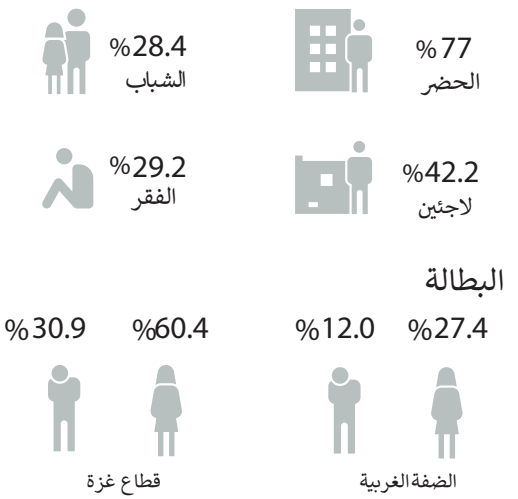

دولة فلسطين: حقائق رئيسية

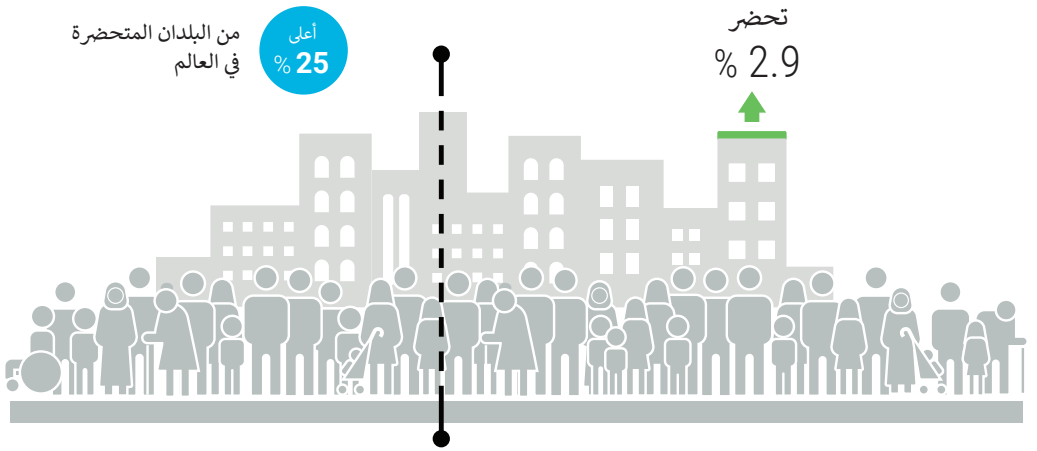

% 60
(3.12 مليون)
الضفة الغربية

5.23 مليون
إجمالي التوقعات السكانية

% 40
(2.11 مليون)
قطاع غزة

1,333
لكل كيلومتر مربع
كثافة الأرض الحضرية

% 3.2
معدل النمو السكاني الحضري

% 2.4
معدل النمو السكاني

غاية 11.1
كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

11.1.1 نسبة السكان الحضرين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

غاية 11.2
توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصةً بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

11.2.1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

غاية 11.3
تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11.3.1 نسبة معدل استهلاك الأراضي الى معدل النمو السكاني

11.3.2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

غاية 11.4
تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

مجموع النفقات (القطاعين العام والخاص (التي أنفقت للحفاظ على نصيب الفرد من الدخل وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (الثقافي والطبيعي والمختلط وتحديده من قبل مركز التراث العالمي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، ومن القطاع الخاص غير الربحي، وبرامج الرعاية)

غاية 11.5
تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030

11.5.1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

11.5.2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية نتيجة للكوارث

غاية 11.6
11.6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطُرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

11.6.1 نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها وإدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من مجموع النفايات الحضرية المتولدة، بحسب المدينة

11.6.2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات(على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجَّح حسب السكان)

غاية 11.7
11.7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

11.7.1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع ، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

11.7.2 نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر والجنس ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة

غاية 11.أ
11.أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية .

11.أ.1 عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إنمائية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) وكفالة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، (ج) وزيادة الحيز المالي المحلي

غاية 11.ب
11.ب العمل، بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11.ب.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11.ب.2 نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر

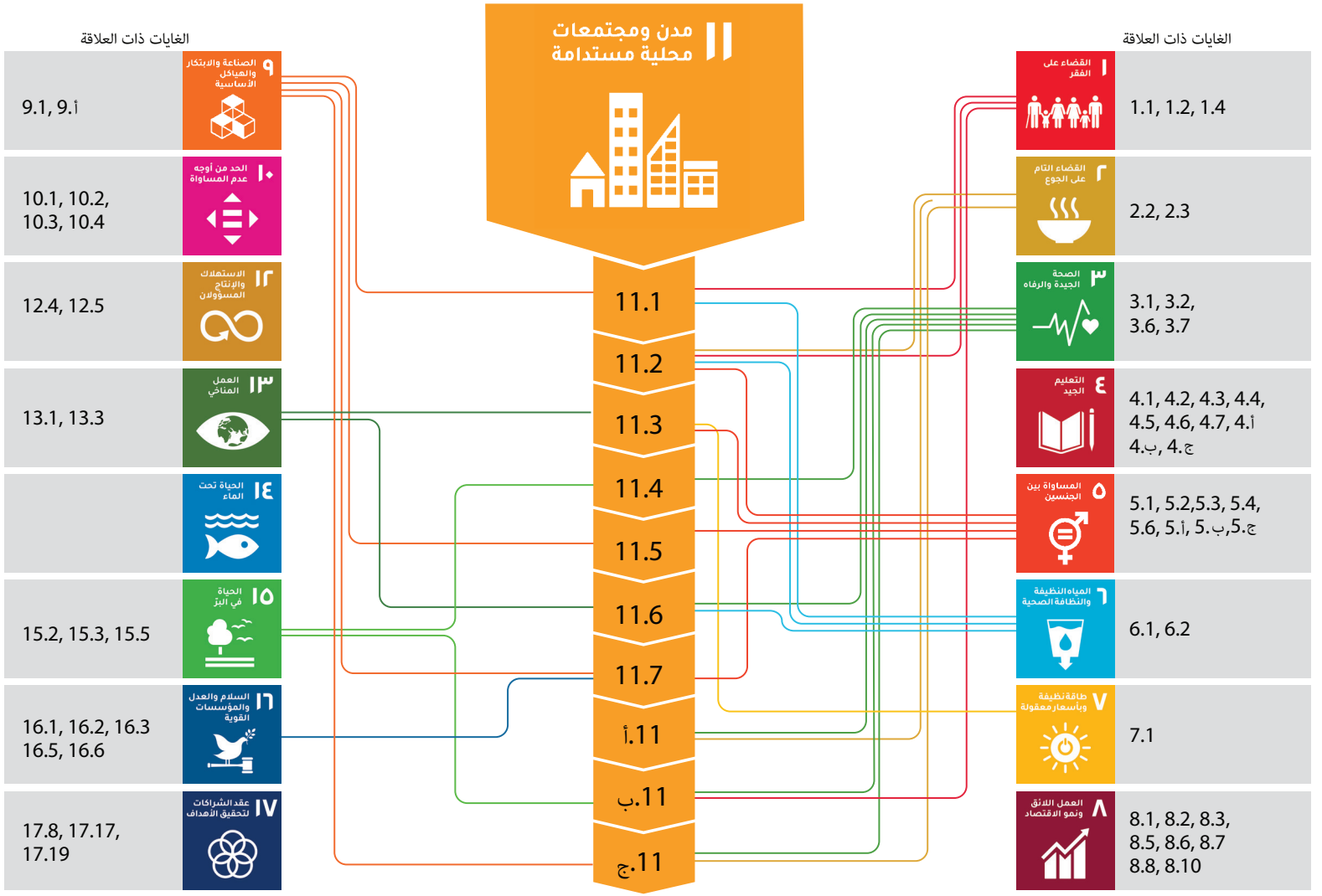

الأمم المتحدة (2018)

11.1 الإسكان الآمن وميسور التكلفة

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة

على الرغم من نمو السكان المتسارع وركود النمو الاقتصادي، يبقى قطاع الإسكان قطاعاً هاماً في فلسطين نظراً لأهميته السياسية والوطنية. وفي حين لا توجد أحياء فقيرة (slums) في فلسطين، إلا أن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان تكمن في قضايا الإسكان المكتظ، وغير المستدام، وباهظ التكلفة. كما أن هناك حاجة ملحة إلى دمج قطاع الإسكان في السياسات الحضرية المحلية والوطنية، وتحسين أطر العمل الناظمة ومنح الأولوية للأهداف السياساتية المرتبطة بتوسعة نطاق الإسكان معقول التكلفة من أجل تخفيف العبء المالي الواقع على عاتق المواطنين، والسيطرة على الزحف العمراني وبالتالي التمتع بسيطرة أفضل على الأراضي.

في حين أن التحدي الآخر أمام ملاءمة الإسكان هو وجود نظام التخطيط الإسرائيلي الذي يسيطر على فضاء التخطيط الكلي للضفة الغربية عبر توسع المستوطنات غير الشرعية، وبناء الطرق الالتفافية في أنحاء الضفة الغربية وهدم المنازل الفلسطينية والمرافق المعيشية، الأمر الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان. أما في القدس الشرقية، فتنصب السياسات الإسرائيلية نحو خلق ظروف للمواطنين الفلسطينيين يستحيل فيها بناء وحدات سكنية جديدة، ويشمل ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، سياسات التخطيط والتنظيم، وحالات الإخلاء القسري، والخدمات البلدية المحدودة، والتي يسوء وضعها أكثر بفعل السياسات التي تهدد حقوق الإقامة لمن يعيشون أو يعملون خارج حدود البلدية.

يتفاقم الوضع المتدهور في المراكز الحضرية الفلسطينية بفعل انعدام الحل السياسي لوضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة وقصف الوحدات السكنية تاركة آلاف المدنيين الفلسطينيين بلا مأوى.

سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو سكن غير ملائم

% 42.3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)

المباني والوحدات السكنية في فلسطين

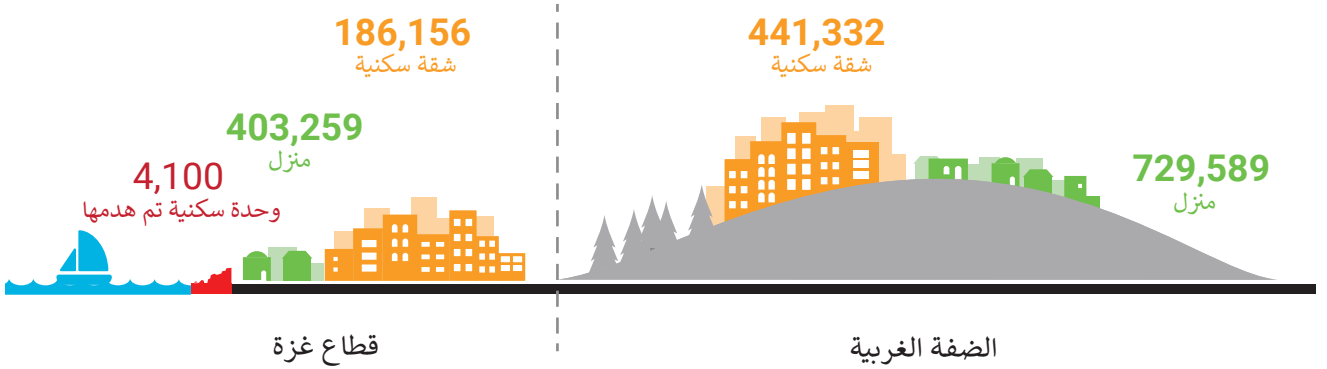

احتياجات الإسكان في فلسطين 2020

فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
46,188 وحدة	27,168 وحدة	19,020 وحدة

يواجه قطاع غزة حالياً نقصاً مستمراً قدره 19,2020 وحدة سكنية، وهذا عدا عن تجديد الوحدات السكنية المتضررة نتيجة النزاع. في الضفة الغربية، يقدر الاحتياج ب 27,168 وحدة سكنية. يحتاج قطاع الإسكان في القدس الشرقية حاليًا إلى 10,000 وحدة سكنية و 1,500 وحدة كل عام. وبسبب ندرة الوحدات السكنية، بما في ذلك المساكن ذات الأسعار المعقولة، يغادر آلاف الفلسطينيين المدينة للعيش في الضواحي خارج الجدار العازل.

** إضافة لما سبق، من الجدير بالذكر أنه في عام 2020، ثبت أن 300,000 فلسطيني بحاجة إلى المعونة الإنسانية، لا سيما في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021)..*

وزارة الاشغال العامة والاسكان (2019).

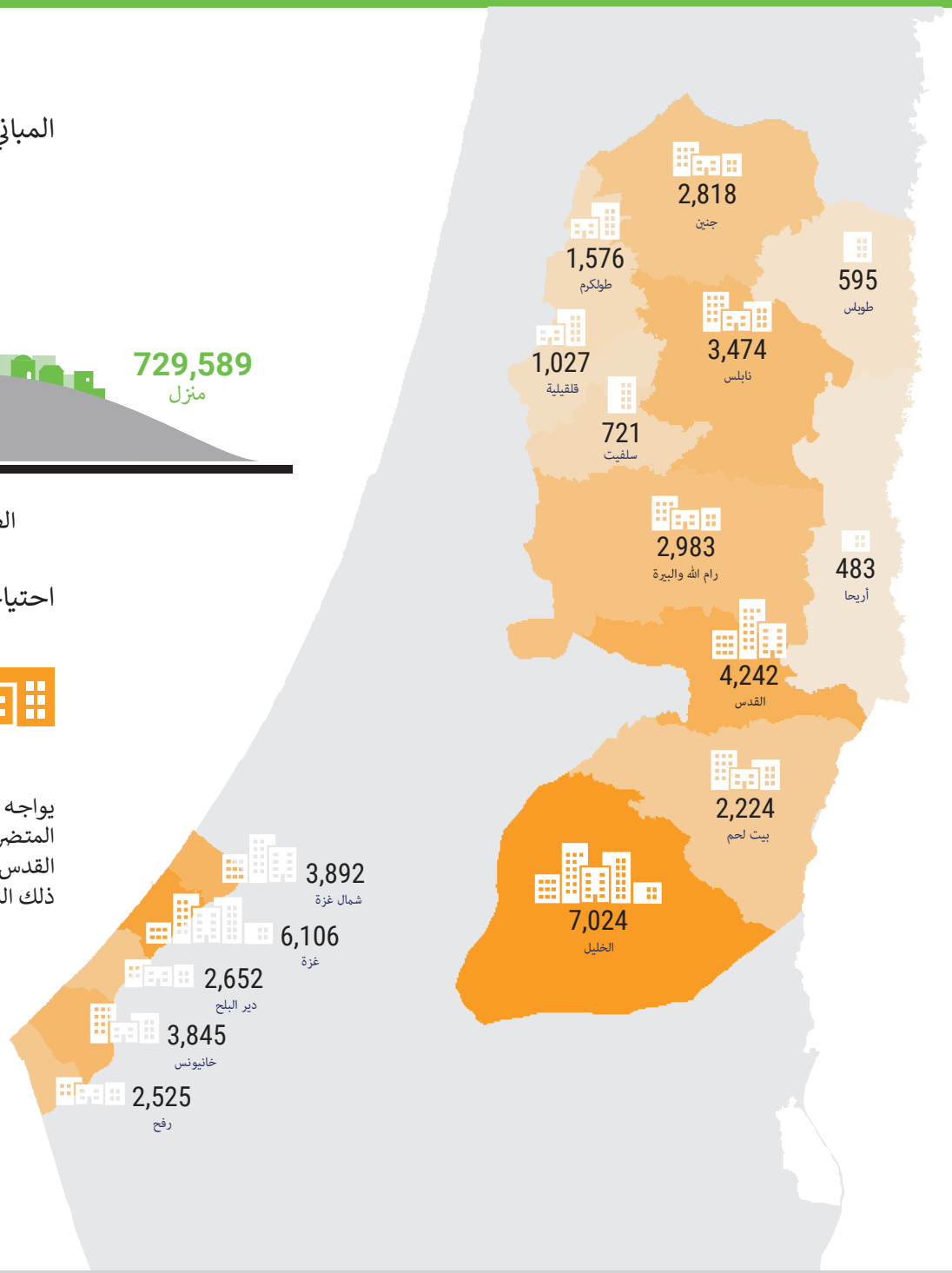

الإسكان ميسور التكلفة

متوسط إنفاق الأسر الشهري

في فلسطين، يعيش 38.8 بالمئة من الأسر في منازل منفصلة، في حين تعيش 59.2 بالمئة منها في شقق سكنية. من حيث الملكية، يعيش 87.7 بالمئة من الأسر في وحدات سكنية مملوكة، في حين يعيش 7.9 بالمئة في وحدات سكنية مستأجرة. في حين أن النسبة المرتفعة نسبياً من الأسر التي تعيش في الوحدات السكنية المملوكة قد تشير، للوهلة الأولى، إلى القدرة على تحمل تكاليف الاستملاك، إلا أن الأسر تختار امتلاك مساكن (بشكل أساسي الشقق السكنية) بسبب ارتفاع تكلفة الاستئجار (الذي يقترب من قيمة سداد القرض الشهري)، على الرغم من ارتفاع تكلفة الإسكان وتشديد التمويل العقاري.

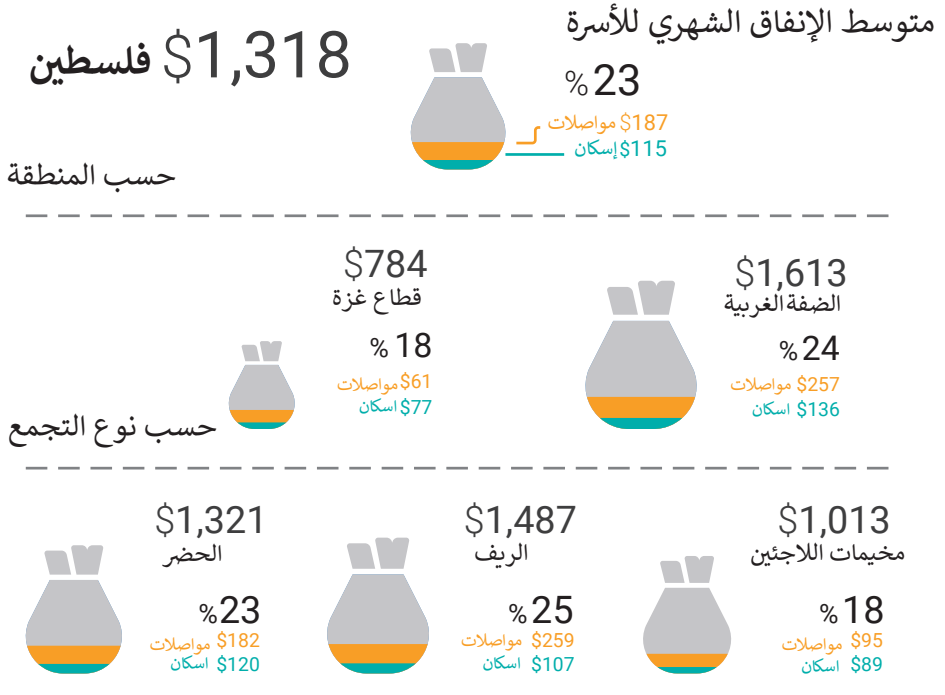

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019).

نسبة الوحدات السكنية غير الملائمة من إجمالي رصيد المساكن في فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)

على الرغم من انخفاض نسبة السكن غير اللائق في فلسطين بشكل عام، إلا أن قطاع الإسكان بحاجة إلى تحديث. وهذا نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية ، بما في ذلك القيود المفروضة على استيراد مواد البناء في قطاع غزة ، إلى جانب أساليب البناء التقليدية التي لا تدمج الجوانب البيئية المستدامة.

© برنامج الموئل. امنيزل، الخليل، مناطق ج، الضفة الغربية، فلسطين.

إن السكن الملائم وميسور التكلفة هو مفتاح التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يحتاج قطاع الإسكان إلى اندماج أفضل في السياسات الحضرية. لقد ترك التخطيط الحضري غير الملائم والأطر التنظيمية الضعيفة مجالاً ضئيلاً للحكومة لمواجهة تخمين الأراضي، والزحف العمراني، والفصل المكاني. كما تأثر السكن الملائم في فلسطين بشدة بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك توسيع المستوطنات وهدم المساكن.

أسعار مقبولة

سمحت سلطة النقد الفلسطينية بسقف أقصى للقروض - حتى 50 بالمئة من الدخل الشهري

تشير وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى أن الحالات تتراوح بين 30-50 بالمئة من القروض لامتلاك منازل في البنوك الفلسطينية

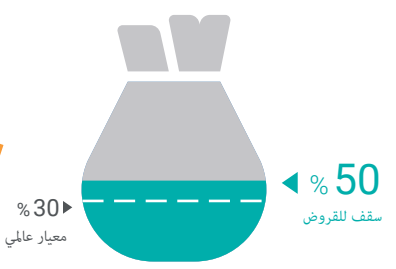

المصادر: مكتب الرباعية
البنك الدولي، 2020

تكاليف الإسكان

الضفة الغربية

700-500 دولار أمريكي لكل متر مربع

سعر الفائدة

% 6.5 - 5

تركيا	الهند
550 - 375	250
دولار أمريكي لكل متر مربع	دولار أمريكي لكل متر مربع

الجزائر	الأردن	الكويت
%8	%8	%4.1

الكثافة

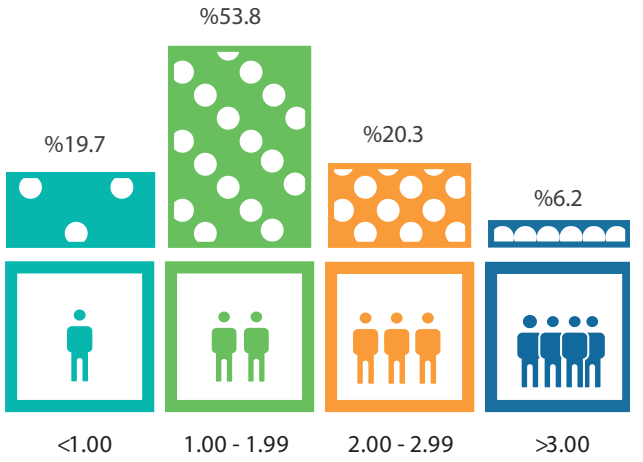

حسب المنطقة

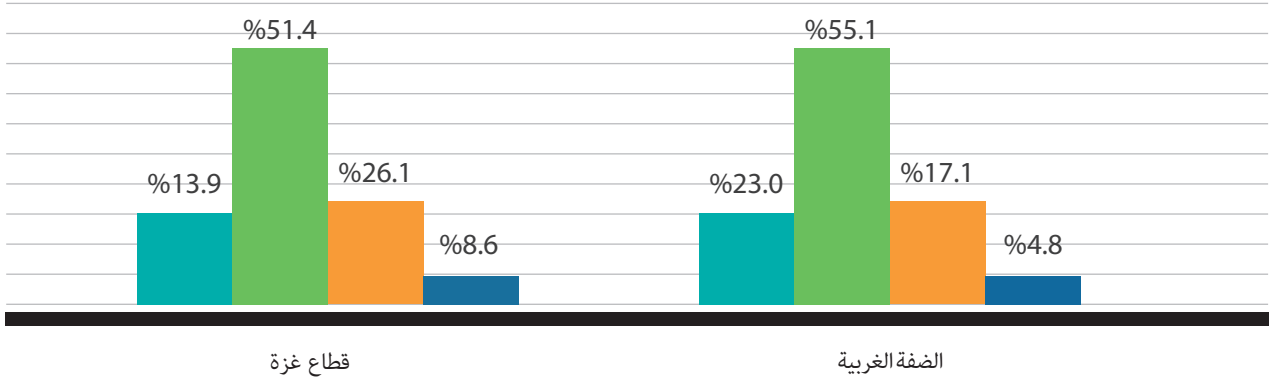

حسب نوع التجمع

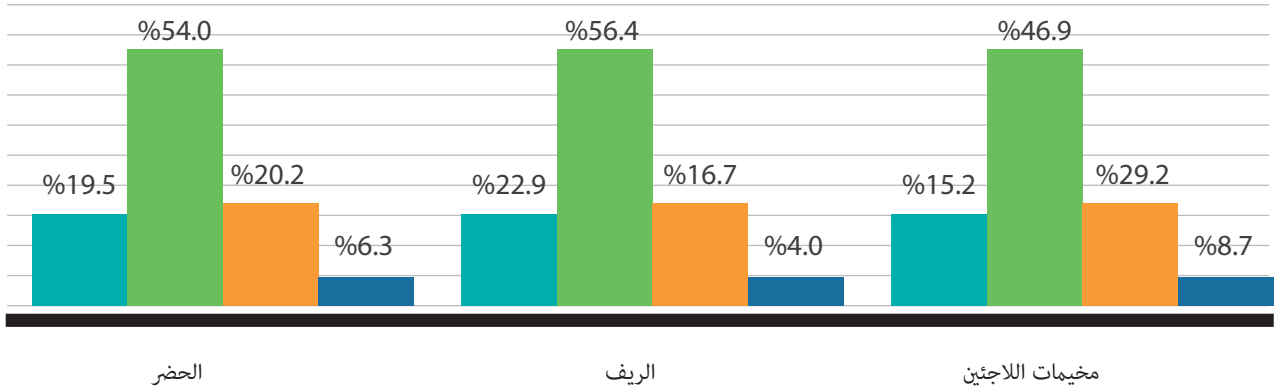

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)

التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب نوع الوحدة السكنية

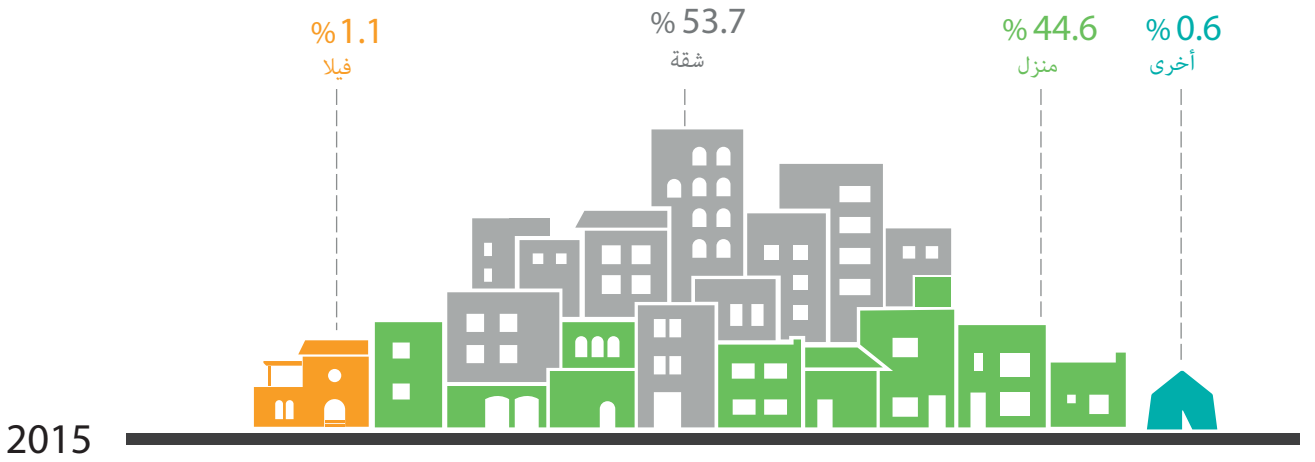

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019).

القدس الشرقية

تعاني القدس الشرقية من الإسكان غير الرسمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يمثلون 38 بالمئة (ما مجموعه 341,400 نسمة) من سكان القدس. تنفق بلدة القدس الإسرائيلية أقل من 16 بالمئة من ميزانيتها على الأحياء الفلسطينية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020). إضافة إلى ذلك، فإن 76 بالمئة من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية و83 بالمئة من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر وفقاً للتعريف الإسرائيلي.

في الوقت ذاته، يواجه المواطنون الفلسطينيون سياسات متنوعة تهدف إلى إرغامهم على الخروج من المدينة للمحافظة على الأغلبية اليهودية. وتؤثر هذه القيود على كافة جوانب الحياة الفلسطينية، مثل الإسكان، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والحركة وإمكانية الوصول، والفراغات العامة، الخ.

ويصاحب هذه الحالة الصعبة مجموعة من العمليات البيروقراطية التي تجعل من شبه المستحيل والمكلف جداً للفلسطينيين الحصول على تراخيص البناء. وإحدى هذه الأدوات التي يتم توظيفها للتمييز ضد الفلسطينيين هو النظام القانوني للتخطيط المكاني والإسكان. وهذا النظام مرتبط بتسجيل الأراضي، بما في ذلك إثبات الملكية، المقبول ضمن القانون الإسرائيلي. في القدس الشرقية المحتلة، تفتقر ثلث المنازل الفلسطينية على الأقل إلى تصاريح البناء الصادرة من السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي يضع أكثر من 100,000 مواطن – 180 أسرة فلسطينية، تحت تهديد النزوح والتهجير، وعلى وجه الخصوص داخل البلدة القديمة، وسلوان وحي الشيخ جراح (طاقم الأمم المتحدة الوطني ومكتب رئيس الوزراء، 2020).

ويعتبر سحب الإقامة أحد التدابير الأخرى المستخدمة من قبل الحكومة الإسرائيلية لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة، وخصيصاً، منذ عام 1967، حيث تم سحب الإقامة المقدسية من أكثر من 14,500 فلسطيني من قبل السلطات الإسرائيلية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017).

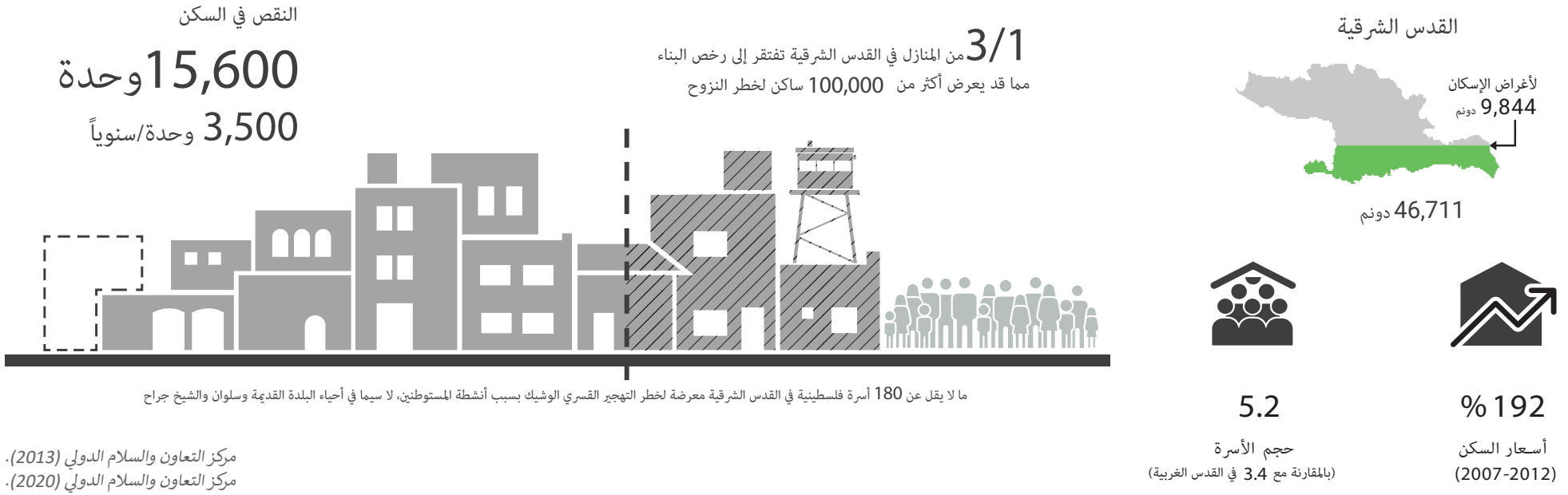

مركز التعاون والسلام الدولي (2013).
مركز التعاون والسلام الدولي (2020).

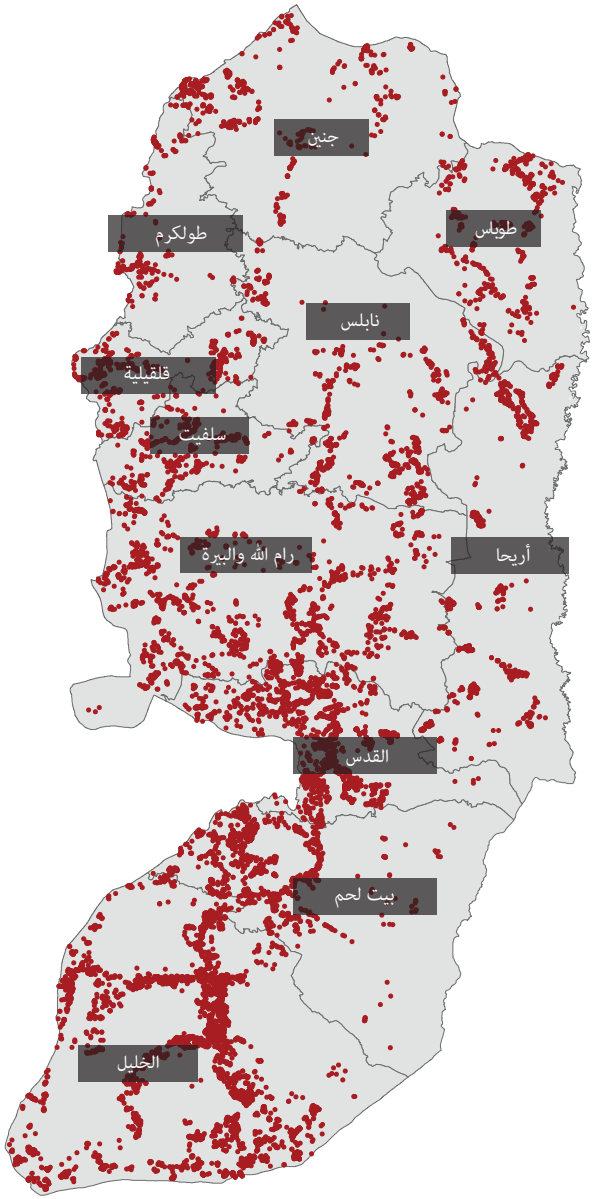

عمليات الهدم في المنطقة المسماة (ج) والقدس الشرقية

تعتبر المنطقة المسماة (ج) موطناً لما يقارب 300,000 فلسطيني، حيث لا يسمح ببناء أية مرافق سكنية أو عامة من قبل السلطات الإسرائيلية، وتفرض السلطات الإسرائيلية نظام تخطيط صارم يقوم بهدم أعمال البناء الفلسطينية الجديدة. وينطبق المثل على القدس الشرقية.

عمليات الهدم في **المنطقة المسماة (ج)**

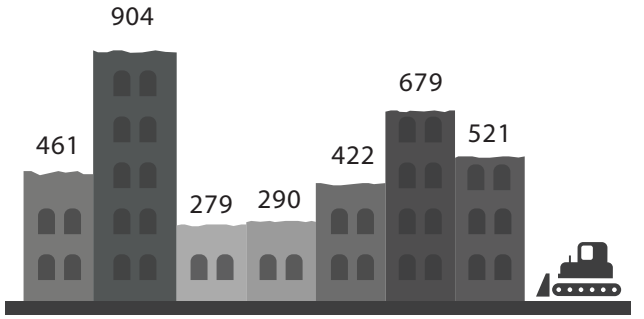

عمليات الهدم في **القدس الشرقية**

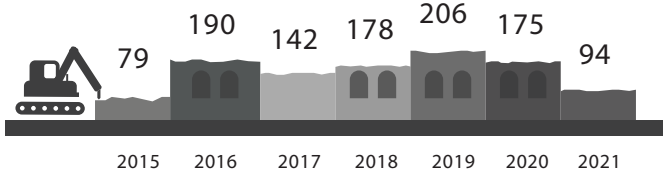

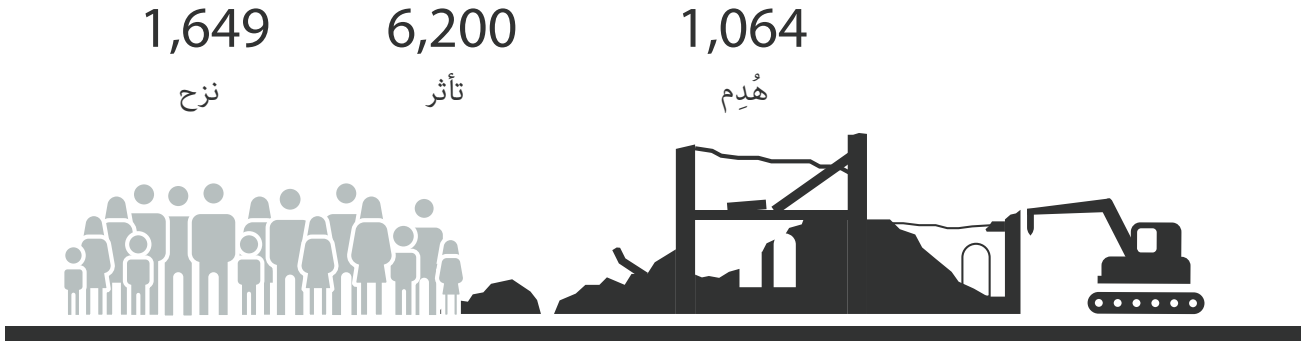

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – الأراضي الفلسطينية (2021).

مخيمات اللاجئين

قام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين بشكل مباشر بتشكيل ظاهرة إسكان غير رسمي وتجمعات عالية الكثافة. ونتيجةً لقيام دولة إسرائيل عام 1948، تم تهجير مئات آلاف الفلسطينيين من منازلهم، والذين استقروا في مخيمات اللاجئين بالقرب من المراكز الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تعتبر مخيمات اللاجئين مساكن غير رسمية، وغير منتظمة وغير ملائمة، حيث أنها في الوقت الحالي مكتظة ورديئة الخدمات، مع وجود حقوق حيازة غير واضحة وغير آمنة. في عام 2017، وصلت نسبة السكان اللاجئين في فلسطين 42.2 بالمئة من المجموع الكلي للسكان (حيث كانت النسبة 26.3 بالمئة من السكان في الضفة الغربية و66.1 بالمئة في قطاع غزة من اللاجئين) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). عند مقارنتها بالدول العربية الأخرى في الإقليم، تعتبر هذه النسبة الأعلى، حيث أن 29.1 بالمئة، و20.4 بالمئة، و3.3 بالمئة، و2.4 بالمئة، و0.9 بالمئة و0.7 بالمئة من السكان في كل من الأردن، ولبنان، وسوريا، والسودان، واليمن والعراق هم من اللاجئين، على التوالي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021).

تعتبر الظروف المعيشية داخل مخيمات اللاجئين صعبة، حيث أن أكثر من 35 بالمئة من سكان مخيمات اللاجئين يعيشون في حالة من الفقر، وحوالي 45 بالمئة عاطلون عن العمل. كما أن الوضع في هذه المخيمات يزداد سوءاً مع نمو المعدلات السكانية بمقدار 3.5 بالمئة سنوياً على مدى السنوات العشرة الماضية، مقارنة بمعدل النمو السكاني في فلسطين، والذي ثبت عند 2.4 بالمئة في السنة.

وقد تزايد عدد سكان بعض المخيمات بشكل كبير، مثل مخيم عقبة جبر في أريحا والذي ازداد عدد سكانه بنسبة 85 بالمئة، ومخيم شعفاط في القدس والذي ازداد عدد سكانه بنسبة 54 بالمئة. وتتجاوز الكثافة السكانية في بعض المخيمات 50,000 فرد لكل كم^2 (بما في ذلك مخيمي الشاطئ وجباليا في قطاع غزة)، مقارنة بالمعدل الوطني وقدره 847 فرد لكل كم2، والمعدل في الوطن العربي وقدره 410 فرد لكل كم2، والمعدل الدولي بمقدار 25 فرد لكل كم2 (الموئل، 2016).

©برنامج الموئل. مخيم شعفاط، القدس.

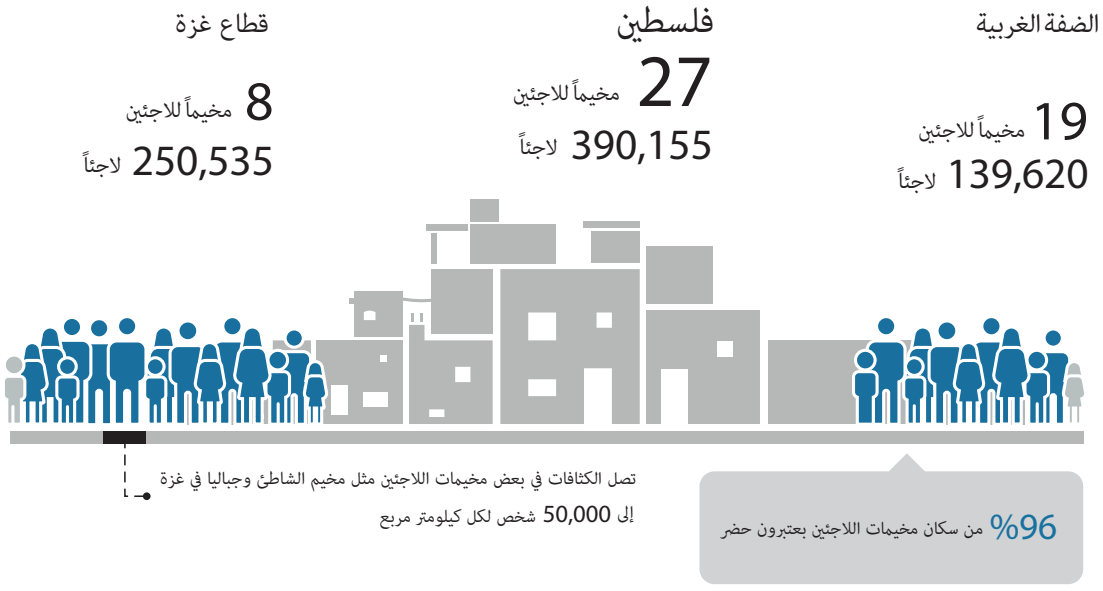

قطاع غزة

على الرغم من النسبة العالية من التحضر (87 بالمئة)، إلا أن قطاع غزة يستمر في مواجهة الهجمات العسكرية المتكررة من قبل السلطات الإسرائيلي التي تسببت بضرر هائل على البنية التحتية الخاصة والعامة. في كانون أول عام 2008، أطلق الجيش الإسرائيلي سلسلة من الهجمات الجوية على مواقع مستهدفة في غزة مدمراً المدارس، والمستشفيات، والمساجد، والمباني الحكومية، بالإضافة إلى مبانٍ أخرى. في كانون ثاني عام 2009، بدأت الجيش الإسرائيلي الاجتياح البري في غزة واستمرت الحرب 22 يوماً. قتل ما يزيد عن 1,200 فلسطيني في هذه الحرب وتم تدمير عشرات الآلاف من المنازل والمباني والبنى التحتية الأخرى تاركة ما يزيد عن 50,000 شخص بلا مأوى ملائم (الموئل، 2015). وفي تموز 2014، أطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في غزة والتي استمرت سبعة أسابيع من الهجمات الجوية والعمليات البرية. قُتل خلالها أكثر من 2,100 فلسطيني وشُرد ما يزيد عن 500,000 شخص في أوج الصراع. أي أنه، في حينها، حوالي 27 بالمئة من السكان الفلسطينيين في غزة تم تشريدهم؛ مقارنة بالمستوى الإقليمي، تعتبر هذه النسبة قريبة جداً من الدولة ذات أعلى عدد من الأشخاص المهجرين داخلياً كنسبة من المجموع الكلي للسكان، وتحديداً سوريا، حيث أن 35 بالمئة من سكانها مشردون حالياً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021). كما أنها دمرت أكثر من 13,000 منزل وتسببت بالضرر لأكثر من 100,000 منزل آخر، بالإضافة إلى تدمير 261 مدرسة و77 من مرافق صحية. علاوة على ذلك، أضرت الحرب بشكل جسيم بأنظمة البنية التحتية، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي المتواضعة أصلاً. كما تم استهداف وتدمير ما يزيد عن 220 منشأة صناعية والتسبب بما يزيد عن 200,000 مليون دولار من الخسائر في القطاع الزراعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014). ويقدر أن الصراع الأخير عام 2021 أثر على قرابة 4,100 وحدة سكنية، حيث تراوح إجمالي الضرر ما بين 130-160 مليون دولار أمريكي. تم تدمير حوالي 1,600 وحدة بالكامل و 2,500 وحدة أخرى تم تدميرها جزئياً؛ في ذروة الصراع، تم تشريد حوالي 113,000 فلسطيني بشكل مؤقت. وقد تضررت محافظة غزة بأسوأ شكل، حيث يقع ما نسبته 62 بالمئة من الضرر الحاصل ضمن حدودها، يليها شمال غزة بنسبة 17 بالمئة ودير البلح بنسبة 13 بالمئة. وتشكل الوحدات داخل المباني السكنية 91 بالمئة من المجموع الكلي للوحدات السكنية المدمرة (مجموعة البنك الدولي، 2021). ومنذ عام 2014، أفاد 63 بالمئة من الأسر في قطاع غزة بأن مساكنهم قد تضررت أو دمرت.

©برنامج الموئل (2014). منزل مدمر في قطاع غزة.

بناء على دراسة تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام 2020، منذ عام 2014، أفاد 63 بالمئة من الأسر بقطاع غزة بأن مساكنهم قد تضررت أو دمرت ، منها 31 بالمئة تعرضت لأضرار في المأوى في عام 2021. أفاد 85 بالمئة من هذه الأسر بأنها «لا تملك القدرة» على إصلاح مساكنها. بالإضافة لذلك، أفاد 50 بالمئة من الأسر أنه نتيجة للتصعيد، انخفض دخلها الشهري المعتاد. كما يوجد لدى 14 بالمئة من الأسر في قطاع غزة فرد واحد على الأقل يعاني من صعوبات جسدية أو نفسية ، أفاد 33 بالمئة منهم أن تلك الصعوبات تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية.

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالمناطق الحضرية على وجه الأرض، حيث يبلغ عدد سكانه 2.1 مليون نسمة، بما في ذلك 1.4 مليون لاجئ

مركز الميزان لحقوق الإنسان 2018

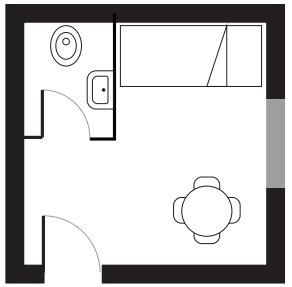

%36.2 من العائلات يعيشون في مساكن أقل من 120 مترا مربعا

%53.6 من العائلات يعيشون في مساكن بغرفة أو غرفتين على الأكثر

2019 - 2014

176,211 وحدة سكنية تم هدمها جزئياً أو كلياً

2021

4,100 وحدة سكنية تأثرت

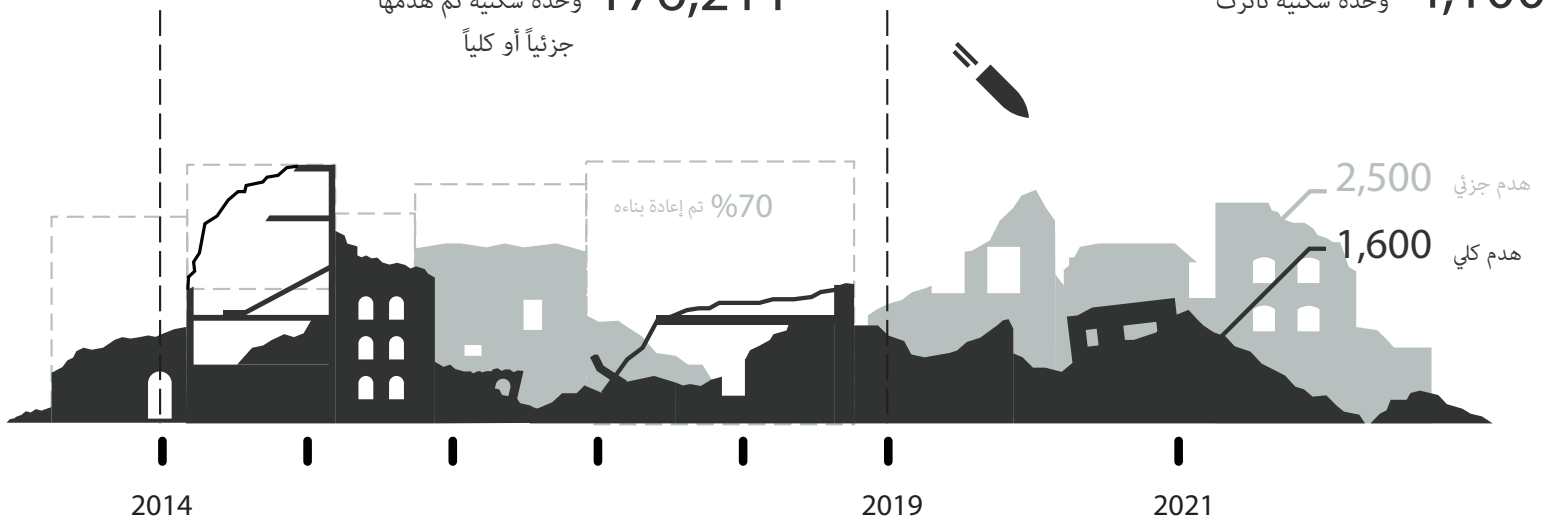

الوصول للخدمات[2]

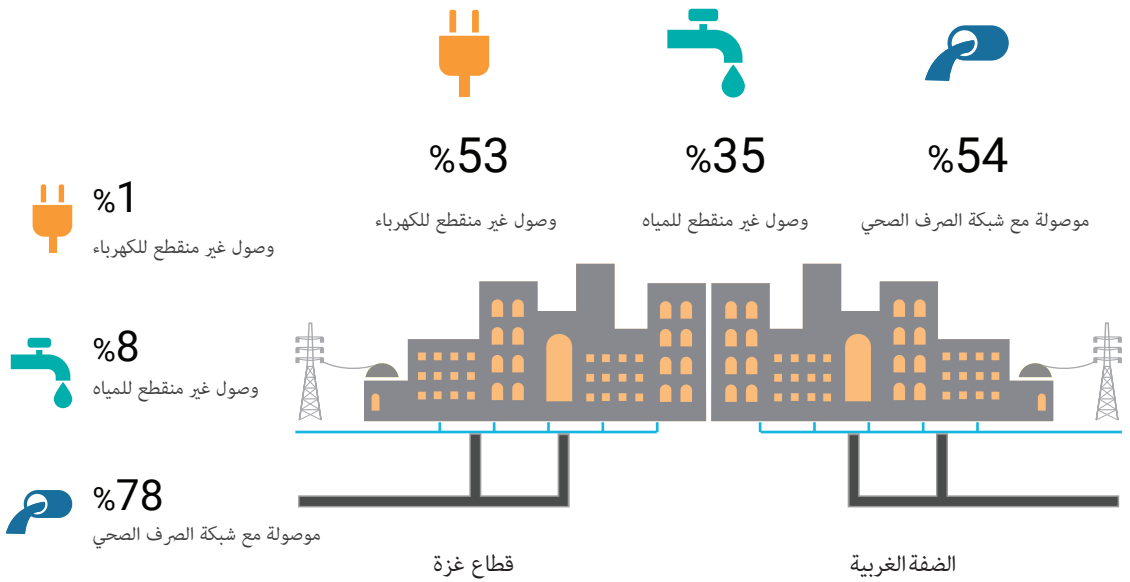

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020).
البنك الدولي (2018).

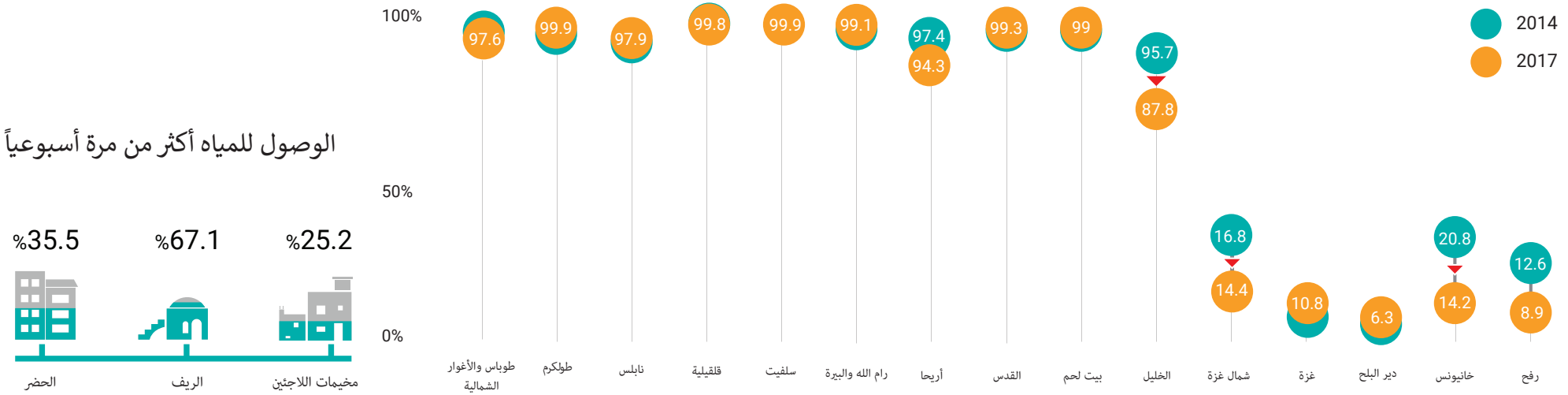

[2] من الجدير الإشارة إلى أنه بحلول عام 2020، من المقدر أن يكون 1,900,000 فلسطيني بحاجة إلى المساعدة في قطاعي المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH). (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021).
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014، 2017، 2019).

الأولويات السياساتية:

- تقييم حالة مخزون الإسكان القائم، مع الانتباه إلى معايير الصحة والسلامة، والتكيف المناخي، وإعادة الاستخدام المستدام والدوري للفراغات والمباني المهجورة أو قليلة الاستخدام، والوصول إلى المياه والصرف الصحي، والمنعة أمام الكوارث، والسلامة والتواصل خلال الحرائق أو الهزات الأرضية.

- دعم التنمية، وتمويل وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على إسكان معقول التكلفة لا سيما أولئك الذين يعيشون في ظروف هشة.

- إصلاح وتحديث السياسات، وإطار العمل القانوني وقوانين المباني، ودمج منهجيات مبنية على حقوق الإنسان، والاستجابة للتغير المناخي والجائحة.

- تبني تعريف وطني «للإسكان معقول التكلفة» وتعميم سياسة إسكان وطنية ملائمة لدولة فلسطين، بناء على نص القانون الأساسي في فلسطين (المادة 23) والذي يشير إلى الحق في المسكن الملائم لكل مواطن.

- الحشد والمناصرة من أجل حقوق التخطيط، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وزيادة معدل إصدار تراخيص البناء في المنطقة المسماة (ج) والقدس الشرقية.

- تشجيع إنشاء «مراصد الإسكان» الوطنية (الاتحاد من أجل المتوسطي، 2021) والتي ستوفر دعم سياساتي في تعريف سياسات الإسكان الوطنية بالتوافق مع معايير الجودة الدولية، بما في ذلك دليل الموئل العملي لإعداد ملفات الإسكان، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. (برنامج الموئل، 2011).

- تحسين كفاءة الهيئات الحكومية ذات الاختصاص فيما يتعلق بجمع البيانات والتحليل المتعلق بتقييم العقارات.

- تشجيع الهيئات المحلية، لا سيما البلديات لدمج استراتيجيات الإسكان الوطنية في مخططات واستراتيجيات التنمية الخاصة بالمدينة (مثل، الخطط الاستراتيجية للتنمية والاستثمار)، والبحث عن الشراكات خاصة مع صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

- مناصرة حقوق التخطيط والوصول إلى الموارد الطبيعية وزيادة معدل إصدار تصاريح البناء في المنطقة «ج» والقدس الشرقية.

- زيادة الوصول غير المنقطع إلى المياه والصرف الصحي والكهرباء في المراكز الحضرية والريفية، لا سيما في قطاع غزة.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

أدى ظهور أزمة فايروس كوفيد-19 في فلسطين إلى تفاقم وضع الفلسطينيين المتدهور أصلاً من خلال الإغلاقات المستمرة والقيود المفروضة على الحركة والعمليات الاقتصادية. أثرت الظروف المتدهورة للأسر الفلسطينية بشكل كبير وملحوظ على قطاع الإسكان الفلسطيني، حيث أدى الانخفاض في قدرة الناس الشرائية إلى الحد من قدرتهم على تغطية دفعات قروض الإسكان والإيجارات الشهرية.

في الواقع، ووفقاً لتقديرات تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021 ، أبلغ 36 بالمئة من الأسر عن فقدان وظائفهم بشكل دائم أو مؤقت نتيجة لأزمة كوفيد-19. وسُجلت أعلى النسب في القدس الشرقية (50 بالمئة)، المنطقة «أ» و«ب» (43 بالمئة) والمنطقة «ج» (34 بالمئة) والتي يمكن أن تُعزى إلى القيود المفروضة في الضفة الغربية. كما أفاد 62 بالمئة من الأسر أن دخلها الشهري قد انخفض نتيجة لأزمة كوفيد-19 (68 بالمئة في الضفة الغربية و53 بالمئة في قطاع غزة).

علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن ترتفع أسعار الوحدات السكنية بالمئة نتيجة للزيادة في تكاليف مواد البناء، والشحن والنقل. كما أن الجائحة أثرت أيضاً على قدرة المواطنين على تسديد أقساطهم البنكية الشهرية بما في ذلك تلك المتعلقة بأقساط قروض الإسكان. للتخفيف من هذه التحديات، طلبت الحكومة الفلسطينية من البنوك الفلسطينية تنفيذ شروط مرنة لجباية القروض، مثل تمديد فترات السماح. وتحديداً، كما ورد في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021، حيث أفادت 68 بالمئة من الأسر بأن ديونها قد زادت نتيجة لأزمة كوفيد-19.

ساهمت أزمة الإسكان أيضاً في أزمة فايروس كوفيد-19 نتيجة للازدحام والظروف المعيشية الفقيرة، الأمر الذي يضع الناس تحت تهديد خطر أعلى لالتقاط الفايروس، من خلال:

- عدم توفر مسكن ملائم خلال فترة الحجر، والافتقار إلى أنظمة النظافة والنظافة الصحية الملائمة؛

- المستويات العالية من الازدحام في كثير من المناطق الحضرية الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة ومخيمات اللاجئين؛

- لذلك يزداد خطر فايروس كوفيد-19، مؤثراً على الأشخاص الذين يعانون من أقصى درجات الهشاشة.

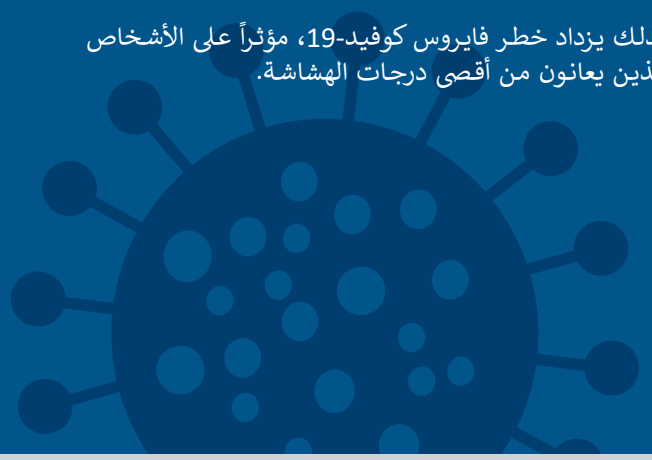

11.2 النقل والمواصلات المستدامين

سكان يتمتعون بإمكانية وصول مريحة إلى المواصلات العامة

تقتصر وسائل المواصلات في فلسطين على وسائل النقل والمواصلات التقليدية بما في ذلك المركبات الشخصية، ومركبات الأجرة (تكسي)، وحافلات الركاب الصغيرة. وتؤثر جميعها سلباً على التجمعات الفلسطينية المحلية من حيث التفكك الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتدهور الصحة العامة، والضغط على الأراضي. وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، فإن تخطيط الحركة والمواصلات في فلسطين متشرذم بشكل كبير وغالبية الخطط القطاعية لشبكات المرور والبنية التحتية غير متوافقة في الوحدات الإدارية المختلفة، لا على المستوى الوطني ولا المحلي. كما أن الأراضي الخاضعة للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية والمسماة منطقة (أ) ومنطقة (ب) مفصولة من قبل الأراضي الخاضعة للسيطرة الإدارية الإسرائيلية والمسماة منطقة (ج). وتعمل السلطات الإسرائيلية في تطوير الطرق بهدف زيادة الكفاءة إلى أعلى ما يمكن لصالح المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، بينما تبقي الفلسطينيين أبعد ما يمكن عن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وتتحكم في حركتهم، حيث يتم السماح بأقل عدد ممكن من الطرق والمداخل إلى المدن والقرى لسهولة فرض الإغلاقات على الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك. وينتج عن ذلك ضعف في القدرة الاستيعابية وزيادة الطلب على طرق سريعة صغيرة من مسرب أو مسربين بين المدن، حيث لا تتمتع المركبات الخاصة والعامة والتجارية الثقيلة بحركة آمنة ومجدية للأشخاص والبضائع.

يقع مطار قلنديا، وهو المطار الوحيد في الضفة الغربية، على بعد 9.5 كم فقط شمال القدس، والذي لا يمكن الوصول إليه من قبل السكان الفلسطينيين منذ عام 1967. إضافة إلى ذلك، بعد اتفاقيات أوسلو ومن بينها مطار عرفات الدولي المتفق عليه والذي تم بناؤه عام 1998، على بعد 36 كم شرق مدينة رفح في قطاع غزة، وبمساحة 2.8 كم2، استمتع سكان قطاع غزة خلال سنتين بحرية السفر قبل أن تصدر إسرائيل الأوامر بإغلاق السماء الفلسطينية في تشرين أول عام 2000. بعد ذلك، وفي كانون أول عام 2001، قررت إسرائيل بتدمير كامل للمطار الفلسطيني، وذلك بهدم المدرج الرئيسي بالجرافات (الأطرش، سالم، وجاد، 2009).

صادقت الحكومة الفلسطينية على المخطط الهيكلي للطرق والمواصلات للضفة الغربية وقطاع غزة عام 2018. ويكمن الهدف الكلي للمخطط الهيكلي في تعزيز تحقيق رؤيا مستقبلية لقطاع النقل والمواصلات الفلسطيني، تحديداً، يهدف إلى دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالتساوي في إطار عمل موحد، من خلال وضع تعريف شبكة نقل ومواصلات متعددة الوسائل واستراتيجية تنموية متعددة المراحل.

نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول الى وسائل النقل العامة

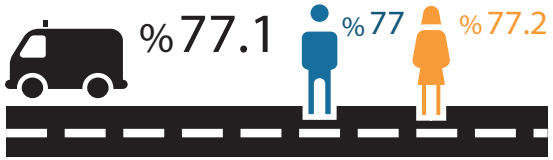

0 - 14	% 76.3	% 76.5	% 76.2
15 - 24	% 77.2	% 77.4	% 77.0
25 - 34	% 78.1	% 77.9	% 78.2
35 - 44	% 74.7	% 73.6	% 75.7
45 - 54	% 77.8	% 77.5	% 78.0
55 - 64	% 79.6	% 78.9	% 80.3
65+	% 83.5	% 83.4	% 83.5

خلفية عن المواصلات العامة

1,107.8 كم
طول طرق النقل العام

%63
251,684 دونم
منطقة مبنية تتميز بسهولة الوصول

%14
36,617 دونم
منطقة مبنية تتميز بسهولة الوصول في المنطقة ج

معلومات أولية، وزارة النقل والمواصلات، 2021

شبكة الطرق المخطط لها

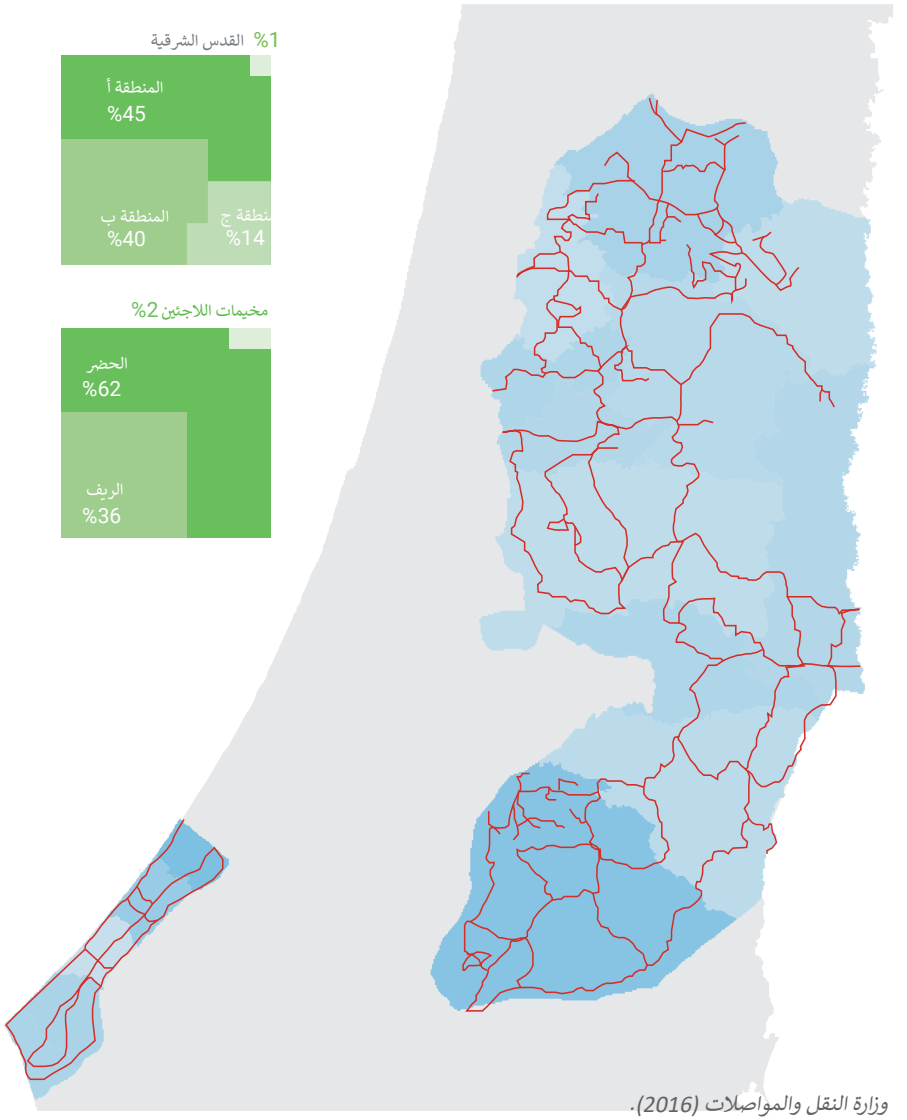

وزارة النقل والمواصلات (2016).

إمكانية الوصول المريحة إلى المواصلات العامة

وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من خلال مسح للتصورات في عام 2021، يرى ٪77 من الفلسطينيين أن لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل بأسعار معقولة.

يوضح تحليل توزيع المناطق المبنية في الضفة الغربية أن 41 في المائة من المناطق المبنية تقع ضمن 500 متر من خطوط المواصلات العامة ، مما يدل على سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.

الطرق العامة

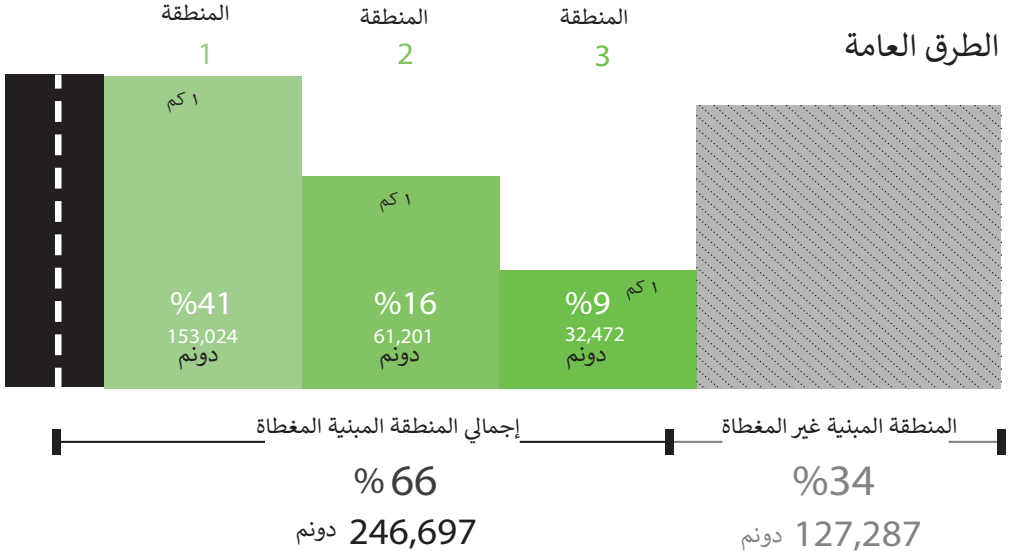

التأخيرات الإجرائية والبنيوية المفروضة من قبل إسرائيل

منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967، فرضت السلطات الإسرائيلية المعيقات على حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. فقد قامت بتقييد الحركة بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية وبتقييد وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية وإسرائيل. بناء على دراسة حديثة (معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريـج)، 2019)، تسببت تلك المعيقات بنوعين من التأخيرات المرورية: تأخيرات بسبب البنية التحتية، وتأخيرات إجرائية. تعتبر تأخيرات البنية التحتية ناتجة عن البنية التحتية الإسرائيلية المبنية في الضفة الغربية والتي تطيل من فترة السفر و/أو تجبر المركبات الفلسطينية على تغيير الخطوط/المسارات.

ويعتبر كل من الجدار العازل، والمستوطنات الإسرائيلية، والطرق الالتفافية معيقات البنية التحتية الرئيسية في الضفة الغربية. أما التأخيرات الإجرائية فهي ناتجة عن تدابير الأمن الإسرائيلية على الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية بالإضافة إلى نقاط الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل.

أدى نقص الموارد المالية لتحديث البنية التحتية والاستحواذ على الأراضي داخل المدن والقرى إلى وجود شبكات طرق ووسائل نقل ومواصلات منتهية الصلاحية. كما أن ذلك ناتج أيضاً عن غياب تدخلات بنية تحتية رئيسية، بما في ذلك، الأنفاق، والجسور، وغياب حلول حركة مستدامة بما في ذلك حافلات المدينة، وحافلات النقل السريـع، والقطارات الداخلية، ومسارات الدراجات الهوائية، والتنمية الموجهة حسب المواصلات. في عام 2002، بدأت السلطات الإسرائيلية ببناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية بإجمالي طول 771 كم على امتداد الضفة الغربية. ويفصل الجدار حوالي 12 بالمئة من مساحة الأراضي الكلية في الضفة الغربية. شبكة الطرق الالتفافية عبارة عن نظام طرق تم بناؤه من قبل السلطات الإسرائيلية لتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين دون الحاجة إلى دخول المراكز الحضرية الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

الخسائر السنوية الناشئة عن الجدار الفاصل والحواجز الإسرائيلية

وقود
81 مليون لتر

ثاني أكسيد الكربون
196,000 طن

الإقتصاد
274 مليون دولار أمريكي

الوقت
60 مليون ساعة

التأخيرات الإجرائية

السبب: إجراءات أمنية إسرائيلية على نقاط التفتيش في الضفة الغربية بالإضافة إلى نقاط الوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل

التأخيرات في البنية التحتية

السبب: الجدار الفاصل والطرق الإلتفافية

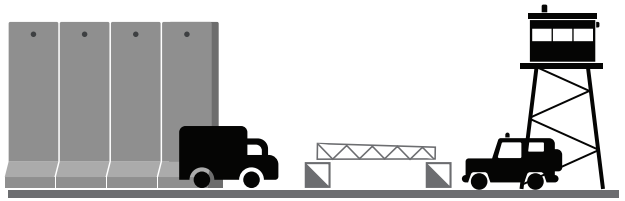

القدرة على تحمل تكاليف المواصلات العامة

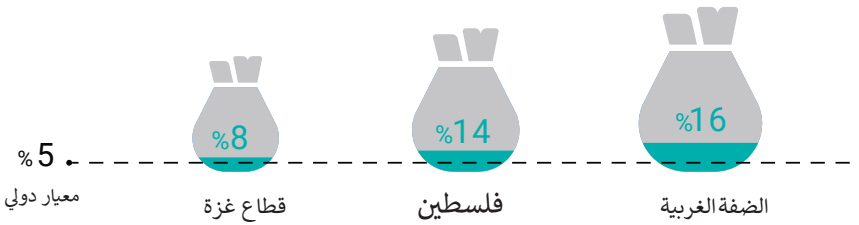

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017).

إدارة الاختناق المروري في مدينة رام الله

تقع مدينة رام الله في مركز الضفة الغربية وتعتبر المركز الإداري للسلطة الفلسطينية. ونظراً لاستضافتها لغالبية الوزارات، والمؤسسات العامة الأخرى والشركات الرئيسية؛ يقدر أن حوالي 12,000 مركبة تدخل مدينة رام الله من مداخلها الأربعة كل صباح.

كما يتفاقم الاختناق المروري خلال ساعات الذروة بفعل الزيادة في عدد المركبات المسجلة داخل المدينة من 20,601 عام 2007 إلى 82,898 عام 2019. للتخفيف من هذا الواقع، وتحت مظلة مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية الممول من البنك الدولي، تضافر بلدية رام الله جهودها بالشراكة مع البلديات المجاورة لها في كل من البيرة وبيتونيا للتخطيط لحلول لدعم المواصلات العامة. المشروع منفذ بشكل مشترك من قبل وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية خلال فترة أربع سنوات. يهدف المشروع لمساعدة المناطق الحضرية المستهدفة على تعزيز قدرتها على التخطيط للنمو الحضري المستدام. ويدعم المشروع التخطيط الحضري للمناطق الحضرية الفلسطينية الخمسة الرائدة بما في ذلك رام الله والبيرة، وبيت لحم، والخليل، ونابلس، ومدينة غزة عبر آليات التنسيق المتبعة داخل مناطقهم الحضرية. ويرمي المشروع للاستجابة إلى احتياجات عدد السكان المتنامي (والذين يمثلون 28 بالمئة من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ويشمل 30 هيئة محلية – 16 بلدية و14 مجلس قروي) والقطاع الخاص من أجل تحقيق فراغات وبنية تحتية حضرية مخططة بشكل أكثر استدامة وكفاءة.

©ميديا كلينيك (2021). ميدان المنارة، رام الله، فلسطين.

الأولويات السياساتية:

- تحسين تنظيم قطاع المواصلات العامة ونقل السلع لا سيما داخل المراكز الحضرية الرئيسية، حيث تتزايد الاختناقات المرورية بشكل سريع خالقة العديد من التحديات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية للبيئة الحضرية.

- تحسين الخدمات الرقمية والتطوير المؤسساتي لوزارة النقل والمواصلات لدعم التدخلات الموجهة حسب الحلول، مثل تسريع تقديم الخدمات.

- المصادقة على المخطط المعروف بأوريو للمواصلات العامة وتنفيذه ضمن نظام مواصلات أكبر، متكامل ومتعدد الوسائل، بما في ذلك سكك الحدد الإقليمية التي تعمل بمثابة عموده الفقري. يوفر النظام المبني على السكك الحديدية مواصلات فعالة ويمكن الاعتماد عليها عبر الضفة الغربية ويوفر الوقت والطاقة والمال على السكان.

- تنفيذ الخطة الوطنية لتحسين المواصلات العامة في 18 خط/مسار في الضفة الغربية.

- مأسسة مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية في تطوير المواصلات العامة داخل وخارج المراكز الحضرية، وتخصيص الفراغات داخل المراكز الحضرية للمواصلات العامة، وتبني الخطط المرورية، ورعاية الشراكات العامة-الخاصة مع مشغلي المواصلات العامة وتوفير الحافلات الخفيفة.

- الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف التوسع الاستيطاني وبناء الطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين فقط والتي تقطع التواصل بين المناطق في الأرض الفلسطينية.

- الضغط على السلطات الإسرائيلية للامتناع عن عرقلة بناء طرق واصلة جديدة (حضرية-حضرية، حضرية-ريفية، وريفية-ريفية) والتي تقلل تكلفة وزمن المواصلات على الفلسطينيين.

- دعم البلديات في تخصيص محطات المواصلات العامة خارج المراكز الحضرية الرئيسية من أجل تقليل الاختناق المروري داخل المراكز الحضرية وتخفيف تكلفة المواصلات.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

أثرت فترات الإغلاق المتتالية وإعاقة المواصلات العامة والخاصة على حركة الناس ضمن المراكز الحضرية ووصولهم إلى الخدمات والفراغات العامة، والعمل والفراغات الطبيعية والمفتوحة. وفي الوقت الذي سمح فيه عدد الركاب المخفض في مركبات المواصلات العامة بالحد من انتشار الفايروس، إلا أنه زاد العبء المالي الواقع على مشغلي المواصلات العامة.

الخسائر الأسبوعية المباشرة: 3 مليون دولار أمريكي

الخسائر السنوية: 162 مليون دولار أمريكي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020).

11.3 التحضر المستدام

تعزيز التحضر الشامل والمستدام والقدرة على التخطيط والإدارة التشاركية والمتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان

بعد احتلال الأرض الفلسطينية من قبل إسرائيل عام 1967، نزح آلاف الفلسطينيين من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل وخارج فلسطين، ليلتحقوا باللاجئين الفلسطينيين المهجرين من حرب عام 1948.

أدت ظاهرة ندرة الأراضي المفتعلة الناتجة عن تصنيف أوسلو للأراضي والذي تسبب بالتشرذم المكاني، ممزوجاً بالنمو الحضري السريع والتنمية غير المتساوية داخل فلسطين، إلى زيادة الضغط بشكل هائل على الهيئات المحلية فيما يتعلق بقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين والسيطرة على النمو الحضري عبر نظام تخطيط فعال. أدى إنشاء السلطة الفلسطينية والعملية التي تلتها من بناء الدولة، إلى تعزيز التحضر في فلسطين، ممزوجاً بمعدلات نمو ديموغرافي عالية وتنمية مكثفة مكانياً ضمن حيز محدود للتوسع. يقدر السكان الحضرفي فلسطين اليوم بنسبة 77 بالمئة (باستثناء مخيمات اللاجئين الحضرية) وتعتبر من النسب الأعلى في المنطقة. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع أن يصل عدد السكان في فلسطين إلى 6.9 مليون نسمة بحلول عام 2030، من بينهم 5.3 مليون سيكونون في المناطق الحضرية. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016).

السكان اللذين يعيشون في المناطق الحضرية
مقارنة مع المستوى الإقليمي (2020)

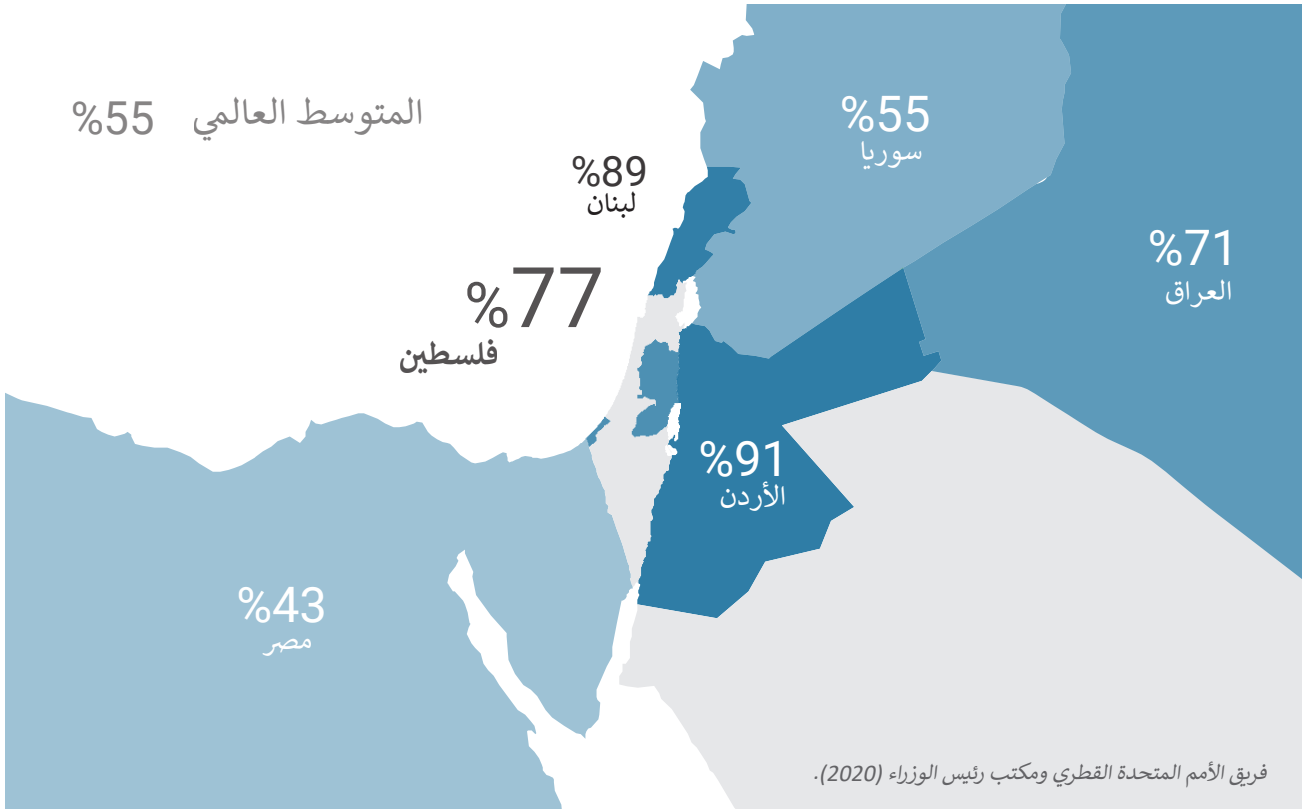

فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020).

بشكل عام، شهدت اتجاهات التحضر في فلسطين زيادة غير مسبوقة بنسبة 138 بالمئة ما بين عامي 1967 و 2007، ولكن الأكثر غرابة أن نلاحظ أن النصف الأول من هذه الفترة (1967-1987) قد شهد أكثر من 2.7 ضعف الزيادة خلال النصف الثاني من نفس الفترة (1987-2007). والأهم من ذلك أن نلاحظ أن هذه الزيادة الإجمالية في اتجاهات التحضر للفلسطينيين في الضفة الغربية أدت إلى زيادة بنسبة 150 بالمئة تقريباً للتجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 38,000 نسمة وللتجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين 2,500 و 9,000 نسمة. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة الإجمالية في اتجاهات التحضر قد تسببت أيضاً في انخفاض بنسبة 50 بالمئة تقريبًا للتجمعات التي يقل عدد سكانها عن 2,500 نسمة وللتجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين 12,000 و 16,000 نسمة. وهذا يستلزم أن معدلات الهجرة المرتفعة خارج الضفة الغربية بسبب الممارسات الإسرائيلية قد اقترنت بهجرة صامتة من التجمعات الريفية الصغيرة إلى التجمعات الحضرية الكبيرة (الأطرش، 2014).

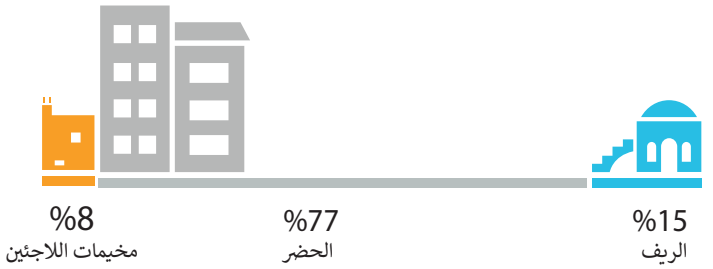

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017).

نسبة السكان في المناطف الحضرية والريفية

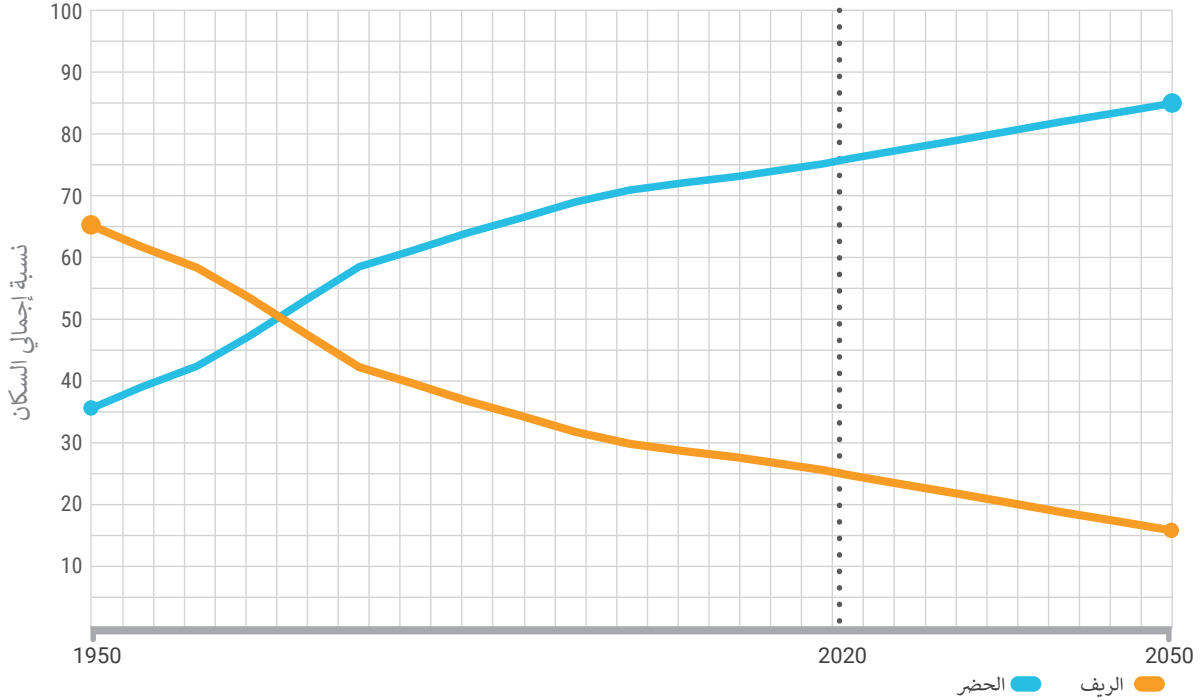

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (2019).

مشاركة المجتمع المدني

في فلسطين، يتم انتخاب ممثلي الهيئات المحلية بانتظام لمدة أربع سنوات. عام 2012 و2017 تم إجراء الانتخابات لما مجموعه 272 و326 هيئة محلية على التوالي. ومن المخطط أن يتم إجراء الانتخابات القادمة لاحقاً هذا العام، خلال 2021 بالتركيز فقط على المجالس القروية والمجالس البلدية (تصنيف ج) والتي في غالبيتها ذات طبيعة ريفية، تغطي ما يزيد عن 40 بالمئة من سكان الضفة الغربية (خارطة). يساهم انتظام الانتخابات على مستوى الحكم المحلي بشكل كبير في تعزيز مساءلة المجالس المنتخبة أمام مواطنيها، ويعمل بمثابة منصة لتمثيل احتياجات المواطنين ومتابعة أعمال المجالس. على الرغم من التحسن في مشاركة المرأة مع فرض الكوتا التي وصلت الآن 30 بالمئة، إلا أن مشاركة منظمات المجتمع المدني مع هيئات الحكم المحلي في التخطيط بما في ذلك تمثيل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تحتاج إلى التحسين. كما أن الملاحظة الأخيرة توافقت مع دراسة رصد للمجتمع المدني في فلسطين (TRANSTEC، 2015).

نسبة الهيئات المحلية المستهدفة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية 2021

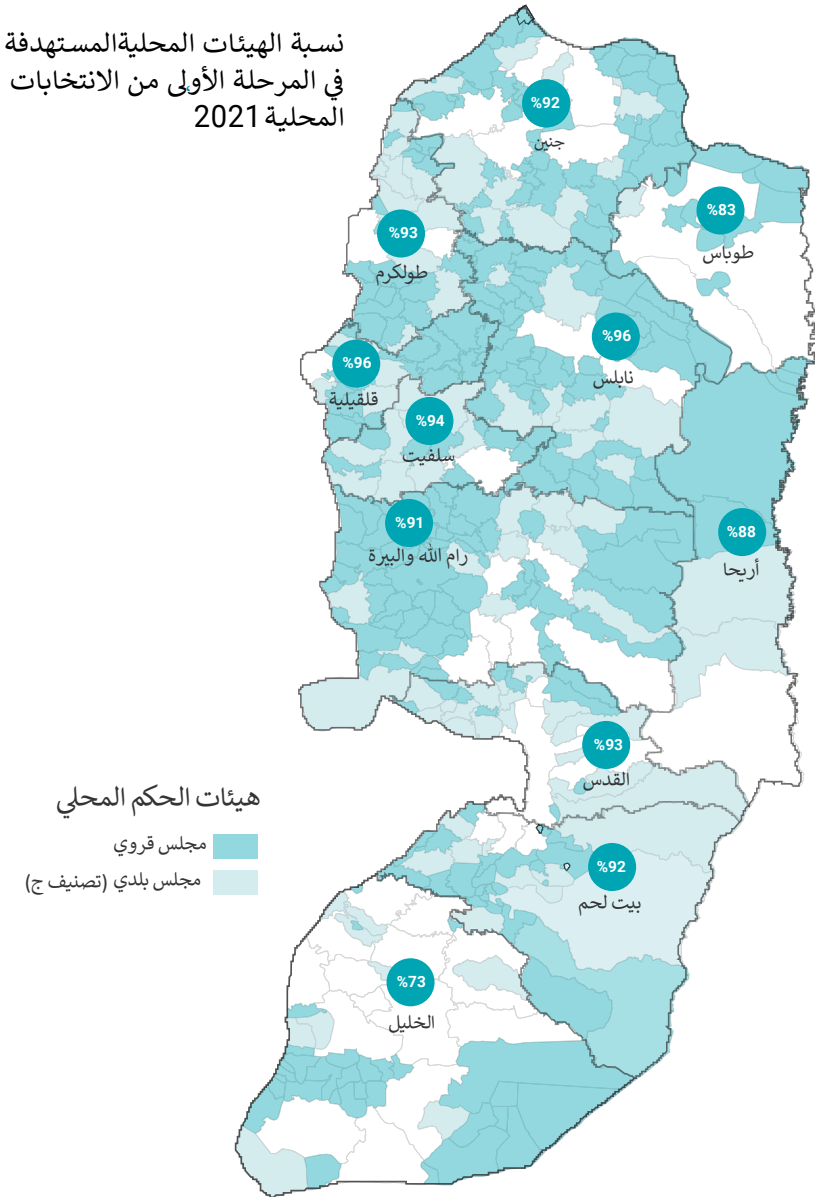

نسبة الهيئات المحلية المخدومة بمخططات هيكلية ونسبة السكان المخدومين بمخططات هيكلية

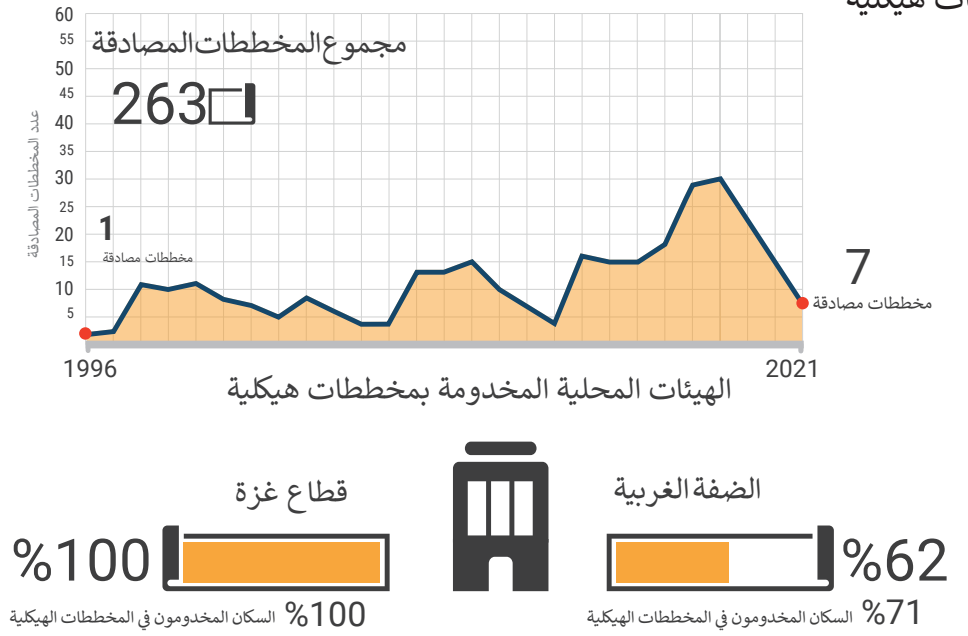

وزارة الحكم المحلي (2021)، بيانات رسمية.

تسوية الأراضي في فلسطين

شرعت السلطة الفلسطينية، عبر هيئة تسوية الأراضي والمياه، في برنامج وطني لتسوية الأراضي، يهدف إلى تعجيل عملية تسجيل الأراضي في جميع أنحاء الضفة الغربية. هذه العملية مبنية بشكل مكثف على المشاركة والمشاورات العامة على مستوى المجتمع للتأكد من أن كافة الخلافات المتعلقة بالأراضي قد تم حلها بشكل فعال. وستساهم نتائج هذا البرنامج، من بين أمور أخرى، في الوصول إلى تخطيط محسن وتمثيل أفضل لاحتياجات المواطنين.

%56
منطقة تم تسويتها
%33 من الأراضي التي تم تسويتها من قبل الهيئة تؤول ملكيتها للنساء

%44
منطقة لم يتم تسويتها

هيئة تسوية الاراضي والمياه (2021)، بيانات رسمية.

مجموع مساحات الضفة الغربية

≈ 5,600 كم^2

%22 مساحة الأراضي التي تمت تسويتها من قبل هيئة تسوية الأراضي والمياه

%34 الأراضي التي تمت تسويتها من قبل الأردن قبل عام 1967

%44 الأراضي التي لم يتم تسويتها

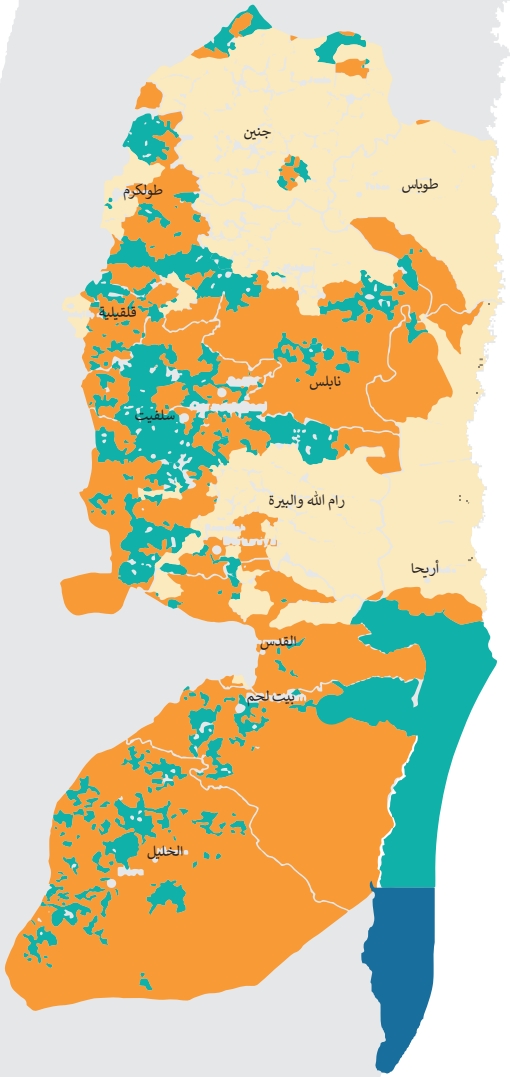

فعالية استخدام الأراضي

من الوضع المثالي، فإن قيمة مؤشر معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني يساوي 1، أي أن المعدل الذي قامت المدينة بتخصيص الأرض من الاستخدامات الأخرى إلى الوظائف الحضرية يساوي معدل نمو سكانها. بعبارة أخرى، فإن مع نمو عدد السكان في المدينة خلال فترة التحليل، هناك زيادة مكافئة تقريباً في التوسعات الجديدة حول المدينة. توضح الأرقام أعلاه أن المدن والتجمعات الفلسطينية غير فعالة فيما يتعلق باستخدام الأراضي حيث أن هناك المزيد من التوسعات وتخصيص الأراضي أكثر من كمية نمو السكان فيها. يشير هذا إلى تنمية غير مستدامة داخل المدن والتجمعات الفلسطينية.

معدل فعالية استخدام الأراضي

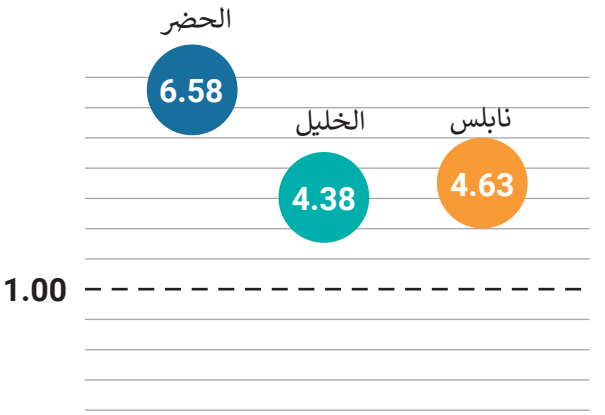

وزارة الحكم المحلي (2021)، بيانات رسمية.

المنطقة المبنية في الضفة الغربية

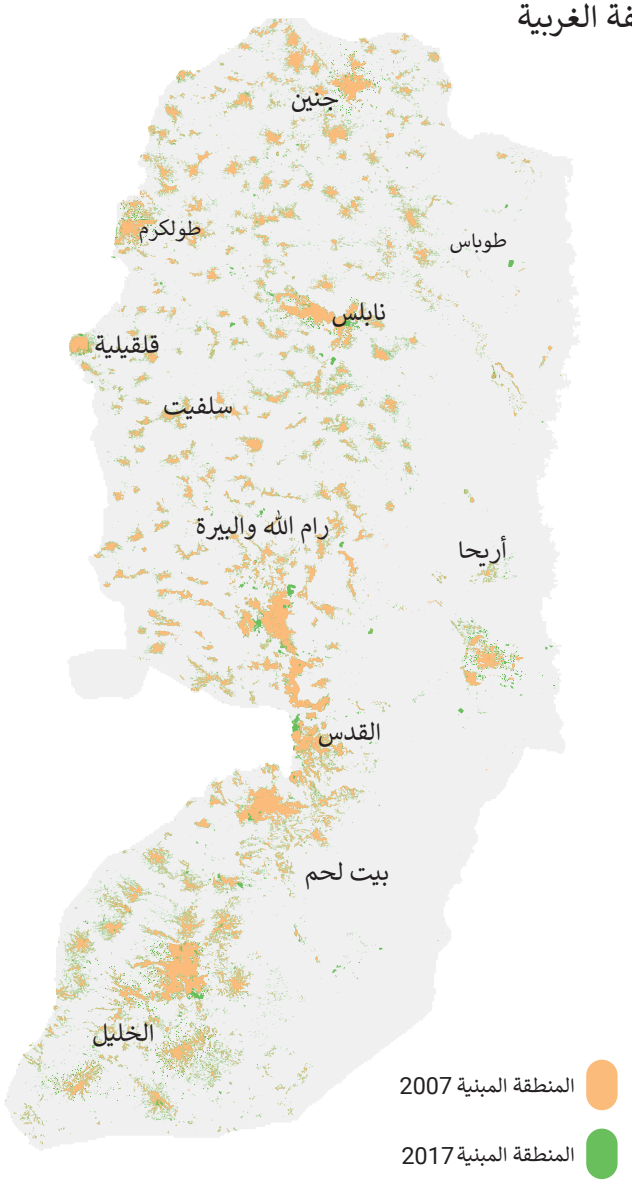

الأولويات السياساتية:

- تحتاج أطر العمل الناظمة ذات العلاقة بالتخطيط والحوكمة المحلية إلى التحديث للاستجابة للاحتياجات الحالية للشعب الفلسطيني دون التنازل عن التطلعات المستقبلية. ويجب أن يشمل ذلك مواءمة الممارسات السائدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتمكين البيئة من توسعة اختصاص التخطيط إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، في القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية. ويجب أن ينتج عن ذلك ربط أفضل لمستويات التخطيط مع بعضها البعض على المستوى المحلي، والإقليمي والوطني.

- تعميم سياسات المشاركة العامة في التخطيط المحلي والوطني والحوكمة المحلية لزيادة مدخلات عمليات صنع القرار وزيادة الظروف الملائمة للمساءلة. ويشمل ذلك الترويج لتمثيل المواطنين بما في ذلك المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط في الهيئات المحلية بالإضافة إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الهيئات المحلية.

- اقتراح أدوات ومنهجيات جديدة لمهنة التخطيط الحضري في فلسطين والتي من شأنها الانتقال من استخدامات الأراضي التقليدية والتخطيط المادي نحو سيناريوهات النمو الحضري وتقنيات النمذجة لتحقيق الاستدامة من حيث التدخلات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية.

- مأسسة مجالس الخدمات المشتركة ودعم عمليات تقديم الخدمات فيها بشكل أساسي فيما يتعلق بالتخطيط المكاني.

- الاستثمار في إنجازات برنامج تسوية الأراضي والبناء عليها من خلال دعم جهود سلطة الأراضي على مستوى الوطن، بما في ذلك اقتراح نماذج مبتكرة لحيازة الأراضي (على سبيل المثال الصناديق الائتمانية المجتمعية للأراضي) وتنسيق الأدوات المالية والتمويل المبني على الأراضي للتأثير على استخدامات الأراضي وتوفر الأراضي للتنمية (مثل فرض التنمية).

- تعميم الوصول إلى التمويل، والإدارة الحضرية، والغستجابة للنوع الإجتماعي، والإجراءات المناخية، والنهج التشاركي، وتقليل المخاطر، الخ .

- دعم دمج المخطط الوطني المكاني، والسياسة الحضرية الوطنية ومبادرات التخطيط الإقليمية.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

وفقاً لمسح الكتروني استهدف 286 هيئة محلية من جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، تم تنفيذه من قبل وزارة الحكم المحلي بمساعدة فنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم أثر أزمة فايروس كوفيد-19 على التوظيف، والميزانية، والوظائف والخدمات المقدمة لدى الهيئات المحلية؛ تمت ملاحظة النتائج التالية:

- على الرغم من القيود المالية الكبيرة، إلا أن الهيئات المحلية أثبتت نفسها كجهات ذات فعالية أساسية وفي خط المواجهة لضمان استجابة الطوارئ، والمحافظة على تقديم الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات المواطنين الناشئة في ضوء أزمة فايروس كوفيد-19.

- على الرغم من المستوى المتدني لجباية رسوم الخدمات، إلا أن معظم الهيئات المحلية ضاعفت جهودها لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية (مثل المياه والكهرباء).

- وفرت 79 بالمئة من الهيئات المحلية خدمات جديدة و/ أو قامت بزيادة الخدمات القائمة للاستجابة لاحتياجات المواطنين الناشئة وتنفيذ تدابير طوارئ على الأرض (بما في ذلك التعقيم، والتحكم في الحركة، ومراكز الحجر).

- قدمت 59 بالمئة من الهيئات المحلية مساعدات عينية و/ أو مالية للمواطنين المحتاجين (بما في ذلك السلات الغذائية، والأدوية، وحقائب النظافة الصحية، الخ).

- قامت 31 بالمئة من الهيئات المحلية بالتنسيق مع السلطات ذات الاختصاص ودعمت المواطنين خلال مراحل عملية التقدم بطلب لمساعدة الحماية الاجتماعية (على سبيل المثال، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل).

نتيجة للجائحة، تم إيقاف عدة أنشطة؛ وعلى وجه الخصوص، تأخرت برامج بناء القدرات التي شملت وزارة الحكم المحلي وهيئة تسوية الأراضي والمياه والهيئات المحلية. إضافة إلى ذلك، تم إعادة جدولة عدة مشاريع تخطيط شملت التجمعات والمراكز الحضرية حيث أن الهيئات المحلية كانت منشغلة بشكل أولي في تقديم الخدمات خلال الجائحة.

11.4 التراث الثقافي والطبيعي

حفظ وحماية كافة أوجه التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه

تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في اليونسكو في تشرين ثاني عام 2011، الأمر الذي أتاح الوصول إلى معاهدات اليونسكو والمصادقة عليها في مجال الثقافة، من بينها اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اتفاقية التراث العالمي عام 1972). منذ توقيع هذه الاتفاقية، تمكنت السلطة الفلسطينية من تسجيل ثلاثة مواقع تراث ثقافي إلى قائمة التراث العالمي. إضافة إلى ذلك، بمثابتها الوصي على المواقع المقدسة في القدس، قامت المملكة الأردنية بتسجيل البلدة القديمة في القدس على قائمة التراث العالمي عام 1981.

كما تم تسجيل المواقع الأربعة المدرجة على قائمة التراث العالمي في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً لمخاطر تهدد القيم الكونية البارزة للمواقع وفقاً لقرارات لجنة التراث العالمي. في 2 تموز 2019، تمت إزالة كنيسة المهد، بعد عملية إعادة ترميم كبيرة، من قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر، الأمر الذي يعتبر إنجازاً هاماً للسلطة الفلسطينية المسؤولة عن المحافظة على الممتلكات وإدارتها.

علاوة على ذلك، تم تجميع قائمة أولية في فلسطين بمثابة جرد لتلك الممتلكات التي تنوي كل دولة طرف أن تفكر في ترشيحها، وتغطي أربعة عشر موقعاً في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

©برنامج الموئل. القدس الشرقية، فلسطين.

يونيسكو قائمة التراث العالمي

البلدة القديمة - القدس
القدس

مكان ولادة المسيح
كنيسة المهد وطريق الحجاج
بيت لحم

البلدة القديمة - الخليل
الخليل

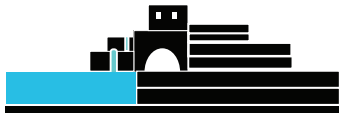

أرض الزيتون والكروم
مشهد ثقافي لجنوب القدس - بتير

- المواقع الرئيسية في قائمة اليونسكو للتراث العالمي
- المواقع المقترحة على قائمة التراث العالمي
- مواقع قرى الكراسي

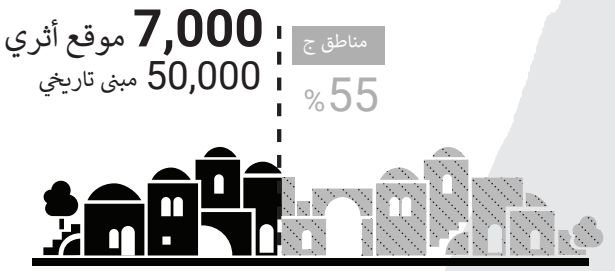

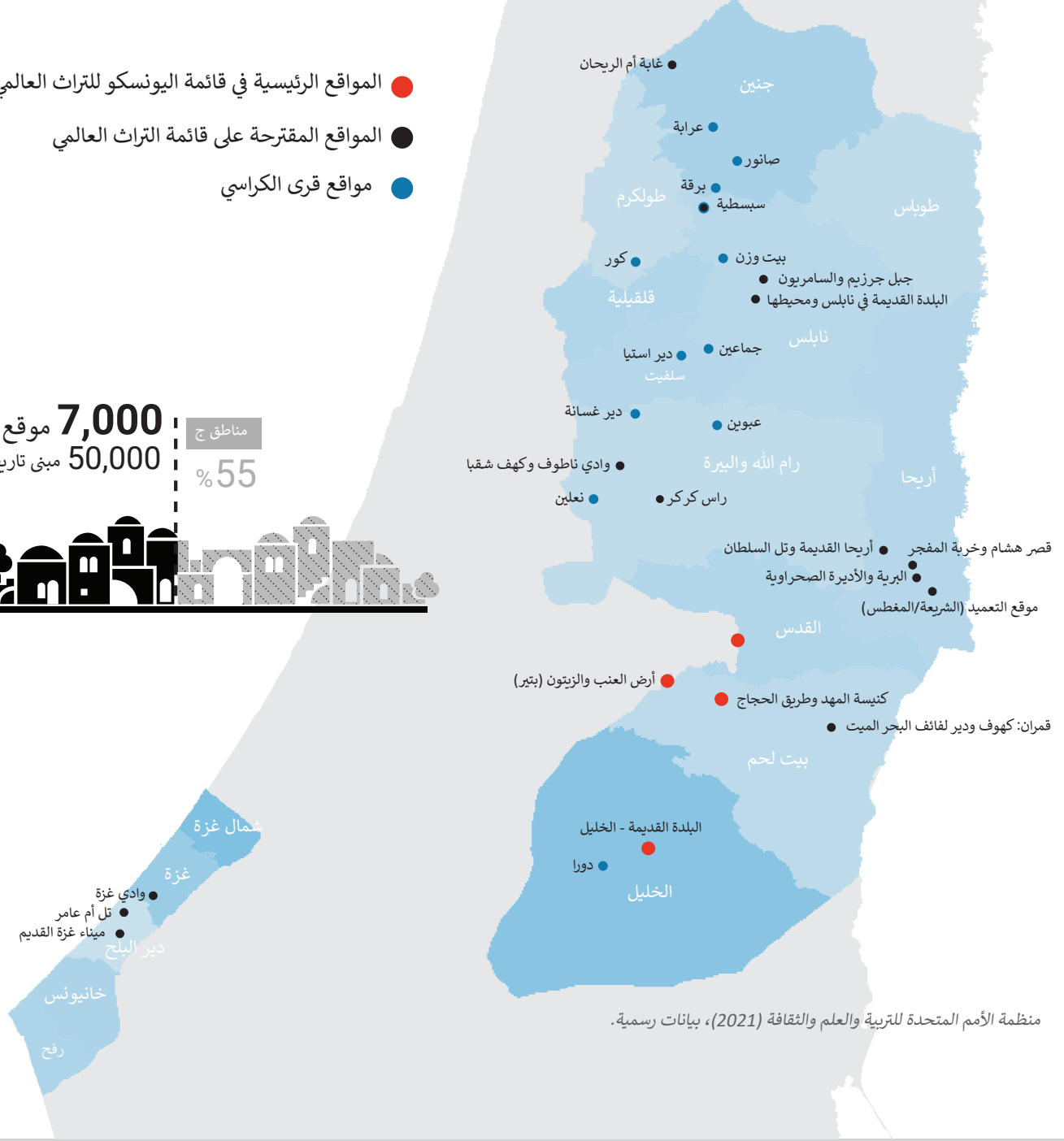

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2021)، بيانات رسمية.

نصيب الفرد من الإنفاق على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي

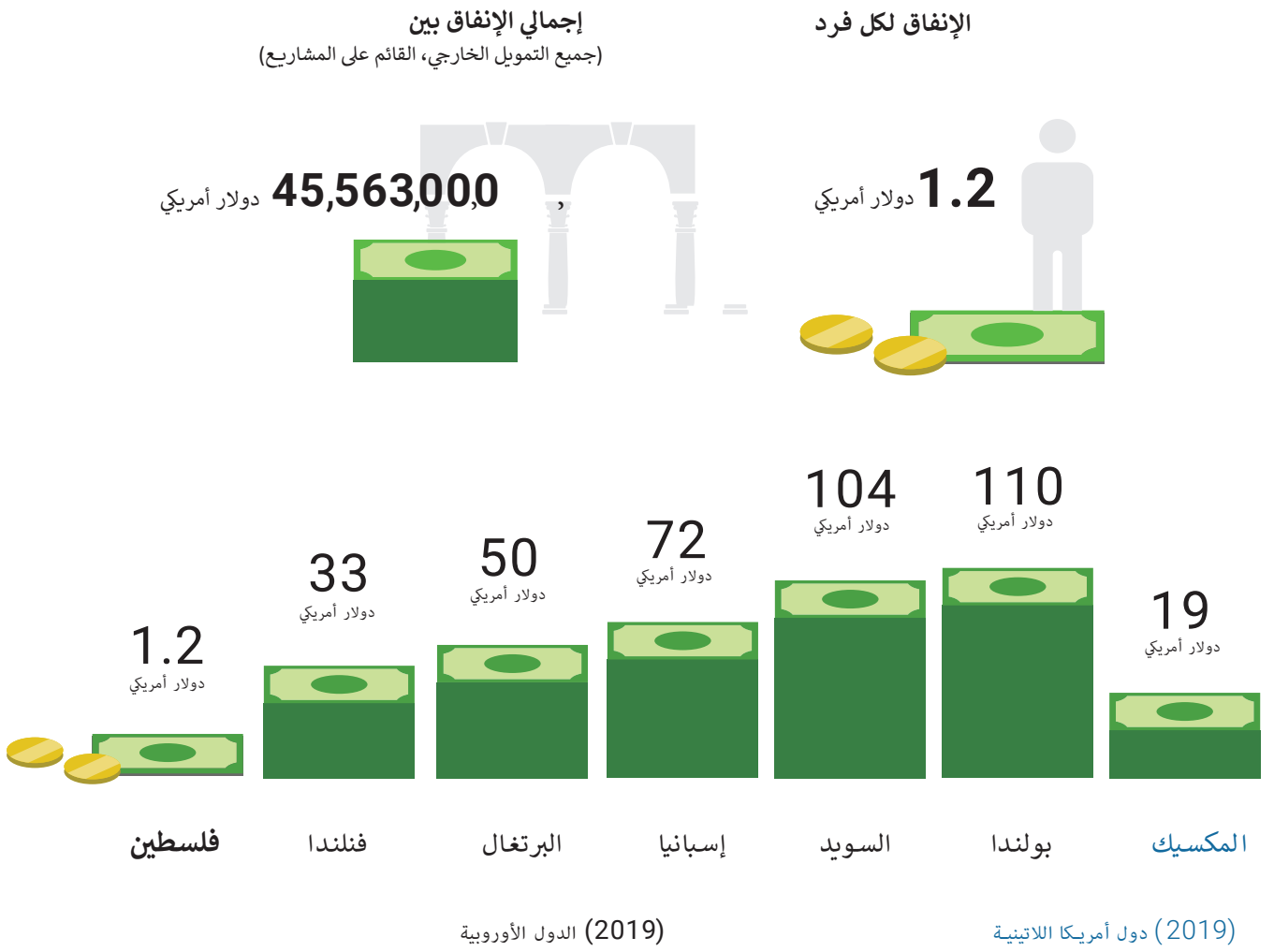

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2021).

الحفريات الإسرائيلية في القدس

تم احتلال البلدة القديمة في القدس، والمعلنة كموقع تراث عالمي عام 1981، من قبل إسرائيل عام 1967 وتم ضمها قسراً عام 1980 في انتهاك لقرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 475 (1980) بشأن وضع القدس. والرواية الفلسطينية في المدينة معرضة للخطر حيث أن الروايات الإسرائيلية واليهودية فقط يتم ترويجها للسياح. ويتفاقم ذلك الوضع سوءاً بفعل الحفريات والأنفاق المنفذة تحت البلدة القديمة والتهجير القسري للفلسطينيين من البلدة القديمة والأحياء المجاورة داخل القدس الشرقية. وقد حذرت منظمات الأمم المتحدة ضد تلك الأعمال الإسرائيلية، ففي عام 2007، دعت اليونسكو لوقف هذه الانتهاكات: "يجب أن يطلب من حكومة إسرائيل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالحفريات الأثرية وحفظ التراث في مواقع التراث العالمي مثل البلدة القديمة في القدس، وعلى وجه الخصوص، تلك المتبناة من قبل لجنة التراث العالمي في تموز 2006 بشأن هذه المسألة." (منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2007).

دار القنصل

يقع مبنى دار القنصل في قلب البلدة القديمة للقدس، ويعتبر حرفياً مبطناً بطبقات من التاريخ؛ أساسته التي تعود لعهد المماليك، وقاعاته ذات الأقواس التي استضافت القنصلية البروسية، وسطحها الذي يعتبر حالياً منزلاً لعائلات فلسطينية متعددة. إلا أن ثروات المدينة تضاءلت، محاصرة بعدم الاستقرار السياسي ومشلولة بفعل السياحة الجماعية، مما أدى أن يشهد المبنى وبيئته استمراراً في سحب الاستثمار ويواجه سكانه فرصاً متضائلة. بدعم من برنامج الموئل والاتحاد الأوروبي، بحث المرسلون الفرانسيسكان في خدمة الأرض المقدسة عن استراتيجية لانعاش هذا الأصل العقاري متردي الأداء بينما توفر سبل الراحة للمجتمع المحيط.

ساهم مشروع ترميم دار القنصل في تحسين الظروف المعيشية لثلاث عشرة عائلة مقيمة في البلدة القديمة، بالإضافة إلى ساحتين سكنيتين وفراغات مفتوحة في الغالب لمصلحة العائلات كبيرة السن. إضافة إلى ذلك أدى المشروع إلى إنشاء مركز مدني وتجاري فلسطيني جديد ومبتكر (بمساحة أكثر من دونم) مع قيمة تراثية حية خلقت داخل البلدة القديمة، مما يدل على طبقة حديثة من الاستخدامات المتنوعة، واتباع مبادئ تنمية صديقة للبيئة واستكمال الدعم الإنشائي والأمان للمبنى، بما يشمل الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية الذين يتمتعون بمعرفة مبتكرة وحاضنة توجيه مهني.

©برنامج الموئل. دار القنصل، القدس.

الأولويات السياساتية:

- توسيع نطاق الحماية والترميم لكافة مواقع التراث الوطنية الأخرى خارج المنطقة المسماة (أ) و (ب).
- تحديث السجلات الوطنية للمواقع قبل وبعد عام 1700.
- تحسين التنسيق مع الهيئات المحلية من أجل حماية المواقع داخل المراكز الحضرية والريفية.
- الطلب من الجانب الإسرائيلي والضغط عليه لإعادة القطع الأثرية المصادرة ما بعد حرب عام 1967.
- إجراء أعمال تنقيب جديدة من خلال استغلال الموارد المتاحة لدى الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص.
- تحسين جمع البيانات المتعلق بمواقع التراث الثقافي والطبيعي، لدعم عملية صنع القرار وإدارة المواقع.
- تنفيذ تقييم حفظ التراث لتحديد المواقع المؤهلة للتجديد، وإعادة الاستخدام، والتطوير، باستخدام توصيات اليونسكو حول المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، 2011).

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

ازداد عدد الوافدين الدوليين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية) من 432,000 زائر عام 2015 إلى 688,000 زائر عام 2019 (البنك الدولي، 2019)، وازداد إجمالي نفقات السياحة الدولية من 606 مليون دولار أمريكي إلى 869 مليون دولار أمريكي لنفس الأعوام. تسببت الجائحة بالتوقف الكامل لكل من السياحة الدولية والمحلية في فلسطين.

وفقاً للإحصائيات الرسمية، خسر قطاع السياحة قرابة 1,150 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) نتيجة لجائحة فايروس كوفيد-19. إضافة على ذلك، انتقلت الأولويات الوطنية في فلسطين نحو تقديم الخدمات الصحية والأساسية لشعبها ومحاربة انتشار فايروس كوفيد-19 من خلال فرض الإغلاق على الفراغات العامة ومنع التجمعات، بما في ذلك داخل مواقع التراث الثقافي.

11.5 أثر الكوارث الطبيعية

الحد من عدد الوفيات وعدد المتضررين وتقليل الخسائر الاقتصادية المباشرة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي الناجمة عن الكوارث

تعتبر الكوارث الطبيعية من بين التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. تلك الكوارث يمكنها التسبب بخسائر هائلة وآثار سلبية على الاقتصاد. في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتبر شح المياه، والتدهور البيئي، والجفاف والتصحر، إلى جانب الانزلاقات الأرضية واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية، والمصحوبة بالصراع السياسي، من أهم الكوارث البشرية التي تؤثر حالياً على الشعب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، تعتبر الكوارث الطبيعية تهديداً محتملاً بشكل جاد. حيث تعتبر الهزات الأرضية في الإقليم (نظراً لحقيقة أن الأرض الفلسطينية المحتلة متأثرة بشكل مباشر من قبل المناطق النشطة زلزالياً في غور الأردن المتصدع والبحر الأبيض المتوسط) خطراً رئيسياً ذو احتمالية متدنية ولكن آثار سلبية كبيرة. علاوة على ذلك، لا يبدو المستقبل واعداً جداً؛ نتيجة لمعدلات النمو السكاني السريعة والطريقة التي تتطور فيها المدن في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن أكثر من خمسين بالمئة من الشعب الفلسطيني يعيشون في المناطق المعرفة على أنها «مهددة بالمخاطر»، بما في ذلك المراكز الحضرية الرئيسية. وتعتبر تلك المناطق هشة على وجه الخصوص، بسبب اعتمادها على البنى التحتية المعقدة. وأخيراً، فإن نقص المتخصصين ذوي المعرفة والقدرات الفنية في الأرض الفلسطينية المحتلة سبب آخر للوضع الفوضوي الحالي، فيما يتعلق بالإدارة السليمة للكوارث. وفقاً لتقييم مسح الهشاشة المنفذ من قبل ائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عام 2021، فإن أكثر من 8,500 أسرة في قطاع غزة تضررت بفعل حوادث الفيضانات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛ حيث تعرضت 1,300 أسرة منها للضرر الحاد في منشآتهم وأصولهم الخاصة والعامة، وتحديداً في محافظتي غزة وشمال غزة .

وقد كان تعميم تقليل المخاطر على تدخلات التخطيط المكاني ضعيفاً على مختلف مستويات التخطيط، لا سيما المستوى الوطني. لم تأخذ خطة الحماية التي تم تبنيها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2012 ومن ثم عام 2019 وتحت مظلة المخطط الوطني المكاني لدولة فلسطين بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالمخاطر المحتملة والمناطق المعرضة للكوارث. وفقاً للخبراء، فمن شأن أخذ مثل هذه الطبقات من القيود بعين الاعتبار أن تؤول إلى مخرجات ومواقع مختلفة في خطة الحماية والتي في نهاية المطاف ستغير مستقبل التنمية المكانية وأنماطها، لا سيما في المناطق الحضرية.

على الرغم من عدم اعتبارهم ضحايا كوارث طبيعية، من الجدير الإشارة الى ثقل وخطورة الخسائر البشرية والإصابات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

©دراسات فلسطين. زلزال، نابلس، 1927.

الكوارث الطبيعية

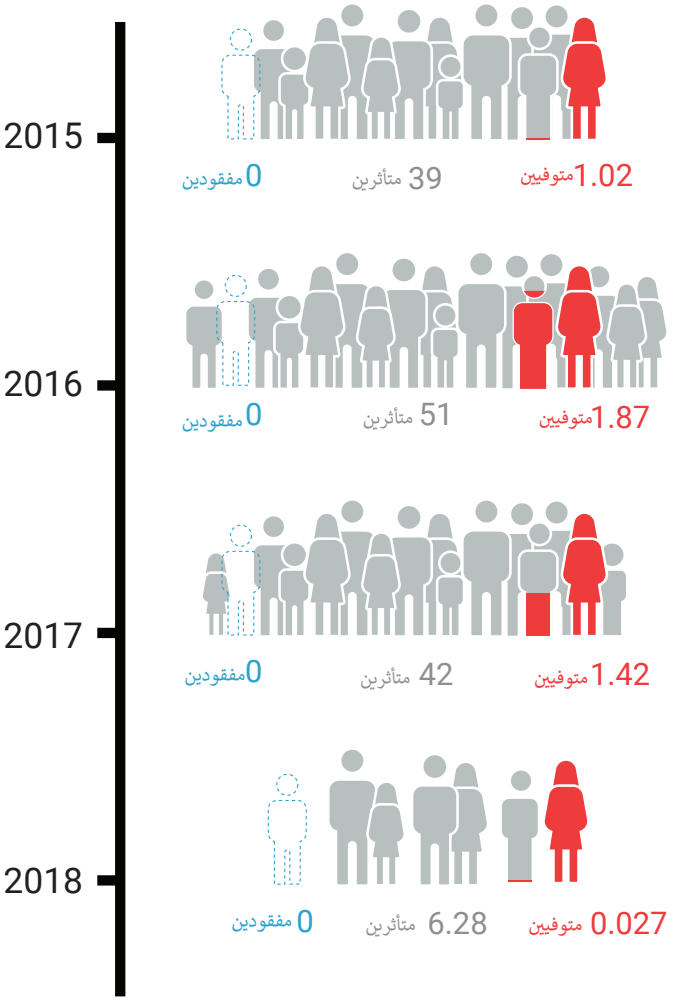

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021).

الضحايا المدنيون جراء الاحتلال الإسرائيلي

عدد الفلسطينيين الجرحى

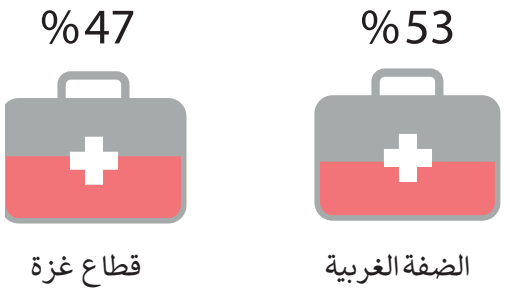

22% الشباب <18 سنة

عدد الفلسطينيين القتلى

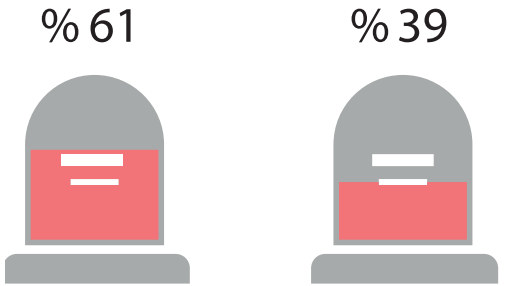

21% الشباب <18 سنة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – الأراضي الفلسطينية (2021).

في عام 2018، بسبب حدوث الكوارث، كان هناك 915 حالة انقطاع في الخدمات الأساسية، و 20 حالة انقطاع في خدمات التعليم، و 895 حالة انقطاع في الخدمات الأخرى.

رام الله القادرة على الصمود

بدعم من مؤسسة روكفيلر، تم اختيار مدينة رام الله من بين أول 33 مدينة حول العالم لتلتحق ب «شبكة المدن المنيعة» (بلدية رام الله، 2018). إضافة إلى بناء الشراكات وتبادل الخبرات ضمن الشبكة، تتضمن مشاركة مدينة رام الله تشكيل وتنفيذ استراتيجية المنعة والتي تعزز القدرة على إدارة المخاطر، بما في ذلك: التغيرات المفاجئة في المناخ، وانتشار الأمراض، والتوسع الحضري، والبنية التحتية المتآكلة، والتطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والكوارث الطبيعية، والحروب، والصراعات، والصعوبات الاجتماعية والنفسية، والفقر المتزايد، وغيرها.

شملت الاستراتيجية أيضاً المدن المجاورة، وتحديداً البيرة وبيتونيا، ويشرف المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث على المكون الخاص بإدارة المخاطر في المشروع.

©ميديا كلينيك (2021). رام الله، فلسطين.

الأولويات السياساتية:

- مأسسة ودعم مركز إدارة خطر الكوارث.
- تحسين التنسيق الداخلي والقدرة المؤسساتية على مختلف الأصعدة، مثل الحكومة المركزية-الهيئات المحلية، والهيئات المحلية-منظمات المجتمع المدني، والهيئات المحلية-القطاع الخاص.
- دعم الهيئات المحلية في جهود التحول إلى اللامركزية بالتماشي مع الأولويات الوطنية، وتنويع مصادر عائداتها (على سبيل المثال الشراكات العامة-الخاصة، والتمويل المبني على الأراضي)، وتقليل اعتمادها المالي على الحكومة المركزية.
- ترويج استخدام أكثر إنتاجية للعائدات العامة، بالتركيز على العائدات الاجتماعية للاستثمار، محلياً وعالمياً، بدلاً من المصروفات.
- إدارة مخاطر بشكل محسن لتخفيض تكلفة الاستجابة للأزمات الدولية.
- متطلبات المباني الخاصة بالمخاطر الطبيعية من خلال ضمان أن السياسة الحضرية قيد الإعداد على مستوى الوطن، بالإضافة إلى اشتمال المخطط الوطني المكاني على متطلبات المباني في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تحتاج إلى تدخل مناخي فوري.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

كما هو الحال في دول أخرى حول العالم، أثر انتشار جائحة فايروس كوفيد-19 في بدايات عام 2020 على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، والقدس الشرقية وقطاع غزة. أثرت الجائحة على جميع مناحي الحياة الفلسطينية، وتحديداً الاقتصاد والصحة. مع ظهور حالات الإصابة الأولى بفايروس كوفيد-19 في أواخر آذار 2020، بدأت الحكومة الفلسطينية بفرض الإغلاقات الكاملة لاحتواء الجائحة. مع نهاية تموز عام 2021، عانى 345,444 فلسطيني من فايروس كوفيد-19، وتم الإبلاغ عن وفاة 3,869 شخص (كوفيد-19 في فلسطين، 2021).

تواجه الأنظمة الصحية تحدياً بفعل الطلب المتزايد على رعاية الأشخاص المصابين بفايروس كوفيد-19، ممزوجاً بالخوف، والوصمة، والمعلومات المضللة والقيود المفروضة على الحركة والتي تربك تقديم الرعاية الصحية لكل الظروف (منظمة الصحة العالمية، 2021). كما أن العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي ازداد نتيجة للإغلاقات والمستوى المرتفع من الضغط والتوتر بين أفراد العائلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020).

بدعم من برنامج الموئل، أخذت وزارة الحكم المحلي زمام المبادرة لإعداد خطة استمرار الأعمال لمعالجة حالات الطوارئ والمخاطر المرتبطة بالجائحة والكوارث المستقبلية الأخرى المحتملة في فلسطين. تهدف خطة استمرار الأعمال إلى ضمان استمرار عمل وزارة الحكم المحلي في دعم الهيئات المحلية وتوفير التوجيه والسبل المالية لها وتمكينها من المحافظة على تقديم خدمات أساسية وحيوية لمواطنيها.

11.6 الأثر البيئي للتحضر

الحد من الأثر البيئي الضار للمدن على مستوى الفرد، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص بجودة الهواء وإدارة النفايات البلدية وغيرها

النفايات الصلبة الحضرية

إن نظام التوازن البيئي الهش في الأرض الفلسطينية مهدد من قبل النمو السكاني المتزايد والموارد الطبيعية المحدودة. وتعاني البيئة الحضرية في فلسطين تحت ضغوطات بيئية هائلة تظهر في شح المياه، والتغير المناخي، والضعف العام في العيش في المناطق الحضرية وجودة الحياة وسط التحضر السريع والزحف الحضري. كما أن الفلسطينيون محرومون أيضاً من الوصول إلى الموارد المائية للأغوار، والتي أصبحت متضررة بشكل كبير من التلوث، لا سيما نتيجة لازدياد الأملاح والنيترات والتي ازدادت أكثر من ثمانية أضعاف خلال ثمانية عقود (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، بشكل رئيسي بسبب الضخ الإسرائيلي المكثف للمياه الجوفية التي أدت إلى زيادة الملوحة. علاوة على ذلك، تراجعت جودة المياه نتيجة لتسرب مياه الصرف الصحي، ومخلفات النفايات الصلبة، والكيماويات الزراعية.

إضافة إلى ذلك، ساهمت استخدامات الأراضي الرديئة وأنماط التنمية المكانية وتقسيم المناطق في فلسطين في الزحف الحضري غير المستدام والتعدي على الأراضي الزراعية والمناطق البيئية الحساسة. أدى ذلك إلى انخفاض الأراضي الزراعية المتاحة للفلاحة. وبالتالي، قام المزارعون الفلسطينيون باستخدام الأسمدة والمبيدات بشكل مكثف والتي تؤثر سلباً على خصوبة التربة وتزيد من تلوث المياه. في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوجد أكثر من تسعة عشر نوعاً من المبيدات الحشرية والتي يتم استخدامها حالياً بينما يتم منعها في المعايير الدولية نظراً لآثارها الصحية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

النفايات الصلبة الحضرية التي تم جمعها

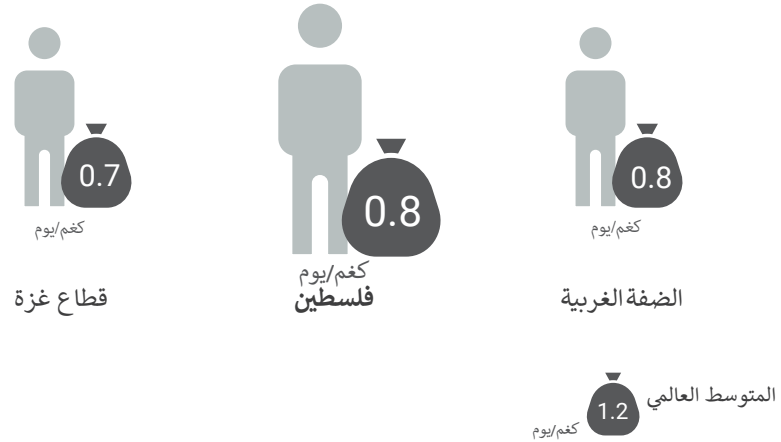

تكوين النفايات الصلبة في الضفة الغربية

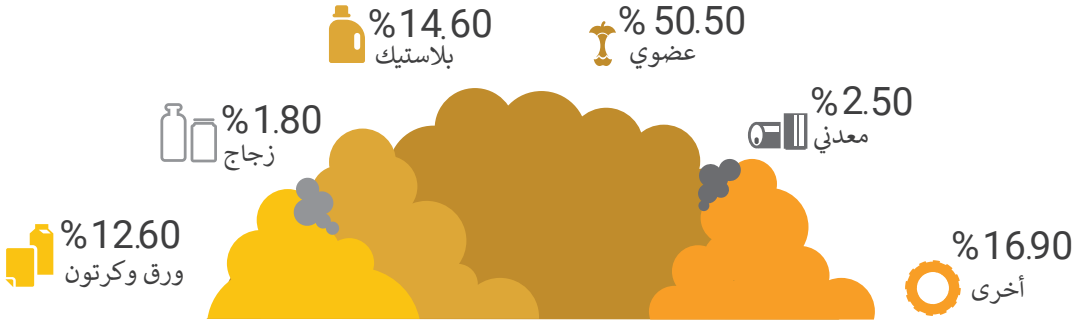

وزارة لحكم المحلي (2019)

المكبات العشوائية للنفايات (غير المنظمة)

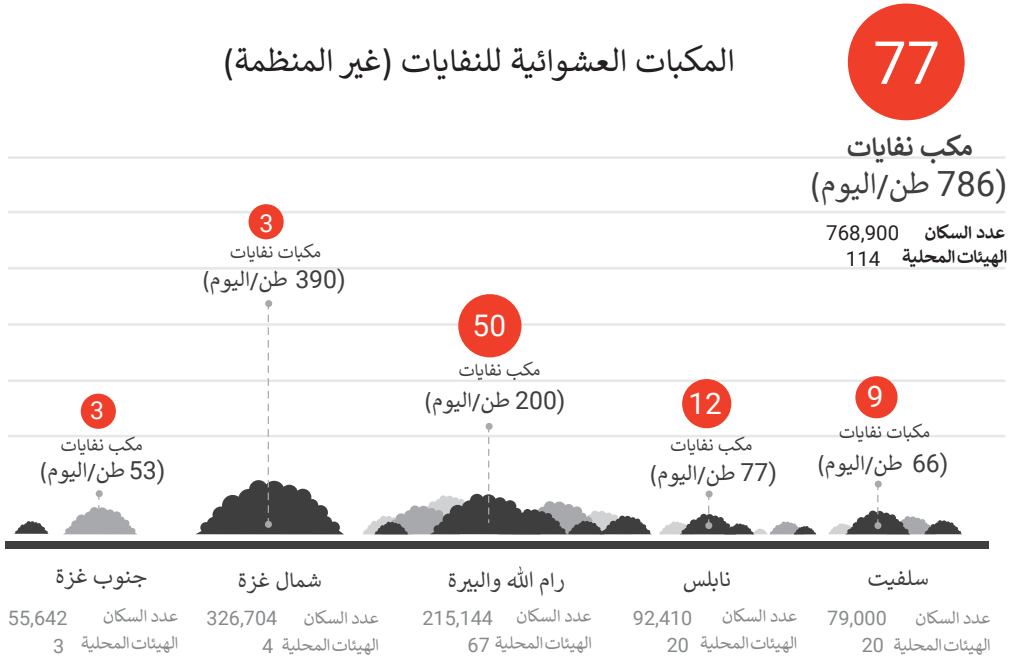

فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020).
وزارة الحكم المحلي (2019).

النفايات الإلكترونية

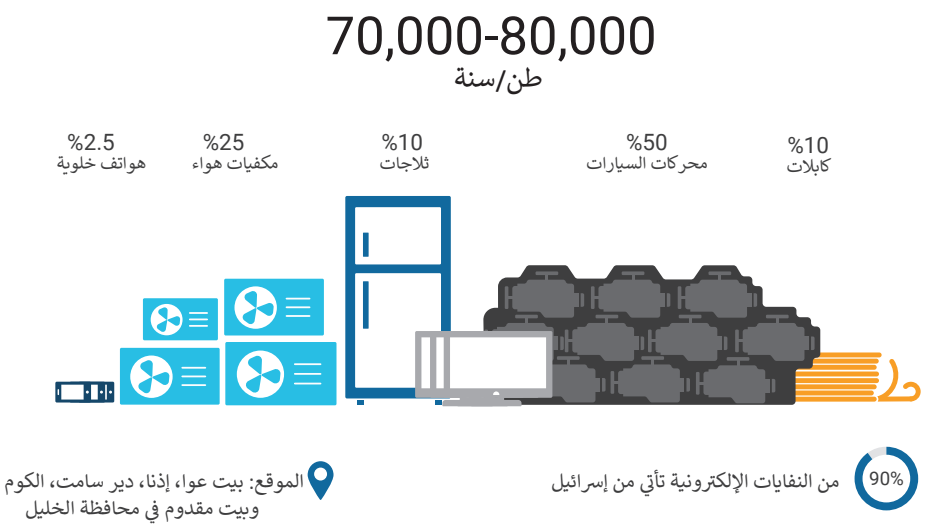

سيسفي (2019)

تكلفة إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية

149.6 دولار أمريكي

جمع
89.3

ترحيل
35.8

مكب نفايات
30.5

الجمع السنوي لكل مواطن
24.3

العمالة لكل طن
35.3

الصيانة لكل طن
18.7

الوقود لكل طن
32

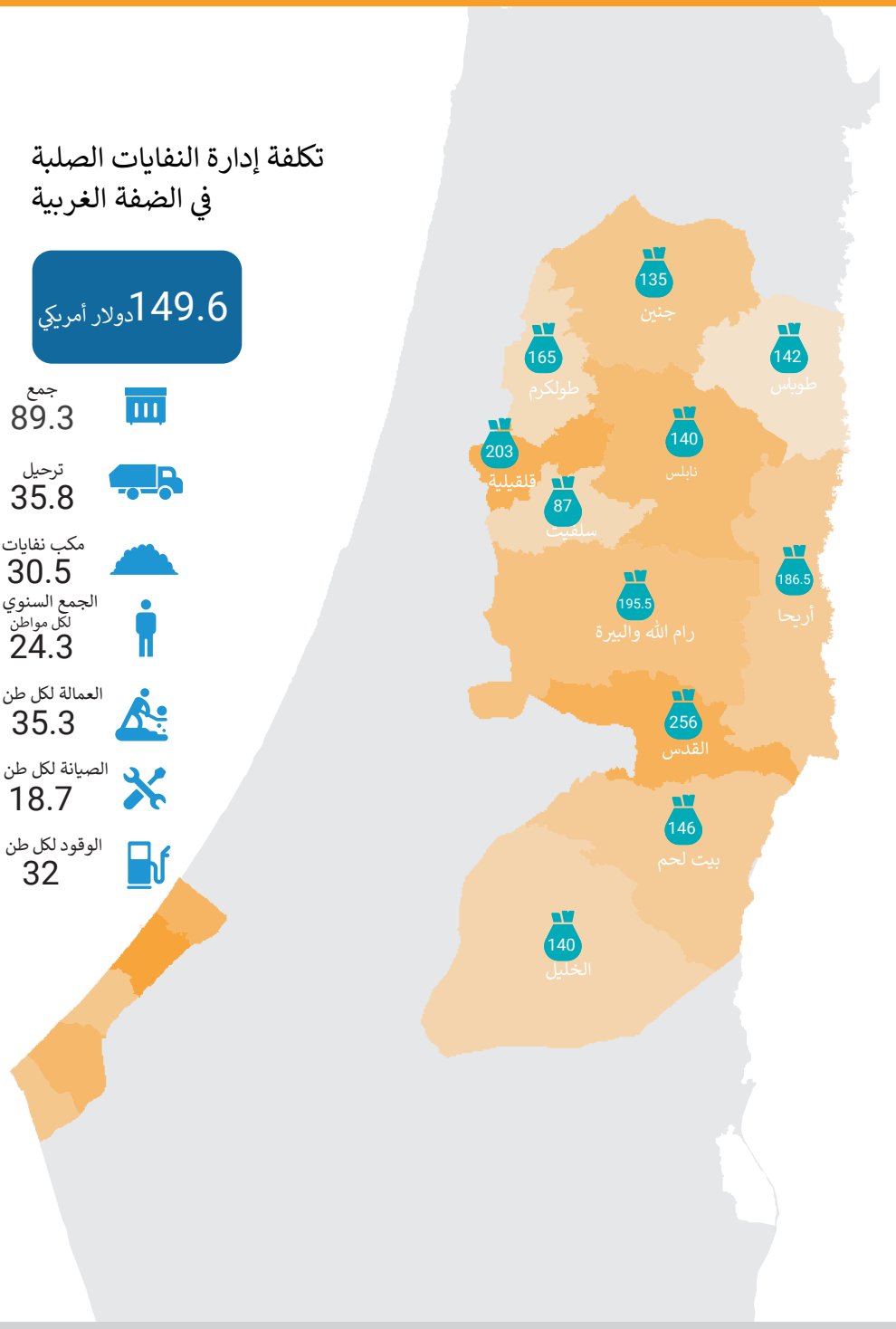

مجموع النفايات الصلبة التي يتم جمعها من قبل مجالس الخدمات المشتركة

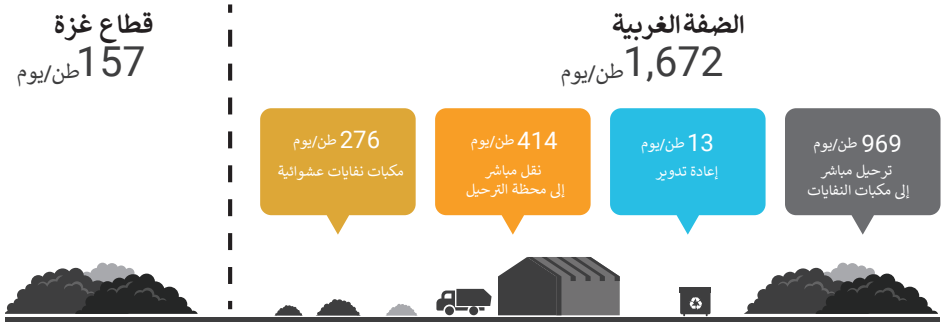

وزارة الحكم المحلي (2019).

التحديات التي تواجه القطاع:

يتفاقم انعدام السيطرة الفلسطينية على المنطقة المسماة (ج) بسبب وجود حوالي 200 مستوطنة إسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية. غالباً ما تتخلص هذه المستوطنات، والتي يسكنها حوالي 661,600 مستوطن إسرائيلي، من كميات كبيرة من النفايات الخطرة غير المعالجة في البيئة الفلسطينية المحيطة وهو انتهاك للعديد من الاتفاقيات الدولية. في أيلول عام 2016، كشفت مجلة آفاق أنه يتم نشر المخلفات السامة الإسرائيلية العضوية وغير العضوية على آلاف الدونمات غربي نهار الأردن وشمال أريحا. فضلاً عن ذلك، أشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المخلفات الالكترونية التي تنتجها إسرائيل يتم التخلص منها في الضفة الغربية (كارزام، 2016).

التحدي الآخر الذي يواجه جودة البيئة في فلسطين هو الممارسة المتنامية للحرق غير القانوني والخطير للنفايات الالكترونية من أجل استخلاص المواد الخام مثل النحاس من الأسلاك؛ وهي تعتبر كنشاط اقتصادي، والذي يؤدي إلى نشر المواد السامة بمعدلات تنذر بالخطر في الكثير من المناطق، مثل إذنا في الخليل (أريج، 2012)، بعدد سكان يصل إلى قرابة 22,000 نسمة، حيث يتم استغلال 100 دونم من الأراضي المزروعة فيها لهذه الممارسة وتوظيف حوالي 1,000 شخص. وتؤثر ورشات المخلفات الإلكترونية بشكل كبير على العيش الحضري، والمشهد الريفي، والموارد المائية، والأراضي الزراعية والصحة العامة.

في قطاع غزة ونتيجة لموجات الهجمات الإسرائيلية المختلفة على البنية التحتية الفلسطينية العامة والخاصة، تواجه البلديات والحكومية والجهات الشريكة الدولية تحديات متنوعة في التعامل مع إزالة والتخلص من ركام المباني العامة والخاصة التي تم هدمها.

المصادر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020).
وزارة الحكم المحلي (2019).
سيسفي (2019).

موقع وسعة ونطاق خدمة مكبات النفايات الصحية في فلسطين

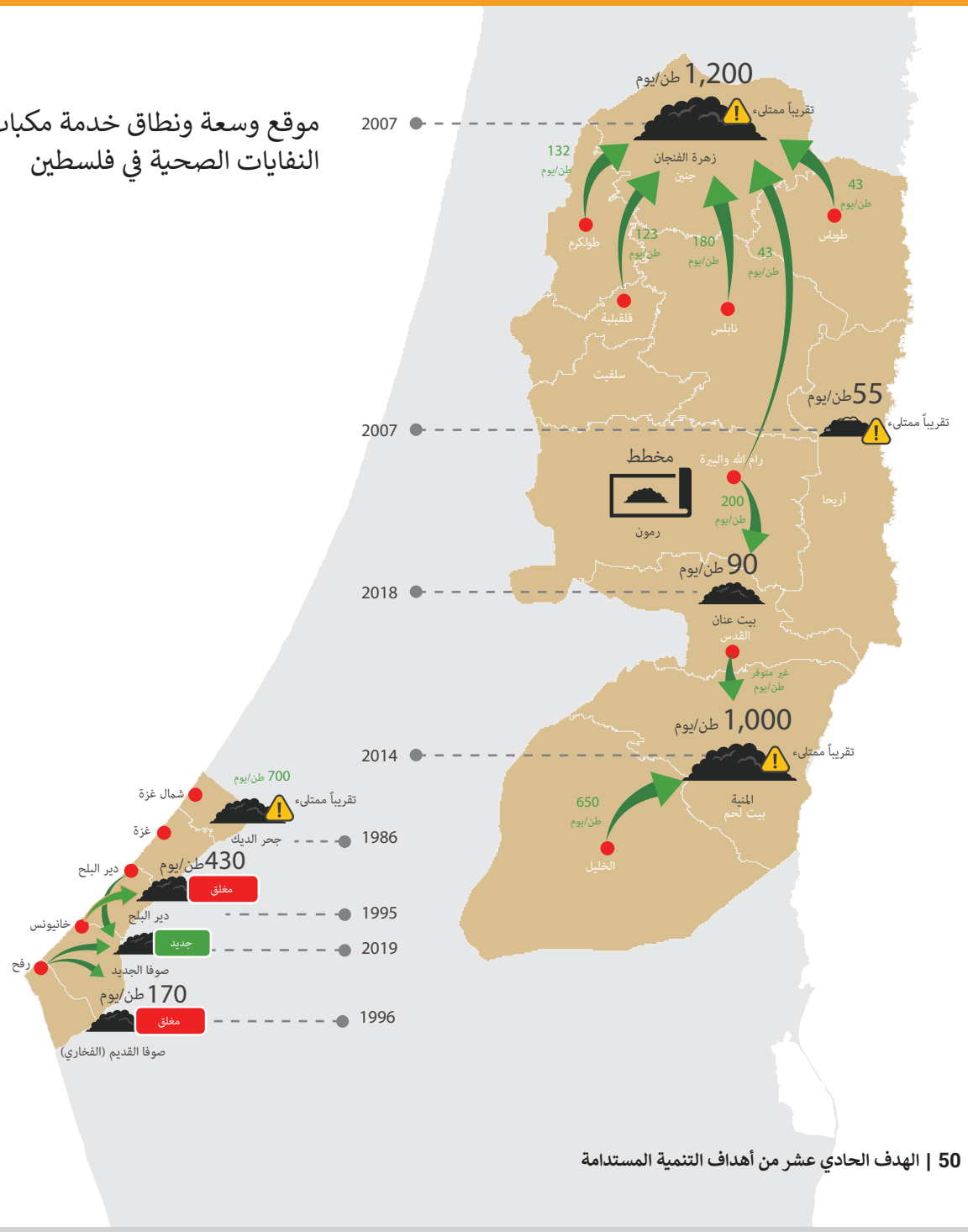

مجلس الخدمات المشترك – بيت لحم

ضمن الجهود المبذولة لدعم استمرار خدمات إدارة النفايات الصلبة في محافظة بيت لحم، والتي كانت أول منطقة فلسطينية متضررة من فايروس كوفيد-19، قام برنامج الموئل، بدعم من مؤسسة الوليد للإنسانية، بتقديم المساعدة المالية والفنية لمجلس خدمات بيت لحم المشترك ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضمان استمرار خدمات جمع وإدارة النفايات الصلبة في المحافظة، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. ركز ذلك الدعم على توزيع معدات الوقاية الشخصية لضمان السلامة أثناء التواجد على رأس العمل لعمال إدارة النفايات الصلبة في مجلس الخدمات المشترك خلال الجائحة. قام مجلس الخدمات المشترك بنقل حوالي 1,068 طن من النفايات من مخيمات اللاجئين الثلاثة الموجودة في محافظة بيت لحم وحدها (عايدة، والدهيشة، وبيت جبرين)، خلال شهر أيلول، وتشرين أول وتشرين ثاني عام 2020، والتخلص منها في مكب المنيا.

قام مجلس الخدمات المشترك كذلك بإجراء تقييم لإدارة النفايات الصلبة (قبل وبعد جائحة فايروس كوفيد-19) لمحافظة بيت لحم لتحديد مدى تأثر الجائحة على استمرار تلك الخدمات ولاستكشاف التحديات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في محافظة بيت لحم. أشار التقييم إلى أن إجمالي النفايات الصلبة البلدية التي تم جمعها وإدارتها في المرافق الخاضعة للرقابة ازداد من 93.1 بالمئة عام 2017 إلى 97 بالمئة عام 2020، وبشكل أساسي نتيجة لتقليص النفايات المنتجة في مدينة بيت لحم كنتيجة للتراجع الحاد في النشاطات السياحية (من 204 طن/يوم عام 2019 إلى 189 طن/يوم عام 2020). وبالتالي، بينما تأثرت خدمات إدارة وجمع النفايات الصلبة بشكل كبير خلال الإغلاقات الأولية المفروضة على محافظة بيت لحم خلال آذار عام 2020، تم التغلب على هذه المشكلة بسرعة من خلال الدعم المقدم من الأونروا ومجلس الخدمات المشترك لضمان استمرارية هذه النشاطات بينما يتم ضمان حماية عمال إدارة النفايات الصلبة.

محافظة بيت لحم: حقائق رئيسية

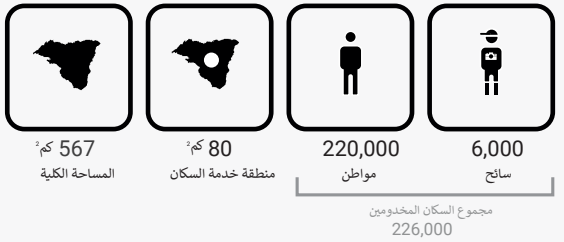

جمع النفايات في محافظة بيت لحم، 2020

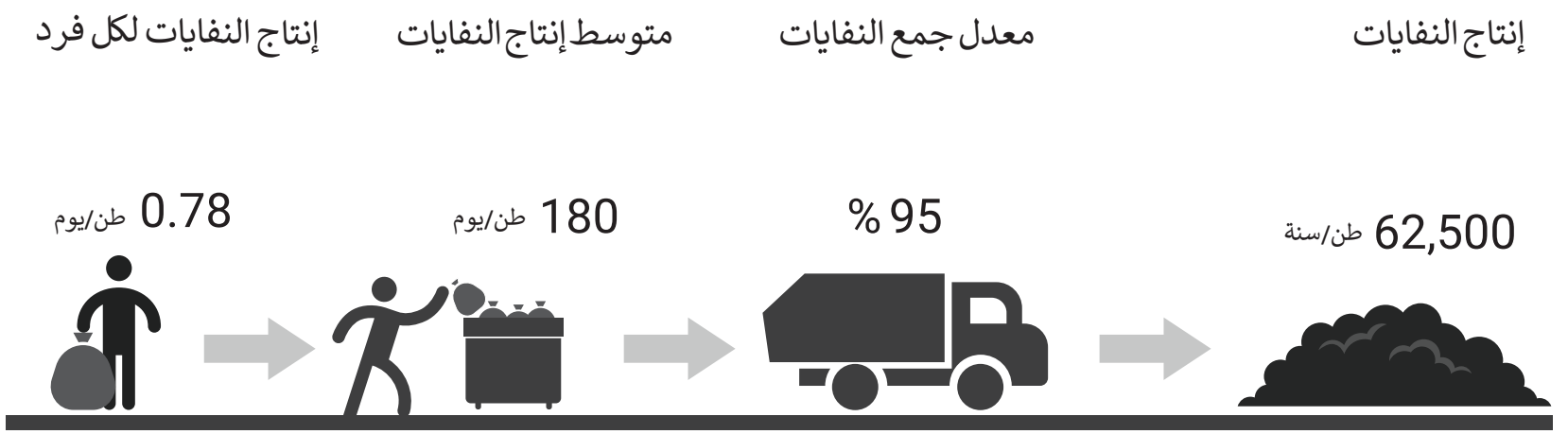

مجلس الخدمات المشتركة، بيت لحم (2020).

ترحيل النفايات في محافظة بيت لحم، 2020

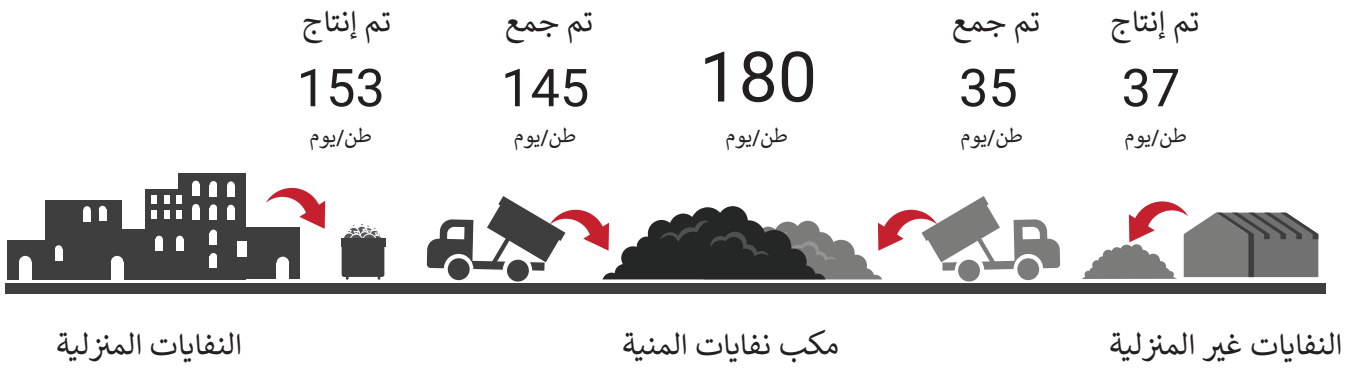

إجمالي النفايات البلدية الصلبة التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة في محافظة بيت لحم

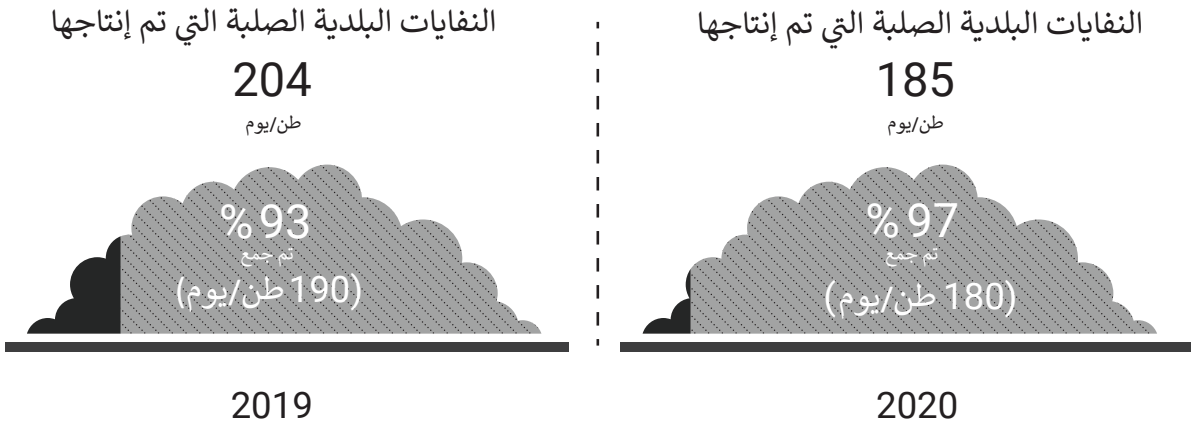

مجلس الخدمات المشتركة، بيت لحم (2020).

متوسط مستويات الجسيمات الدقيقة

مع التحضر المتنامي بشكل سريـع في المدن الفلسطينية، يوجد ضغط بيئي هائل والذي يظهر من خلال النسبة العالية من تلوث الهواء، وتلوث وشح المياه، والآثار المرئية للتغير المناخي، والتقليص العام في القدرة على العيش الحضري وجودة الحياة. معظم الشعب الفلسطيني معرض للتلوث الهوائي، والذي يعرف على أنه مستويات تلوث الهواء التي تتعدى فيها نسبة الجسيمات الدقيقة 2.5، وفقاً لتعليمات منظمة الصحة العالمية. يعتبر تلوث الهواء في فلسطين عالياً جداً نتيجة لعدد السكاني المتنامي وقلة توفر البدائل الصديقة للبيئة في العيش، والمواصلات والعمليات الصناعية. ولا تقوم السلطات الحكومية ولا الهيئات المحلية بتتبع مستويات الجسيمات الدقيقة كجزء من نظام متكامل، على الرغم من إقرار السلطات بما في ذلك البلديات الرئيسية بأهمية متابعة تلوث الهواء بما في ذلك مستويات الجسيمات الدقيقة وخاصة في محيط المناطق الصناعية والمحاجر، إضافة إلى المواقع الطبوغرافية المختلفة للتمكن من توفير مؤشرات محددة ومؤشرات على المستوى الكلي حول أثر المصانع والنشاطات العابرة للحدود.

التلوث في قطاع غزة

في قطاع غزة، على سبيل المثال، يوجد 500 منشأة صناعية عاملة، والتي تساهم في النسبة العالية من تلوث الهواء بالإضافة إلى التخلص من نفاياتها في أنظمة صرف صحي رديئة، أو في الأرض أو في البحر (وبالتالي فإنها تساهم كذلك في تلوث كل من التربة والمياه). كما تتفاقم مستويات تلوث الهواء بفعل الهجمات الإسرائيلية والقصف على قطاع غزة، الأمر الذي يتسبب في دمار كبير وتعرض خطير للمواد الخطرة. بشكل عام، يعتمد الشعب الفلسطيني بشكل كبير كذلك على المركبات ذات تكنولوجيا الوقود غير الفعالة ومنتهية الصلاحية، والتي تنتج جميعها أبخرة من العادم تساهم بشكل إضافي في المعدلات العالية لتلوث الهواء. فضلاً عن ذلك، تزيد الإدارة غير الملائمة للنفايات الصلبة من التلوث بكافة أنواعه، وتحديداً من خلال الإنتاج الحتمي للعصارة في المكبات، والتي لها آثار بيئية سلبية محتملة، من حيث تلوث التربة والمياه الجوفية والروائح. وتتفاقم هذه المشكلة بشكل أكبر بفعل الحرق غير القانوني للنفايات الصلبة، الأمر الذي يزيد تلوث الهواء بشكل كبير.

قياس الجسيمات الدقيقة في نابلس

تم تنفيذ مشروع تجريبي من قبل جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس لمتابعة الجسيمات الدقيقة. يشير التقرير إلى وجود مشكلة خطرة مرتبطة بالجسيمات الدقيقة في مدينة نابلس، حيث تجاوزت معدلات التركيز تعليمات منظمة الصحة العالمية بخصوص مستويات الجسيمات الدقيقة المسموح بها على مدار 24 ساعة وقدرها 2.5 و10 بشكل يومي تقريباً. كما أوصى التقرير أن لا بد من إجراء دراسات إضافية في مناطق أخرى باستخدام شبكة مجسات أكثف مع تغطية واسعة النطاق لتحديد المزيد من مستويات الملوثات حسب المنطقة، ومواطن القوة المحلية، وتوصيات العلاج الممكنة. تظهر الأرقام أن مستويات الجسيمات الدقيقة 2.5 في مدينة نابلس أقل منها في مدينة عمان في الأردن (عابدين، وآخرون، 2014).

الأولويات السياساتية:

- تحسين قدرات مجلس الخدمات المشترك في مجال إدارة النفايات الصلبة بهدف تحسين جودة الخدمات بشكل مجدٍ من حيث التكلفة.
- تحسين تقليل النفايات، وإعادة التدوير، وإعداد الأسمدة العضوية، والوعي العام.
- دمج السياسات التي تخفف من الأثر السلبي للتحضر على البيئة.
- اقتراح عملية متابعة واسعة النطاق لجودة الهواء، والمياه والتربة.
- إشراك المدارس والجامعات في جهود رفع الوعي والتنظيف.
- تشجيع التخطيط البيئي المكاني في تصميم وتنفيذ البنية التحتية من أجل تقديم خدمات بيئية أساسية باستخدام مفاهيم الاقتصاد الدائري.
- دمج الأساليب المبنية على أنظمة التوازن البيئي في تصميم وتقييم مشاريع الخدمات البيئية الأساسية.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

على الرغم من الأثر متعدد القطاعات لجائحة فايروس كوفيد-19 وتدابير التخفيف المرتبطة بها، تستمر الهيئات المحلية في جهودها المبذولة في جمع ونقل النفايات الصلبة في كافة المراكز الحضرية والريفية. وفي الوقت الذي أعيقت فيه المصادر التقليدية لعائدات الهيئات المحلية، تسبب استمرار تقديم الخدمات بأزمة مالية وعجز في الميزانية لمعظم الهيئات المحلية.

علاوة على ذلك، ومنذ بداية الجائحة، واجهت الهيئات المحلية ارتفاعاً في كميات نفايات الرعاية الصحية، بما في ذلك تلك المرتبطة بفايروس كوفيد-19، مثل أدوات الفحص، والقفازات، والكمامات، والشراشف، الخ. وقد كشف ذلك عن الحاجة إلى تخصيص مرافق متخصصة للتخلص من النفايات الطبية.

11.7 الوصول إلى الفراغات العامة

توفير الوصول إلى المساحات الخضراء العامة؛ الآمنة والشاملة وسهلة الوصول وخاصة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

تعتبر الفراغات الخضراء والعامة عالية الجودة، والآمنة، والشاملة والتي يمكن الوصول إليها مرساة رئيسية للمدن الشاملة. عند تخطيطها وتصميمها بشكل ملائم، لا سيما من عدسة المنظور الاجتماعي، وبناؤها حول الوجهات العامة الرئيسية المنشودة، فإن من شأن الفراغات العامة أن تبني الاقتصادات المحلية، والقيم المدنية، والصلة الاجتماعية، وتحقيق الرضى للمواطنين. وتعمل بمثابة «صمامات أمان» للمدينة، حيث يتفاعل فيها الناس كمدنيين متساوين، يجتمعون للاحتفال، والحزن، والتشريف، والتذكر، والابتهاج والتظاهر (برنامج الموئل، 2021).

تعتبر الفراغات العامة في المراكز الحضرية والريفية متدنية في فلسطين. ويعود ذلك بشكل أساسي لمجموعة متنوعة من العوامل، مثل التحضر السريع، وقلة توفر الأراضي بسبب القيود المفروضة على توسع المراكز الحضرية إلى خارج المنطقة المسماة (أ) وتعقيدات الملكية. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية قطع الأراضي في المدن خاضعة للملكية الخاصة، ما يجعله من الصعب وضع الأراضي جانباً لاستخدامها كفراغ عام (طاقم الأمم المتحدة الوطني ومكتب رئيس الوزراء، 2020). ولم تكن قوانين التخطيط في فلسطين ناجحة في تسهيل توفير الفراغات العامة في المدن الفلسطينية، لأن التركيز الرئيسي منصب على تصميم المباني، والارتفاعات والارتدادات، ومواقف السيارات، الخ، مع تركيز طفيف على تصميم ودمج الفراغات الحضرية العامة. وبشكل إضافي، لا يتم تعميم أية سياسات تخطيطية حالياً ضمن أنظمة التخطيط المكاني الفلسطينية والتي تخطط، وتصمم، وتدير، وتنفذ، وتحافظ على الفراغات العامة في المدن والبلدات الفلسطينية.

تصنيف الأماكن العامة

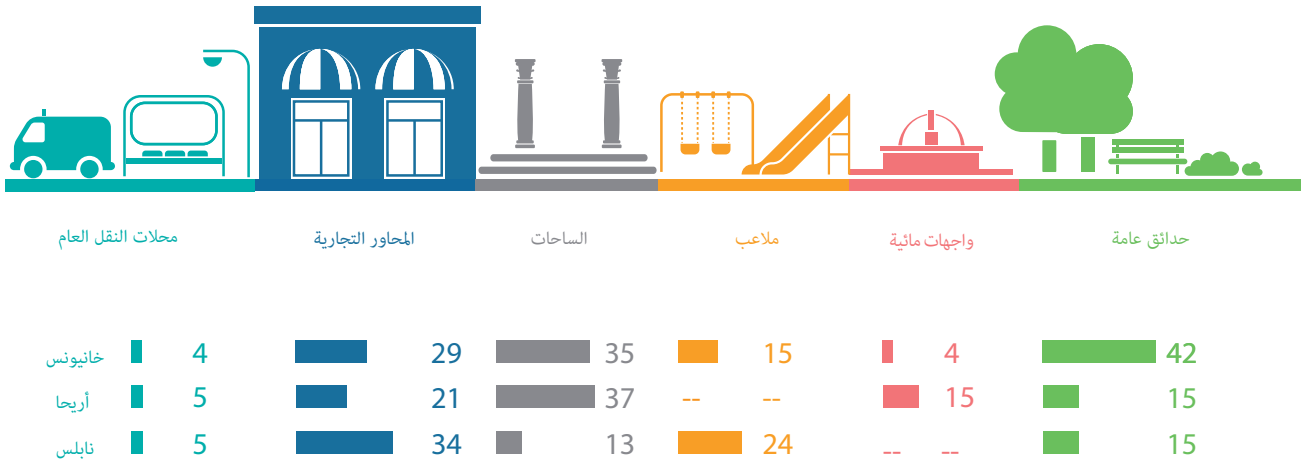

برنامج الموئل (2021).

©برنامج الموئل. القدس الشرقية، فلسطين.

كما ورد في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021، في الضفة الغربية، تستخدم 12 بالمئة من الأسر استراتيجيات المواجهة لتجنب عنف المستوطنين: منع الأطفال من السفر (6 بالمئة)، ومنع أفراد الأسرة البالغين من السفر (4 بالمئة) وإضافة تدابير أمنية إلى المسكن (2 بالمئة). حيث تم الإبلاغ عن 44 بالمئة من أنواع التهديدات أو أعمال العنف الأكثر شيوعاً بما في ذلك السلوك العدواني (التهديدات، وتوجيه الأسلحة وإطلاق النار)، و 20 بالمئة تضمنت عرقلة الوصول إلى المناطق المجاورة (أراضي المزارع أو المراعي)، و 1 بالمئة شملت احتلال كل أو جزء من المسكن.

المساحات المفتوحة للإستخدام العام

	حصة المناطق المفتوحة العامة للشخص (كم٢)	مساحة المناطق المفتوحة العامة (كم٢)	نسبة الأراضي الحضرية	نسبة المساحات العامة المملوكة من قبل/تديرها الهيئة المحلية
خانيونس	3.5	–	1.7	92
أريحا	15.5	0.4	1.1	76
نابلس	2.1	0.4	1.3	3
جنين	3.2	0.2	0.9	55
بيت لحم	28.6	2	6	74

	إيصالية الشارع عدد تقاطعات الشارع لكل كم٢	إيصالية الشارع طول الشارع لكل كم٢	نسبة الأراضي التي تقع ضمن مسافة 5 دقائق مشياً على الأقدام	نسبة الأراضي التي تقع ضمن مسافة 10 دقائق مشياً على الأقدام
خانيونس	156	13	19	46
أريحا	167	11	6	19
نابلس	215	17	–	–
جنين	187	13	13	38
بيت لحم	115	12	26	67

برنامج الموئل (2021).

دليل التصميم المكاني

هذا الدليل مخصص للتجمعات المحلية والمصممين للقيام بتصميم وتنفيذ فراغات ومباني عامة في فلسطين، تم تطويره من قبل برنامج الموئل بتمويل من الاتحاد الأوروبي (2020) وتمت المصادقة عليه من قبل وزارة الحكم المحلي، والذي يوفر معلومات وأفكار للتجمعات المحلية والمصممين حول الكيفية التي يمكنهم فيها استغلال الأصول المتوفرة لديهم وخلق «أماكن ملائمة للناس» في البلدات والقرى التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية لكافة الناس الذين يعيشون في تلك التجمعات (برنامج الموئل، 2020). وقد نجحت بعض الجهود المحلية لاستغلال الأراضي التي تملكها المجالس المحلية في خلق فراغات عامة مفتوحة في أحياء مدنهم، وأصبحت على شكل منتزهات وحدائق صغيرة. وعلى الرغم من عدد تلك المبادرات الذي لا يزال صغيراً، إلا أنها نجحت في تلبية بعض احتياجات التجمعات الأساسية ذات العلاقة بالفراغات العامة.

يمكن اعتبار تدخلات التصميم المكاني كنموذج ذو آثار إيجابية يمكن تطبيقه والذي بموجبه يستطيع الناس تصميم وتنفيذ فراغات عامة أفضل في بيئتهم الخاصة. يقوم نهج التصميم المكاني بتصور واستغلال رأس المال العاطفي المرتبط بالانتماء. من جهة أخرى، فإنه يستغل رأس المال المحلي والمالي في الهيئات المحلية حيث يعيش الناس بموارد وفراغات محدودة. كما أنه يبنى على الصلة العميقة ما بين السكان المحليين وأراضيهم، لأن الناس أصبحوا ممكنين ومشجعين على استخدام الأماكن المحيطة بهم والتفاعل معها، حيث أنهم يمتلكونها.

برنامج الموئل (2020)

ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي

نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي حسب الجنس والعمر وحالة الإعاقة ومكان الحدوث في الاثني عشر شهرًا السابقة، تموز 2020 - حزيران 2021

برنامج الموئل (2020).

حسب الجنس

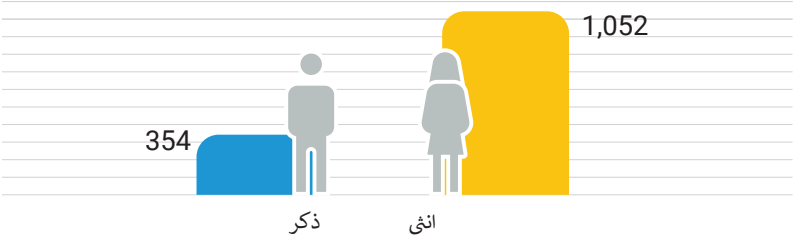

حسب العمر

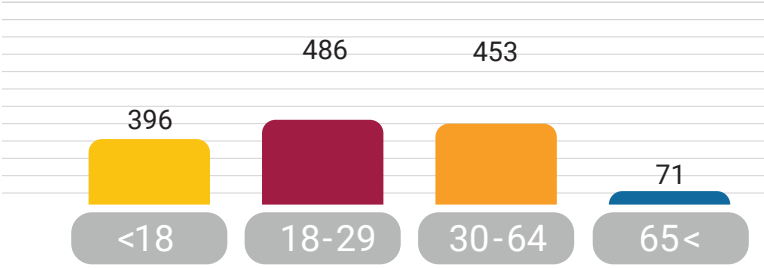

حسب مكان الحدث

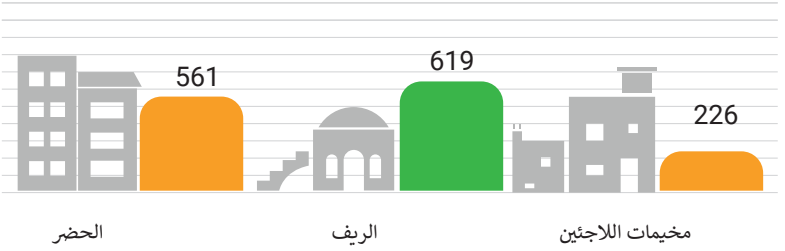

شرطة فلسطين (2021).

أطفال يواجهون العنف في الشارع

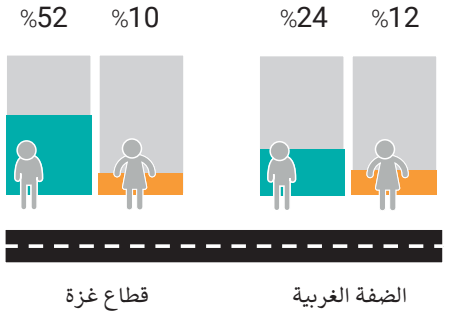

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في فلسطين.

الأولويات السياساتية:

- إضافة تحسينات وتدخلات على مستوى المدينة، والحي، والكتل مثل الفراغات الخضراء والعامة، والمنتزهات المبنية في الجيوب الحضرية، ومسرح الشارع، وساحات اللعب، والتي يمكن تطويرها في الوقت الحاضر ولا تحتاج لانتظار مبادرات تخطيط وتنمية جديدة.

- توضيح وتبني سياسة فراغات عامة شاملة مبنية على الأدلة في المدن والتجمعات الفلسطينية.

- متابعة وإنفاذ تخصيص الفراغات العامة في المراكز الحضرية والريفية.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

يتم تقييد استخدام الفراغات العامة عندما تكون الإغلاقات نشطة منذ بداية الجائحة؛ ومع ذلك، من الضروري توفر الفراغات المفتوحة والخضراء والتي تسمح بالمزيد من الشوارع القابلة للمشي وللاستثمار في مدن خضراء لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن أجل جودة هواء أفضل، من أجل التأثير إيجاباً على صحة الناس ورفاههم للتخفيف من معدلات الوفيات المرتبطة بفايروس كوفيد-19. قام برنامج الموئل بتطوير رسائل رئيسية حول فايروس كوفيد-19 والفراغات العامة ضمن برنامج الاستجابة لفايروس كوفيد-19 المتبنى لديه (برنامج الموئل، 2020).

برنامج حياة

برنامج «حياة» «القضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة» عبارة عن برنامج مشترك لمدة خمسة سنوات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الموئل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) والممول من قبل الحكومة الكندية، ويتحلى البرنامج بهدف رئيسي متمثل في بناء تجمعات عادلة وآمنة للنساء والفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. تحت مظلة هذا البرنامج، يركز برنامج الموئل على تحديد ومعالجة مواطن الضعف في الأساليب المتبعة حالياً في تخطيط وتصميم الفراغات العامة في فلسطين، بالإضافة إلى مواطن الضعف في التشريعات والقوانين الحالية وغياب السياسات والتوجيهات الخاصة بتوفير فراغات عامة آمنة وشاملة، لا سيما على مستوى الحكومة المحلية، من أجل التعرف بشكل ملائم على العنف ضد المرأة في الفراغات العامة في فلسطين والاستجابة له والحد منه. يتم ذلك من خلال العمل مع المدارس، حيث يشارك الطلاب من كلا الجنسين في جلسات رفع وعي تشاركية حول قضايا الأمان والسلامة والشمول في الفراغات العامة. وقد تم إطلاق مبادرة لتصميم وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالمدن الآمنة والشاملة في أحدى عشرة مدرسة من مختلف البلديات المستهدفة، حيث تم إشراك 165 من الطلاب الذكور والإناث بعمر 12-14 سنة بما في ذلك عشر طلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة (3 ذكور و7 إناث). وقد تم تنفيذ خمسة تدخلات فراغات عامة من قبل الطلاب بالتعاون مع الهيئات المحلية في ثلاثة مدن.

برنامج الموئل (2021).

حالة دراسية عن اغلاقات كوفيد-19 والعنف ضد المرأة

نسبة النساء اللواتي ابلغن عن التعرض لأنواع العنف التالية خلال إغلاقات كوفيد-19

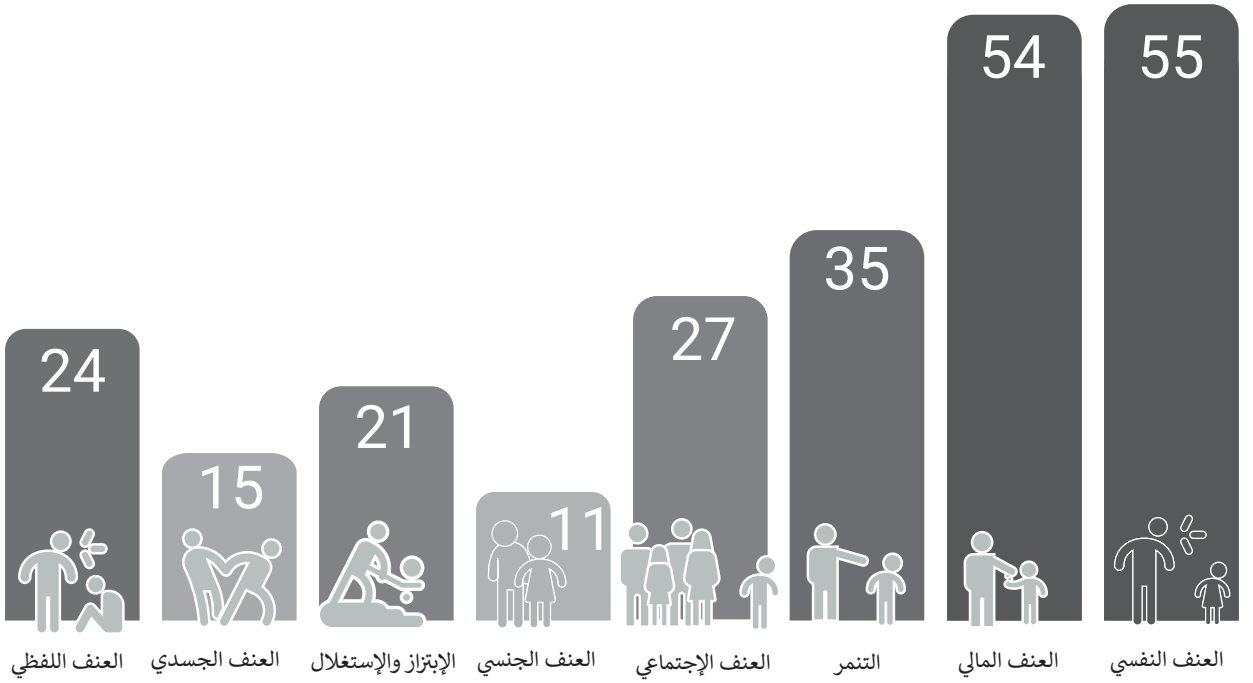

24 % نسبة الضحايا الذين يلجأون إلى الأسرة لطلب الدعم

صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021).

التخطيط المتين للتنمية الوطنية والإقليمية

سياسات حضرية وطنية ومخططات تنمية إقليمية

السياسة الحضرية الوطنية

نحـو تحضر مسـتدام

تقوم الحكومة الفلسطينية، بقيادة وزارة الحكم المحلي، بتنفيذ الخطة المكانية الوطنية لدولة فلسطين، وتقوم حالياً بصياغة السياسة الوطنية الحضرية من خلال البناء على الأطر الاستراتيجية للتنمية المكانية لكل من محافظات الخليل، ورام الله والبيرة، والقدس وبيت لحم وقلقيلية وطوباس (ما يغطي 1.8 مليون فلسطيني)، والتي تم إعدادها باستخدام عمليات تشاركية مكثفة مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الحكم المحلي، 2020). تهدف هذه الأطر إلى رعاية الصلات التنموية الحضرية والريفية من منظور مكاني، بينما تحتضن أيضاً النمو السكاني وتتفحص الترتيبات الملائمة لهذا الغرض فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية.

مخططات تنموية
(مخططات شبه إقليمية على
مستوى المحافظات)

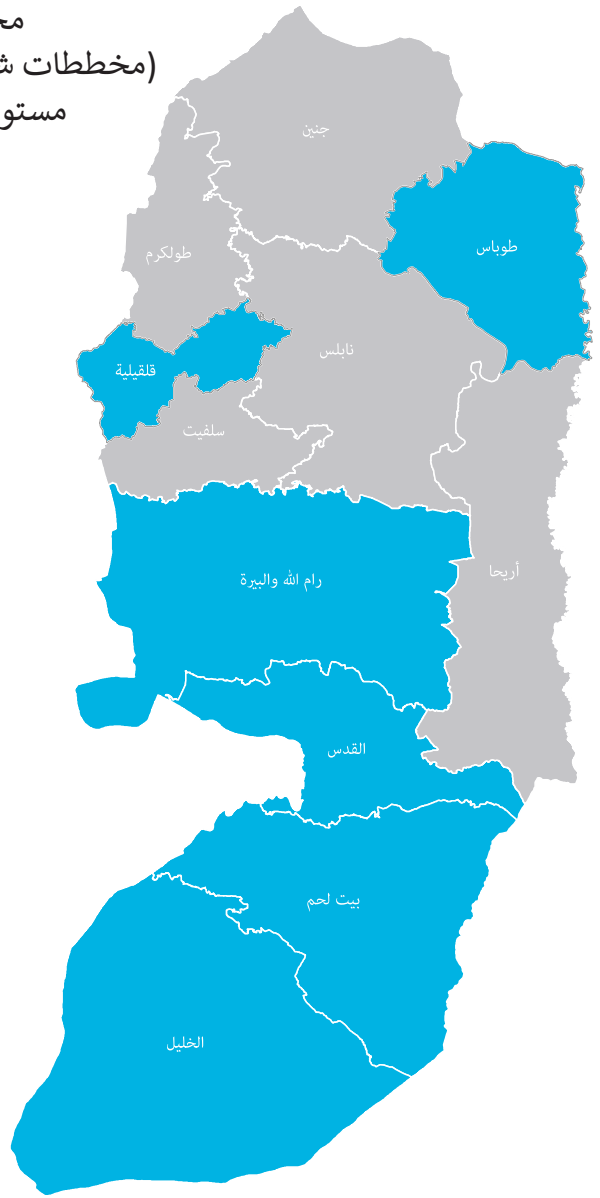

السياسات الخاصة بالشمول، وكفاءة الموارد وتقليل خطر الكوارث

تبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخفيف من خطر الكوارث

في عام 2017، تم تطوير دليل لإدارة خطر الكوارث وشمل أربعة مكونات رئيسية هي: أولاً: المنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث، يرأسها رئيس الوزراء؛ وثانياً: فريق فني وطني يتألف من الممثلين الفنيين للمنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث؛ وثالثاً: المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث بمثابة سكرتاريا المنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث؛ و رابعاً: يتوقع من كافة الجهات الفاعلة الفلسطينية أن تشارك في نشاطات إدارة خطر الكوارث وأن تقوم كل جهة فاعلة بفرز جهة اتصال رئيسية لإدارة خطر الكوارث، ومدير ووحدة لتنفيذ أو قيادة نشاطات إدارة خطر الكوارث، والعمل عن كثب مع المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث. عام 2020، أكملت الحكومة الفلسطينية صياغة قانون الحد من خطر الكوارث وتقوم حالياً بصياغة الاستراتيجية الوطنية لإدارة خطر الكوارث بالشراكة مع الجهات الشريكة العامة، وغير الحكومية والدولية.

نسبة الهيئات المحلية التي تتبنى وتنفذ استراتيجيات الحد من خطر الكوارث

حالياً، يحتفظ ما نسبته 68.8 بالمئة من الهيئات المحلية باستراتيجيات الحد من خطر الكوارث وتقوم بتنفيذها. على مستوى المحافظة، تتحلى كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة باستراتيجيات إدارة خطر الكوارث على نطاق المحافظة مع مشاركة مختلف المؤسسات العامة، والهيئات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

مدينة نابلس – أول مدينة فلسطينية تلتحق بالحملة الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث

كانت مدينة نابلس، الواقعة على بعد حوالي 60 كم شمال القدس وبتعداد سكاني يزيد عن 150,000 نسمة، أولى المدن الفلسطينية في الالتحاق بحملة «جعل المدن قادرة على الصمود» التي تم إطلاقها عام 2010 (استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2013). تعالج هذه الحملة قضايا الحوكمة المحلية والخطر الحضري وتدعو الهيئات المحلية للالتزام بقائمة من عشرة قواعد أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث في مجتمعاتهم. وقد ضمت هذه الحملة ما يزيد عن 1,300 هيئة محلية حول العالم.

قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التخفيف من خطر الكوارث في حينها، مارغاريتا فالستروم، بزيارة جامعة النجاح الوطنية في نابلس، والتي تستضيف مركز التخطيط الحضري والحد من خطر الكوارث، والذي يعتبر مركز الأبحاث المتخصص الوحيد في مجال الحد من المخاطر الوطنية وإدارة الكوارث في فلسطين. وقد أثنت على الجهود المبذولة من قبل الجامعة في مجال أبحاث ودراسات الحد من خطر الكوارث، والمساهمة في تطوير تقييم مخاطر مكثف على المستوى المحلي والوطني، وأعمال الوصول إلى الجمهور للمساهمة في «القدرة الذاتية على الصمود والمنعة» لدى التجمعات، كما قالت مسؤولة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

فضلاً عن ذلك، تعتبر مدينة نابلس واحدة من عشرين مدينة حول العالم تمكنت من تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود من خلال تنفيذ إطار عمل سينداي للحد من خطر الكوارث خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2030 على المستوى الوطني والمحلي (جامعة النجاح الوطنية، 2017).

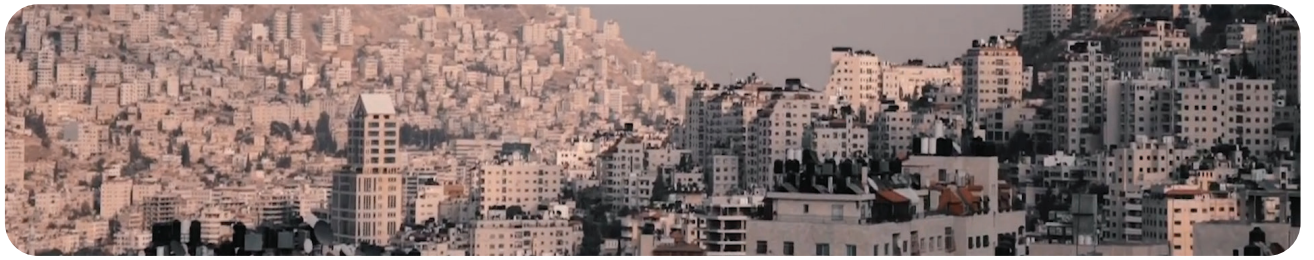

©ميديا كلينيك (2021). نابلس، فلسطين.

الأولويات السياساتية:

- تطوير سياسات استجابة طوارئ محسنة والعمل على تعزيز الآليات المستخدمة لتقوية النظام الشامل للحد من خطر الكوارث في فلسطين بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

- على المستوى المحلي، هنالك حاجة للقيام بتمكين الهيئات المحلية من إشراك التجمعات وترويج نهج متماسك نحو القدرة على الصمود.

- تحتاج برامج تحديث المأوى والإسكان إلى أن يتم تصميمها وإطلاقها على المستوى المحلي مع التركيز على اعتبارات الصحة العامة، وتدابير كفاءة الطاقة (تحسين قوانين المباني، وطرح أنظمة تبريد طبيعية، وبرامج التحديث وابتكارات الطاقة)، بالإضافة إلى تدابير القدرة على الصمود (مخاطر الحرائق المرتبطة بالنشاط الزلزالي والسلامة منها).

فايروس كوفيد-19 وسياسة الحد من خطر الكوارث

للجائحة طابع عالمي، إلا أن المخاطر التي تواجه فلسطين حقيقة عالية جداً على المستوى المحلي، نظراً لانعدام القدرات المطلوبة للاستجابة بشكل فعال للأزمة. على المستوى الوطني، هنالك غياب للسياسات الموحدة للتعامل مع جائحة فايروس كوفيد-19 ومن أجل تخفيف آثارها.

عدم ترك أي شخص أو أي مكان خلف الركب

يعتبر «عدم ترك أي شخص خلف الركب» من المبادئ الأساسية لأجندة التنمية المستدامة 2030. ويهدف هذا المبدأ التوجيهي إلى تحديد الفئات الهشة، والتجمعات والأفراد، أو الأشخاص المعرضين لخطر أن يتركوا خلف الركب (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2019). يعتبر عدم ترك أي شخص خلف الركب التزاماً سياسياً، ويعمق التركيز على أوجه عدم المساواة، بما في ذلك الأشكال المتعددة للحرمان، والضرر، والتمييز، والسبب وراء تركهم خلف الركب، من خلال النظر إلى المسببات الجذرية. في فلسطين، قامت المؤسسات الحكومية بتعميم التزامها بمبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب وترجمته إلى خطط وبرامج وطنية. وكما هو الحال في دول أخرى، يتم تعريف كل من الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، والشباب، والمرأة، والأشخاص الذين يعيشون تحت الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، بالإضافة إلى التجمعات البدوية والرعوية، والتي تنطبق على السياق الفلسطيني أكثر، على أنها المجموعات الأكثر هشاشة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2018). في مراجعتها الوطنية الطوعية لعام 2018، سلطت فلسطين الضوء على دور مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب في جهودها المبذولة في التعاون الدولي والشراكات. وباتباع نهج مبني على الحقوق اتجاه عدم ترك أي شخص خلف الركب، قدمت فلسطين تقريراً حول الحقوق المنصوص عليها في دساتيرها أو في الأعراف والمعايير الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن الوصول إليها دون إنهاء الاحتلال العسكري على الأرض (مكتب رئيس الوزراء، 2018).

فيما يخص الهدف الحادي عشر، قدمت فلسطين تقريراً حول مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج الموضوعة استجابة للضغط الناجم عن النمو السكاني السريع والتحضر والمفروض على الخدمات العامة، والبنية التحتية والبيئة. في هذا الخصوص، شملت التحديات الرئيسية النقص في المساكن، والفراغات العامة المتقلصة، وأسعار العقارات المتزايدة، وقضايا تصريف المياه، والاختناق المروري وتلوث الهواء. قامت فلسطين بتسليط الضوء على الحاجة إلى تقوية البيانات والمتابعة وأشارت إلى نقص القدرة على التخطيط الحضري المتكامل، نتيجة للوضع الجيوسياسي على الأرض بشكل رئيسي.

تتفاوت موافقة غايات الهدف الحادي مع الأولويات والتدخلات الوطنية وتحقيقها بشكل ملحوظ. ويوفر الجدول التوضيحي أدناه لمحة عامة بناء على الدليل السردي الذي تم جمعه خلال الاستشارات المنفذة مع الجهات الوطنية والمحلية ذات الصلة، بالإضافة إلى البيانات المحللة.

يمكن للتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب أن يكون محركاً ودافعاً قوياً للتغير التحولي. وتقترح الجهود المبكرة لتنفيذ التعهد ثلاثة أذرع تعزيز مطلوبة وهي: أولاً: فحص: بيانات ومعلومات مصنفة ومركزة حول الناس، ثانياً: تمكين: المشاركة والأصوات المدنية؛ وثالثاً: سن وتشريع: سياسات وتدخلات وميزانيات أهداف تنمية مستدامة، متكاملة ومدفوعة على أساس المساواة. تبدو هذه الأذرع ملائمة للسياق السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة كذلك. وهناك حاجة للأساليب والنهوج المتكاملة لدفع «الأذرع» الثلاثة قدماً وبشكل متزامن من خلال تحسين ما هو معروف عن الأشخاص الذين يتركون خلف الركب، من حيث أماكن تواجدهم ولماذا؛ وتمكين السكان المهمشين من أخذ زمام الأمور والمطالبة بحقوقهم؛ وبناء قدرات الهيئات المحلية على تبني غايات، وسياسات وميزانيات مركزة على المساواة ومبنية على الحقوق لأهداف التنمية المستدامة، والتي تكون شاملة وقابلة للمساءلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

وفي الختام، من المهم وضع استراتيجية اتصال وتواصل في فلسطين تعمل على إنتاج المواد لمجموعة أوسع من الجهات ذات العلاقة، والاستفادة بشكل كبير من استخدام أدوات الاتصال الرقمي، بما في ذلك المنصات الرقمية المخصصة لمشاركة المعرفة عبر الانترنت حول التحديات السياساتية وأفضل الممارسات في دمج الفئات التي من المرجح أن يتم تركها خلف الركب.

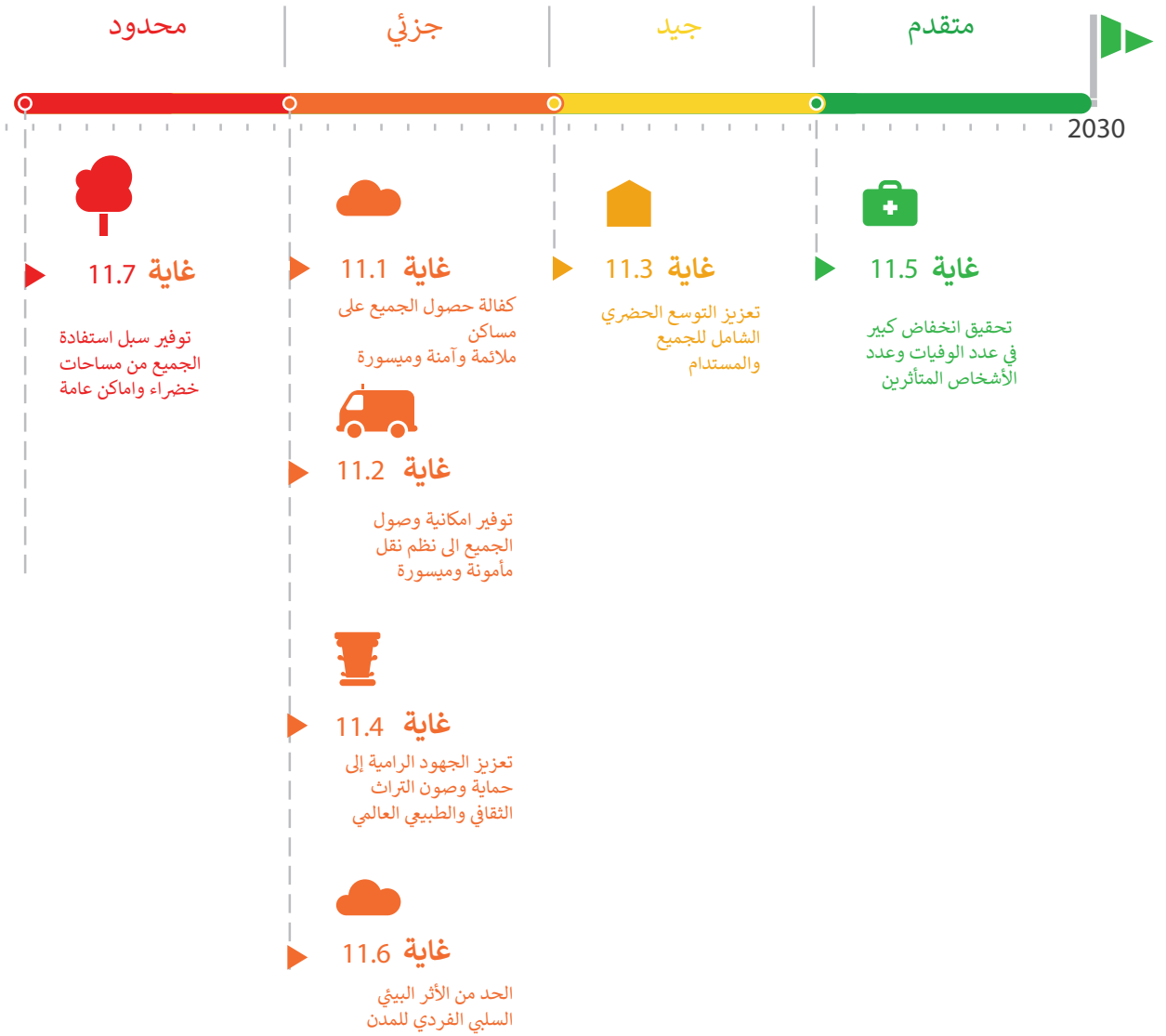

المراجع

الاتحاد من أجل المتوسط (2021).الأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط: خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية للاتحاد حتى عام 2040: محور التدخل 1 خطة العمل للإسكان.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020). دليل التصميم المكاني: تصميم وتنفيذ الأماكن الملائمة للناس

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2021). تقييم الأماكن العامة على مستوى المدينة في فلسطين

بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/07/11

البنك الدولي (2019).السياحة الدولية. عدد الوافدين.

البنك الدولي (2020). الابتكار الحضري في المدن الفلسطينية

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2010). بيان صحفي بمناسبة يوم البيئة العالمي «البيئة الفلسطينية الى أين؟»

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2010). مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2010 - مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية.

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2014). المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات.

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2018). التعداد العام للسكان والمسكن والمنشئات 2017.

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2019). اليوم العالمي للاجئين

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). التنبؤات الاقتصاديه لعام 2020 جراء جائحة كورونا

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). بيان صحفي حول التنبؤات الاقتصادية للعام 2021

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). يوم السياحة العالمي

الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2021). الإحصاء الفلسطيني وصندوق الامم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين

قرزم، جورج (1 أيلول 2016). كميات ضخمة من النفايات العضوية الإسرائيلية الملوثة تُلْقَى في الأغوار، وتعرّض أطفال المنطقة لجفاف فجائي ومشاكل تنفسية.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2021) . التقرير الإقليمي - تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2020). التمييز ضد المواطنين الفلسطينين في موازنة بلدية القدس والخطط الحكومية: الأهداف والاشكال والتبعات.

معهد الابحاث التطبيقية -القدس (أريج) (2019). الفلسطينيون يخسرون حوالي 60 مليون ساعة عمل سنويا بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوقو الانسان (2021). المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2013). الأثر الإنساني للجدار

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2017). القدس الشرقية: المخاوف الإنسانسة الرئيسية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2007). الجلسة العامة الإستثنائية - تقرير البعثة التقنية الموفدة الى مدينة القدس القديمة.

وزارة الحكم المحلي (2019). كتيب النفايات الصلبة.

وزارة الحكم المحلي (2020). أطر التنمية المكانية الاستراتيجية: محافظات القدس والخليل ورام الله والبيرة (2030).

وزارة الصحة الفلسطينية (2021). المنصة الإلكترونية لمرصد كوفيد 19.ملخص الوضع الفلسطيني لفيروس كورونا

وزارة المواصلات (2016). المخطط الشمولي للنقل والمواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

Abdeen, Z., Qasrawi, R., Heo, J., Wu, B., Shpund, J., Vanger, A., Al-Mahasneh, Q. M. (2014). Spatial and Temporal Variation in Fine Particulate Matter Mass and Chemical Composition: The Middle East Consortium for Aerosol Research Study.

An-Najah University (2017). City of Nablus chosen among top 20 cities achieving sustainability and resilience.

Applied Research Institute - Jerusalem (2012). The impacts of electronic waste disposal on the environment and public health in the occupied Palestinian territory: a case study from Idhna, Hebron Governorate.

CESVI (2019). Solid Waste Management in The Occupied Palestinian Territory 2019.

Department of Economic and Social Affairs, United Nations. (2018). Voluntary National Reviews: Synthesis Reports 2018.

El-Atrash A. (2014). "PhD Dissertation – Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine: The Case of Bethlehem." Faculty of Spatial Planning, TU-Dortmund University, Dortmund, Germany.

International Peace and Cooperation Center (2013). East Jerusalem Housing Review. Jerusalem.

International Peace and Cooperation Center (2020). East Jerusalem Housing Review. Jerusalem.

Prime Minister's Office (2018). Palestinian National Voluntary Review of the Implementation of the 2030 Agenda.
Ramallah Municipality (2018, NA NA). City of Ramallah joins the 100 Resilient Cities Network. Retrieved from Ramallah Municipality.

Reach (2021) Multi-Sector Needs Assessment for Palestine.

TRANSTEC (2015). Mapping Study of Civil Society in Palestine - Update 2015.

United Nations (2018). Tracking Progress Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Cities and Human Settlements. SDG 11 Synthesis Report, High Level Political Forum 2018.

United Nations Country Team and the Prime Minister's Office. (2020). Atlas of Sustainable Development 2020.

United Nations Development Programme (2014). Detailed Infrastructure Damage Assessment - Gaza.

United Nations Development Programme (2018). What does it mean to leave no one behind? A UNDP discussion paper and framework for implementation .

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2011). Recommendation on the Historic Landscape.

United Nations Human Settlements Programme (2011). A Practical Guide for Conducting Housing Profiles - Revised Version.

United Nations Human Settlements Programme (2015). Gaza Urban Profile: Gaza Crisis.

United Nations Human Settlements Programme (2016). State of Palestine Cities Report 2016.

United Nations Human Settlements Programme (2020). UN-Habitat key message on COVID-19 and public space.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (2013). Press Release: Nablus to become first Palestinian city to join UNISDR campaign to reduce disaster risks.

United Nations Population Fund (2016). Palestine 2030 Demographic Change: Opportunities for Development.

United Nations Population Fund (2020). Impact of the COVID-19 Outbreak and Lockdown on Family Dynamics and Domestic Violence in Palestine - June 2020.

United Nations Population Fund (2020). Impact of the COVID-19 Outbreak and Lockdown on Family Dynamics and Domestic Violence in Palestine - June 2020.

WASH Cluster (2021). Access to Flooding Mitigation and Prevention Measures in Light of Climate Change Impact in Gaza.

World Bank (2018). *Securing Water for Development in West Bank and Gaza.*

World Bank Group (2021). Assistance Strategy for the West Bank and Gaza

World Bank Group. (2021). Gaza Rapid Damage Assessment.

World Health Organization (WHO). (2021). Maintaining Essential Health Services: Operational Guidance for the COVID-19 Context: Interim Guidance.